

ایساغوجی
مع
کراوی

بتیسیہ جدیدہ
الناظرین محمد عبید اللہ الکنہاری
صاحبہ: صحنہ من عہد
المولوی عبید اللہ الغزوی

الکتاب فی القضاة
محمد حسن شاہ کراوی

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ایسا غوجی مع یکروزی

بتحشیة جدیدة للفاضل محمد عید الله الکندهاری

{ضبطه وصححه من جدید المولوی عبد الله الغزنوی}

المکتبة الحجازیة

محلة جنگی قصه خوانی پشاور

پاکستان، هاتف: (۲۲۲۰۴۹۳)

جميع الحقوق محفوظة.

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق

الطبع إلا بإذن خطي صريح من المكتبة الحقانية.

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

قال [١] الشيخ [٢] الإمام [٣] العلامة [٤]
موصوف صفة أولى صفة ثانية بسيار دانا

[١] هذه الخطبة إلى قوله: نحمد الله إلحاقية من تلميذ المصنف، هذا الإحتمال هو الغالب ويمكن أن تكون من غير التلميذ؛ ولهذا أورد قال بصيغة الغائب الماضي المعلوم. [٢] قوله: الشيخ آه إذا ذكر في المنطق يراد به الشيخ أبو علي ابن سينا إذا لم يكن قرينة على إرادة غيره، وفي الفقه والأصول يراد به أبو حنيفة، وفي النحو يراد به عبد القاهر الجرجاني، وفي العقائد والأخلاق يراد به أبو منصور الماتريدي، كذا قيل. أقول: لم أر إطلاق الشيخ لافي الفقه ولا في الأصول على أبي حنيفة وإن كان صحيحا بل حريا. يمكن أن يكون ذلك الإطلاق في الإصطلاح القديم، فبدل ذلك الإصطلاح إلى إطلاق لفظ الإمام. [٢] قوله الشيخ: في اللغة بير وخواجه، وفي إصطلاح أهل العلم هو من صنف خمسة كتب في علم من العلوم، وعند أهل السنة من يحيي العظام وهي الرميم. يقول العبد الضعيف ليس المراد بإحياء العظام ما هو الظاهر والمتبادر؛ لأن ذلك الإحياء لم توجد إلا في بعض الأنبياء ولا يطلق الشيخ على النبي، بل المراد إحياء القوى الباطنة كاللطائف الخمسة بالأذكار الإلهية، تأمل. وهي اللطيفة القلبية واللطيفة الروحية واللطيفة السرية واللطيفة النفسية واللطيفة الخفية والأخفى [٣] قوله الإمام: آه أعلم أن لفظ الإمام إذا أطلق في المنطق فالمراد به الإمام الفخر الدين الرازي، وإذا وقع في الكلام يراد به أبو منصور الماتريدي. وهو المقتدى الأعظم في العقائد للأحناف كأبي حنيفة في الفروع. وإذا وقع في النحو وعلم البلاغة يراد به عبد القاهر الجرجاني وإذا وقع في الحكمة يراد به أيضا الفخر الدين الرازي، وإذا وقع في الفقه يراد به الإمام أبو حنيفة. شرح. قوله الإمام: هو في اللغة مقتدى ويشوا، وفي الإصطلاح من تقدم القوم لإقامة الأمور الدينية والدنيوية. والمشهور أن الإمام جمع ومفرد والفرق بينهما بالموصوف، فإن كان الموصوف مفردا فالإمام مفرد فكسر الهمزة ككسر الكتاب، وإن كان الموصوف جمعا فالإمام جمع فكسر الهمزة ككسر الرجال، وقيل: الإمام مفرد. وهذا هو التغير التقديري؛ لأنه لا بد في الجمع المكسر من التغير، ومثله الفلك فهو كقفل وأسد على التقديرين، يعني الفلك قديكون جمعا مثل قوله تعالى: ﴿والفلك التي تجري في البحر﴾ فضمة الفاء كضمة أسد وهو جمع أسد، وقديكون مفردا نحو جلست في الفلك فضمة الفاء كضمة قفل وهو مفرد. وجمع الإمام الأئمة وهو كثير في الإستعمال. [٤] قوله: العلامة: آه هو في اللغة بسيار دانا وفي الإصطلاح العالم بالعلوم المتعددة. فان قلت: العلامة مؤنث بالتاء والشيخ مذكر فكيف يكون صفة؛ وقد شرط بين الموصوف والصفة المطابقة في التذكير والتأنيث؟ قلنا: سلمنا أن التاء في الأصل للتأنيث ولكن جعلت ههنا لجرد المبالغة، وذهب بعض الناس والعلماء أن العلامة من صنف خمس كتب. وقيل: من صنف كتابا في كل علم. وقيل: من له دخل في كل علم من العلوم. وقيل: من هو جامع للمعقولات والمنقولات. وقيل: من لا يخفى عليه شيء من العلوم. أقول: لا يخفى أنه على هذا لا يصدق العلامة على أحد من العلماء. فإن قيل: يصدق هذا التفسير على الله عز وجل! قلنا: قد منع العلماء إطلاقه على الله تعالى لتوهم التأنيث؛ لأن التاء في الأصل للتأنيث ولا يجري على الله تعالى الألفاظ الموهمة لمعنى المخالف لجلالته تعالى. وقيل: من لا يكون علمه خارجا عن قوانين العلوم يعني لا يكون مبتدعا في علم.

انما قال ذلك لان المصنف من المتأخرين

أفضل العلماء المتأخرين^[١] قدوة^[٢] الحكماء^[٣] الراسخين

صفة ثالثة

صفة رابعة

جمع راسخ اي المحكم

[١] قوله المتأخرين: وهم الذين بعد الإمام الرازي، وهو فيهم، والتأخر على خمسة أقسام: الأول الرتبي، مثل تأخر آدم عن النبي عليهما السلام، والتأخر الزماني مثل تأخر نبينا من آدم عليهما السلام، والتأخر الذاتي مثل تأخر المعلول من العلة، والتأخر المكاني مثل تأخر مكان القوم عن مكان الإمام، والتأخر الطبيعي مثل تأخر الإثنين من الواحد. حاشية. [٢] قوله المتأخرين: أقول التقدم مقابل التأخر كما هو ظاهر والتقدم على خمسة أنواع أحدها تقدم الزماني وهو أن لا يمكن اجتماع المتقدم والمتأخر حدوثا وإن اجتمعا في البقاء كتقدم الأب على الابن والثاني تقدم المكاني وهو أن يتعين المبدأ فالأقرب إليه متقدم على الأبعد كتقدم الإمام على المأموم بالنظر إلى الخراب والثالث تقدم الرتبي ويسمى تقدما بالشرف أيضا كتقدم نبينا على آدم عليهما السلام بدليل الحديث القدسي لولاك لما خلقت الأفلاك قال بعض العلماء إن هذا الحديث موضوعي فكيف يصح إيراده قلنا: صححه بعض العلماء والتفصيل في شرح نور ظلم وشرح أبو المنتهي لهذا العاصي باللغة الأفغانية وهذا ليس موضع تحقيق الحديث لأن المقام أجني وبقوله: عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وغيرهما والرابع تقدم الطبيعي وهو الذي يكون المتقدم محتاجا إليه والمتأخر محتاجا ولا يكون المتقدم علة تامة له أي لا يكون المتقدم علة مؤثرة فيه كافية في حصوله كتقدم الواحد على الاثنين. والخامس التقدم الذاتي وهو الذي يكون المتقدم محتاجا إليه، والمتأخر محتاجا ويكون المتقدم علة تامة له. بأن يستقل المحتاج إليه بتحصيل المحتاج، ويسمى بالتقدم بالعلية أيضا، كتقدم الخالق على المخلوق. (قال الشيخ كاكري رحمه الله): والخلق هو الإيجاد بالاختيار، يعني تقدم ذاته بوصف كونه خالقا تقدما ذاتي على المخلوق، وإلا فكان الله ولم يكن معه شيئا). أو كتقدم الخالق على المخلوق، أو كتقدم حركة اليد على حركة المفتاح. والمراد ههنا التقدم الزماني؛ لأن العلماء من قبل الإمام الرازي متقدمون، وما بعده متأخرون، والشيخ المصنف من العلماء بعده، ثم لا يخفى أن الحكم بكون المصنف أفضل العلماء المتأخرين لا يخلو عن المبالغة كما لا يخفى. شرح مع زيادة. [٢] قوله: قدوة: وهي نار توقد على رأس الجبل، وفي الاصطلاح من يتقدي به في دين أو دنيا. عبيد. [٣] قوله الحكماء: آه جمع حكيم وهو في اللغة داننده، وفي الاصطلاح العالم الذي يعلم بأحوال الموجودات الخارجية على حسب الطاقة البشرية، فلا يرد على هذا لا يطلق الحكيم إلا على الله. وفيه أن اشتراط الوجود الخارجي في موضوع الحكمة يستلزم إخراج الحساب والهندسة والأمور العامة من الحكمة، فالصواب الموجودات النفس الأمرية. عبيد

أثير الدين [١] الأبهري طيب الله ثراه. وَجَعَلَ الْجَنَّةَ مَثْوَاهُ، نَحْمَدُ [٢] الله

هذا مقول قال ومن ههنا
قول الشيخ الى اخر الكتاب

خاك ثماك هو كناية عن القبر

على توفيقه [٣]

اي مسكنه الابر
وهو بلد من القرويين

اي مختار اهل الدين

علق الحمد بالتوفيق لانه مدار كل فوز ومنشا خيرات الدارين

[١] قوله: أثير الدين: أي مختار أهل الدين. فإن قيل: كيف يصح تلقيب المصنف وهو المفضل بهذا اللقب، مع أنه رجل شيعي. قلنا: كل حزب بما لديهم فرحون. والدين مأخوذ من دان يدين ديناً، وهو في اللغة الانقياد، وفي الاصطلاح طريقة مسلوكة مما جاء بها الأنبياء عليهم السلام من الله تعالى إلى الخلق. فالطريقة المذكورة من حيث أنها يطاع لها يسمى ديناً، ومن حيث أنها تملى تسمى ملة، فالفرق بالاعتبار. عبيد. [٢] وإنما أتى بالجملة الفعلية، وإن كان المبالغة في الجملة الإسمية أكثر جرياً على الأصل، ولأن الجملة الفعلية تدل على الإستمرار التجديدي أي الحدوث المستمر أنا فأنا وهو يناسب نعم الله تعالى. فافهم. عبيد. أوليدل على عجزه عن الحمد على طريق الثبات؛ لأن الجملة الإسمية تدل على الثبات والحمد على سبيل الثبات أمر صعب كما لا يخفى. [٢] بصيغة المضارع المتكلم مع الغير فان قيل لم عدل عن الجملة الإسمية إلى الفعلية مع أن المقصود هو الدوام والإستمرار للحمد قلنا بثلاثة وجوه الأول لتعذر الحمد على الدوام لعدم قابليتنا للحمد بطريق الدوام والإستمرار ولذا فضل النبي صلى الله عليه وسلم صيام داؤد عليه السلام وهو صوم يوم وافطار يوم على صيام الدهر والثاني أن الجملة الفعلية تدل على التجدد والحدوث وكل جديد لذيد إلا الموت والثالث أن إستمرار التجديدي أشق على النفس وأفضل العبادة هي الأشق والجملة الفعلية تدل على إستمرار التجديدي بخلاف الإسمية. [٣] قوله: توفيقه: التوفيق في اللغة دست دادن كسي رادر كار خير ياشر وفي الاصطلاح جعل الله أسباب العبد موافقة لما هو خير في حقه عند الله لأن مطلوب العبد قد يكون خيراً في حقه عنده كالغصب والزنا ولا يكون توفيقاً وأسباب العبد هي اليد والعين والرجل وغيرها من سائر الاعضاء لأن من هذه يفعل أفعال الخير كالسير إلى صلاة الجمعة وقرأة القرآن وطلب العلم وكسب النفقة الواجبة وغيرها. شرح مع زيادة

يكروزي: بسم الله الرحمن الرحيم. نحمدك اللهم على ما خصت من منح عوارف الأفاضل، خلصتني عن محن عواصف الفضائل، وصلوة على عامة من لحقهم أولى الفواضل لاسيما على محمد المنعوت بأعلى الشمائل، والمبعوث. من أكرم القبائل، وعلى آله وأصحابه المهديين بأوضح الدلائل. أما بعد فلما لم ينفعني التعلل بلعل وعسى من إقتراح أخ لي في كل صباح ومساء أن أكتب بالتماسهم فوائد لا ثقة بمطالعة الإخوان الفرائد على الرسالة الأثرية في الميزان شرعت في غدوة يوم من أقصر الأيام وختمت مع آذان مغربه بعون الملك العلام إنه ولي كل توفيق وإنعام. اعلم أن من حق كل كثرة يضبطها جهة واحدة أن يعرفها بتلك الجهة، ويحصل الشعور بها قبل الشروع فيها حتى يأمن من فوات شيء مما يعنيه وصرف المهمة عن مالا يعنيه.

ونسأله هداية^[١] طريقه وإلهام الحق بتحقيقه

اي الطريق المرضي له تعالى

[١] قوله: هداية طريقه: مفعول لنسأل ومضاف إلى الطريق. فان قيل: الهداية هو إرادة الطريق، فالطريق مأخوذ في نفسه فلا حاجة إلى الطريق. قلنا: فيه تجريد وهو إخلاء اللفظ الأول عن بعض المعنى الموضوع له لتصحيح اللفظ. الثاني: فالمراد من الهداية هو الإرادة فقط. إعلم إنه يختلف القدماء في تعريف الهداية: فقال بعضهم: هي الدلالة الموصلة إلى المطلوب فالوصول معتبر فيه. ويرد عليه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُوا الْعَمِيَّ عَلَى الْهُدَى﴾ لأن الوصول لما كان معتبرا فيها فلا معنى لاستحباب ثمود العمي على الهدى، لأن ثمود إذاً واصلين إلى المطلوب، فكيف يختارون العمي على الهدى هذا هو المشهور في تحرير الاعتراض، وقد إكتفى بذلك التقدير كثير من العلماء ووجه الإكتفاء سوق تمام الآية المذكورة في تقرير الاعتراض، فانه يفهم منه أن لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَحَبُوا الْعَمِيَّ عَلَى الْهُدَى﴾ دخل في الاعتراض إذ علي التقرير الصحيح كما سيأتي يكفي قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ فقط، لأنهم لم يصلوا إلى المطلوب. والجواب عنه: أن قوله تعالى: ﴿فَاسْتَحَبُوا الْعَمِيَّ عَلَى الْهُدَى﴾ ذكر تمييزاً للآية لا لأن له مدخل في تقرير الاعتراض فافهم. عبيد. ويرد عليه أنه يمكن الضلال بعد الوصول بالإتداد، فالصحيح أن يقال: أنه ثبت بالادلة القطعية أن ثمود لم يؤمنوا بنبيهم صالح عليه السلام فكيف الوصول، كذا قال المحقق الدواني. أجيب عنه: بأن الهداية في هذه الآية ليست على معناها الحقيقي بل هي مجاز عن الإرسال يعني فأما ثمود فأرسلنا إليهم أسباب الهداية كالرسول والكتاب والعقل فاستحبوا العمي على الهدى فالوصول معتبر في الهداية بحسب المعنى الحقيقي والمراد ههنا المعنى المجازي. [بقية]

يكروزي: وأن يعرف غايتها ليزداد وجدا ونشاطا، وأن لا يكون سعيه عبثا وضالا، ولأن كل علم له كثرة يضبطها جهة واحدة ذاتية باعتبارها تعد مسائلها علما واحدا، هي كونها باحثة عن الأعراض الذاتية لشيء واحد وحدة حقيقية أو اعتبارية، وجهة وحدة عرضية تتبع الجهة الأولى لكونها آلة، أو استتباعها غاية لجري عادة العلماء على تقديم الشعور بتعريف العلوم باحدى الجهتين وغايتها وموضوعها على الشروع في مسائلها. فنقول باعتبار الجهة الأولى: المنطق علم يبحث فيه عن الأعراض الذاتية للتصورات والتصديقات من حيث نفعها في الإيصال إلى المجهولات أو عن الأعراض الذاتية للمعقولات الثانوية التي لا يحاذي بها أمر في الخارج من حيث ينطبق علي المعقولات الأولى التي يحاذي بها أمر في الخارج وياعتبار الجهة الثانية المنطق قانون يعرف منه صحيح الفكر وفاسده

رسول على وزن فعول بمعنى فرستاده شده، فهو بمعنى المفعول. عبيد.

ونصلي على رسوله [١] محمد وآله وعترته اجمعين

عترته بالكسر خيشاوندان
نزدك وفرزندان

عطف بيان أو بدل من رسوله لأنعت
لأن العلم ينعت ولا ينعت به. كشف اللغة.

[بقية]: وقال بعضهم: الهداية الدلالة على ما يوصل إلى المطلوب، سواء كانت مع الوصول أولاً. ويرد عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ لأن الهداية المنفية عن النبي صلّى الله عليه وسلّم هي الدلالة الموصلة، لأن الدلالة على ما يوصل ثابت في حق النبي عليه السلام، لأنه مبعوث لأجل ذلك. أجيب عنه: بأنه يمكن حمل الآية على معنى إنك لا تهدي بنفسك بدون الاستعانة بغيرك ممن أحببت، على محاذات قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ ثم يرد على هذا التعريف نقوض ثلثة: الأول: أن الهداية تقع في مقابلة الضلالة، كما في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ إِشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ وعدم الوصول معتبر في الضلالة فلا بد من اعتباره في الهداية حتى يتم التقابل. أجيب عنه: إنا لانسلم أن الهداية والهدى بمعنى واحد، والمقابل لضلالة هو الهدى دون الهداية أو نقول: المراد من الهداية المقابل لضلالة هو الهدى لا المعنى الحقيقي. الثاني: أنه يمدح بالهداية كما يقال: زيد هاد، والشخص لا يستحق المدح إلا إذا كان دلالة موصلة إلى المطلوب، ولما يمدح بالهداية علم أن الوصول معتبر فيها فلا يصح هذا التعريف. أجيب عنه: بأنه إذا دلّ على المطلوب أي على طريقة الموصلة إليه ولم يوصل فهو أيضاً يستحق المدح بقدر الإمكان، وإن لم يستحق المدح اللائق بالإيصال لأنه علم الشخص الآخر طريق الوصول فعدم الوصول لقصوره. الثالث: أن الإهتداء مطاوع الهداية، وفي الإهتداء يعتبر الوصول فلا بد من إعتباره في الهداية حتى لا يخالف المطاوع الأصل. أجيب عنه: أن من قال بعدم إعتبار الوصول في الهداية لا يقول بمطاوعة الإهتداء لها. أونقول: يجوز مخالفة المطاوع الأصل كما يقال: أمرته فلم يأتمر. فإن الأمر لا يستلزم الإمتثال. [١] قوله: على رسوله: هو أخص من النبي لأنه مبلغ الأحكام مع الشريعة الجديدة والنبي مبلغ الأحكام من غير اشتراط تجديد الشريعة فلهذا اختار الرسول على النبي. عنايت.

يكروزي: فإندرج في الأولى معرفة الموضوع على المذهبين، وفي الثانية معرفة الغاية. ثم نقول: لما كان غاية المنطق صحة الفكر وفساده، فالفكر إما لتحصيل الجهولات التصورية أو التصديقية، كان للمنطق طرفان: التصورات، والتصديقات، فلكل منهما مبادي ومقاصد. فكان أقسامه أربعة: فمبادي التصورات الكليات الخمس، ومقاصدها القول الشارح. ومبادي التصديقات القضايا وأحكامها، ومقاصدها القياس. ثم القياس أقسامه خمسة، يسمونها الصناعات الخمس. ووجه الضبط: أنه إن تركب من اليقينات يسمى برهاناً

أَمَّا [١] بَعْدُ فَهَذِهِ [٢] رِسَالَةٌ [٣]

مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة

منوياً اي بعد الحمد والصلوة

[١] قوله: أما: أصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة. والمقصود منه تأكيد مضمون الجزاء، لأنه علق حصوله بوجود شيء من الأشياء، ووجود شيء ضروري والمعلق بالضروري ضروري. ليس المراد أن أصل أما مهما بحسب اللفظ والاشتقاق كما توهم بل الأصل ههنا بمعنى مقتضى المقام وهو تأكيد مضمون الجملة عبيد. [٢] قوله: هذه: أي ما بين الجلدتين على أن تكون الخطبة إلحاقية، أو ما تقرر في الذهن على أن تكون الخطبة ابتدائية، هذا هو المشهور، والتحقيق في شرح السلم. فإن قيل: كلمة هذه من ألفاظ الإشارة الحسية، فلا بد لها من المشار اليه المحسوس بالبصر وهو ههنا لم يوجد. قلنا: الديباجة لا يخلو إما أن تكون ابتدائية، فلا يكون قبله مشار اليه فيكون إشارة إلى ما حضر في ذهن المصنف إجمالاً، لأن كل مصنف يتصور المضامين إجمالاً من الألفاظ والمعاني انفراداً أو اجتماعاً. أعلم أن الاحتمالات العقلية في إسم الإشارة سبعة: المعاني فقط والألفاظ فقط والنقوش فقط والمركب من الإثنين والمركب من الثلاثة. قال القاضي محمد مبارك في شرح السلم: واحتمال النقوش منفردة ومجموعة ساقط، لعدم قصد تدوينها ألهم إلا في مجموع الكتابين، فبقي ثلاثة لأنه لكمال التصور والإمتياز في الذهن صار المعقول كالمحسوس بالبصر، وإن كانت إلحاقية فإشارة هذه إلى ما بين الجلدتين، فإن قيل: لا يصح حمل الرسالة على هذا التقدير لأن الرسالة عبارة عن الألفاظ والمعاني، وما بين الجلدتين نقوش. قلنا: النقوش دالة على الألفاظ وهي دالة على المعاني فتكون النقوش رسالة بالواسطة فالتسمية بالرسالة من قبيل تسمية الدال بإسم المدلول وهذا المجاز غير عزيز فتأمل ح مع زيادة عبيد. [٣] قوله: رسالة: الرسالة في اللغة مصدر بمعنى الإرسال إلى الغير وفي الاصطلاح قطعة من القرطاس مشتملة على النقوش الدالة على المسائل العلمية فإن قيل ما لفرق بين الكتاب والرسالة قلنا الكتاب مشتمل على المسائل العلمية تفصيلاً والرسالة إجمالاً. شرح الرسالة في اللغة الكلام الذي أرسل إلى الغير وخصصت في الاصطلاح بالكلام المشتمل على قواعد علمية إجمالاً كالمثلث وتعريف الكتاب عين هذا لكن تفصيلاً.

يكروزي: ومن الظنيات خطابة ومن المسلمات جدلاً ومن المخيلات شعراً، أو من الشبيه باليقينات، أو الظنيات مغالطة، والمغالطة إمّا سفسطة أو مشاغبة. والصناعات الخمس مع الأقسام الأربعة أبواب المنطق وبعض المتأخرين عد مباحث الألفاظ جزءاً منها فصارعشرة ولما أراد المصنف أن يلمح إلى كل من هذه الأبواب تسهيلاً على من يريد الشروع في العلوم من الطلاب رتب الأبواب على وفق ما أشرنا إليه فصار تقديم مباحث إيساغوجي واجبا عليه فقال بعد ذكر الخطبة (إيساغوجي) أي هذا

في المنطق [١] أوردنا فيها ما يجب [٢] استحضاره لمن يتبدء في شيء من

المراد بالوجوب ههنا العرفي الذي مآله الاستحسان لا عقلي والشرعي.
متعلق باورد لا يجب لان صلة يجب تكون على.

العلوم [٣] مستعينا بالله إنه مفيض الخير والجود. منها [٤]

الجود والسخاء متحدان كلاهما بذل المال لكن الجود بلا ملاحظة احتياج شيء بخلاف السخاء.
بضم الميم بتقدير حرف الجر
تعليل لقوله مستعينا.
دفع لتوهم الناشئ من قوله أوردنا.

[١] قوله: في المنطق: وإنما سمي المنطق منطقاً لأنه سبب لإقتدار النطق الظاهري والباطني وهو الإدراك. وهو بفتح الميم صيغة الظرف، أو مصدر ميمي مع كسر الطاء، وبكسر الميم وفتح الطاء وسكون النون صيغة الألة، وعلى أي حال يكون المراد منه المعنى الواحد هو العلم. وإنما صنفنا الرسالة في المنطق لأنه كما مر سبب النطق الظاهري والباطني، فيكون بالتأليف أجدر وأليق. شرح مع زيادة عبيد. [٢] قوله: ما يجب: المراد بالوجوب الوجوب العرفي الذي مآله الإستحسان والأولوية لا الوجوب الشرعي، لأنه ما ثبت بدليل من نصوص القرآن أو الحديث، ويلزم بتركه العقاب وهذا الوجوب ليس كذلك، لأنه لا يلزم بتركه العقاب ولا الوجوب العقلي وهو الذي لا يمكن التخلف عنه بحسب العقل، كتخلف المعلول عن العلة وهذا الوجوب ليس كذلك لأنه يمكن التخلف عنه. شرح مع عبيد. [٣] قوله: في شيء من العلوم: أي من غير علم المنطق، هذا دفع لما يرد أن العلوم يدخل فيه المنطق، مع أن إستحضار تلك المسائل متعذر قبل الشروع للزوم تقدم الشيء على نفسه. قبل الشروع في المنطق. شيخ. [٤] قوله: منها: أي بعض ما يجب إستحضاره من الفوائد إيساغوجي، وإيساغوجي علم للكليات الخمس، وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام. ويسمى كل الرسالة به تسمية الكل بإسم الجزء وهو إيساغوجي. يعني هذه الرسالة مشتملة على الكليات الخمس أيضاً. وقيل: هو إسم رجل كان يطلبها وسميت به الكليات الخمسة تسمية المطلوب بإسم الطالب. أو تسمية العلم بإسم المتعلم. ثم جعل علماً للمختصر تسمية الكل بإسم الجزء. وقيل: إسم الورد الذي له خمسة أوراق. وكل واحد منها مغاير للآخر، ولا يكون مثله ورَد آخر في النباتات، ثم جعل علماً للكليات الخمسة، لمناسبة أنها أيضاً خمسة، ولا يكون مثله مبحث آخر في أبحاث المنطق تسمية المشبه بإسم المشبه به. ثم جعل علماً للمختصر تسمية الكل بإسم الجزء. أقول: التوجيه الأول قابل للإعتماد والبواقي تخمينات كما لا يخفى، لأن هذا اللفظ من الأسماء اليونانية التي هي أطول الألسنة لفظاً فاللغة يشهد بأنه إسم كليم أو حكيم أو ماهر في مبحث الكليات الخمسة فسمى أولاً الكليات الخمس بإسمه ثم تسمى به هذه الرسالة وأسماء الحكماء في تلك اللسان طويلة كأرسطاطاليس وأنكرا قراطيس وأغاثاريمون وغيرها فخفف العرب بعضها كأرسطو وبقي بعضها على أصلها في إستعمال العرب فتدبر. عبيد.

إيساغوجي [١]

[١] قوله: إيساغوجي: هو اسم حكيم من حكماء يونان، وهو مشهور بعلم الكليات الخمسة فسمى الكتاب باسم الماهر، وليست الرسالة كلها كليات خمسة، لأن فيها مبحث القول الشارح والقضايا والقياس وغيرها، فسمى الكل باسم الجزء. وقد يقال: هو لفظ يوناني مركب من ثلاثة ألفاظ: وهو إيسا، وأغو، وجي، ومعنى الأول بالعربية أنت، ومعنى الثاني أنا، ومعنى الثالث ثم، ومتعلقه محذوف، والمعنى أنا وأنت نبحت ثم، فحذف الف أغو للاختصار، ثم نقله المنطقيون وجعلوه علماً للكليات الخمسة، ثم نقل وجعل علماً لهذه الرسالة المختصرة .ح. مع زيادة.

يكروزي: باب إيساغوجي أي الكليات الخمس ولما كان المنقسم إليها هو الذاتي والعرضي الذين هما قسمان من الكلي الذي هو القسم من المفرد الذي هو القسم من اللفظ وجب التعرض فيه لمباحث الألفاظ وتقديمها على غيرها ولما كان فهم المعاني من الألفاظ باعتبار دلالتها عليها وجب التصدي أولاً لذكر تعريف الدلالة وتقسيمها ومنه يعلم أن المصنف لم يعد مباحث الألفاظ باباً من الفن بل ذكرها في باب إيساغوجي مقدمة لمباحثه فنقول الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم أو الظن بشئ آخر ومن الظن به الظن بشئ آخر والشئ الأول يسمى دليلاً برهانياً وبرهاناً إن لم يتخلل الظن وإلا فدليلاً إقناعياً وأمانة والشئ الثاني يسمى مد لولاً وتقسيمها أن الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية فوضعية إن توسط الوضع فيها كالخطوط والعقود والإشارات والنصب والإفعلية كدلالة العالم على الصانع واللفظية إن كانت بتوسط الوضع فوضعية وإلا فإن كانت بإقتضاء طبيعة الالفاظ التلفظ به عند عروض المعنى له كدلالة أح أح علي السعال فطبيعية وإلا ففعلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على الالفاظ والمقصود بالنظر للمنطقي الدلالة اللفظية الوضعية على ما لا يخفى وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى عند العلم بالوضع وهي منقسمة إلى المطابقة والتضمن والإلتزام كما قال ثم اللفظ آه. يكروزي أقول أورد العلامة للدلالة اللفظية أقساماً الوضعية والطبيعية والعقلية ولم يورد لغير اللفظية إلا قسمين الوضعية والعقلية بناء على زعمه أن الطبيعية غير متحقق في غير اللفظية وتبعه السيد الجرجاني في هذا الظن والحق أن الطبيعية من غير اللفظية متحقق كدلالة حركة النبض على أحوال البدن من قوة المزاج وضعفه والحمي وغيرها على ما تقر في فن الطب فإن قيل أن هذه دلالة الأثر على المؤثر وهي عقلية قلنا أن في هذه الدلالة علاقتان علاقة التأثير وهي من هذه الحيشة عقلية وعلاقة صدور الطبيعية عند وجود المدلول وهي من هذه الحيشة طبيعية فيجب مراعات الحشيتين فالطبيعية من اللفظية أيضاً فيها دلالة الاثر على المؤثر فتكون عقلية لا طبيعية فتأمل. عبيد مجددي.

ثم اللفظ الدال^[١] بالوضع

موصوف. الصفة.

[١] قوله: ثم اللفظ الدال: هذا شروع في تقسيم اللفظ الدال بالوضع ولم يتعرض لبقية أقسام اللفظ لعدم توقف التعليم والتعلم عليها. ثم أعلم أن الدلالة اللفظية الوضعية على ثلاثة أقسام: مطابقة وتضمنية وإتزامية، والمطابقة في اللغة الموافقة يقال: في العرب طابق النعل بالنعل إذا توافقا فتسمية الدلالة المطابقة بالمطابقة لتوافق اللفظ والمعنى في الكلية والتمامية وهو سبب لدلالة اللفظ على المعنى فسمى المسبب باسم السبب. والتضمن في اللغة الإندراج أي جيزي در بگل گرفت فتسمية الدلالة التضمنية بالتضمن لأنه إندرج الجزء في ضمن الكل وهو سبب لدلالة اللفظ على جزء ما وضع له فسمى المسبب باسم السبب ههنا أيضاً. شيخ. [١] أعلم أن الدلالة على قسمين لفظية وغير لفظية، لأن الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإن لم يكن لفظاً فالدلالة غير لفظية، ثم الدلالة اللفظية على ثلاثة أقسام: وضعية وطבעية وعقلية، فاللفظية الوضعية كدلالة لفظ زيد على الحيوان الناطق مع هذا الشخص، فالدال لفظ زيد وضع للحيوان الناطق مع هذا الشخص. أعلم أن الشخص عند المحققين خارج عن الموضوع له للفظ زيد لازم له فلا يكون دلالة لفظ زيد على الشخص تضمنية بل إتزامية لكونه من لوازم الذهنية للمعنى الموضوع. فتدبر تدرك عبيد. واللفظية العقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود الالفاظ، فإن لفظ ديز لم يوضع للدلالة على وجود الالفاظ بل يدل عليه بالعقل من قبيل دلالة الأثر على المؤثر. أورد المثال باللفظ المهمل ليميز العقلية عن الوضعية إمتيازاً تاماً وإلا فلفظ زيد المسموع أيضاً يدل على وجود الالفاظ. ثم قيد بالمسموع من وراء الجدار لأن المسموع من المشاهد عسى أن يتوهم فيه أن وجود الالفاظ يفهم من المشاهدة دون سماع اللفظ وإن كان هذا التوهم باطلاً لأن وجود الالفاظ على التقدير المذكور يفهم من طريقتين. (بقية)

بكروري: فائدة أعلم أن الدلالة الغير اللفظية أيضاً على ثلاثة أقسام وهي ما يكون لجعل الجاعل فيه مدخل كدلالة نصب الأحجار الطويلة على قبور الأولياء يدل على أنه قبر ولي وطبيعة كحركة العرق النابض على قوة المزاج وضعفه وعقلية كدلالة المعلول على العلة التامة والسيد رحمه الله جعل الأقسام لغير اللفظية خمسة إنكار الطבעية وجعل مثال العرق النابض من دلالة الأثر على المؤثر والجواب أن في الدلالة المذكورة إن لوحظ صدور الدال من الطبيعة وهو الحركة القوية أو الضعيفة فالدلالة طבעية وإن لوحظ من حيث أن الدال من الحركة القوية أو الضعيفة معلول للمزاج فمن هذه الحشية هي الدلالة غير لفظية عقلية وإهمال الحشيات أفة عظيمة في العلوم العقلية أعلم أن بعض العلماء يعيرون على هذا العاصي بسبب الإشتغال بخواشي كتب المنطق والحكمة فاقول إيمان أن تكون جاهلاً بالعلوم العقلية من كل الوجوه فالجواب أن الإنسان عدو لما جهل وإيمان أن تكون عالماً بها فسؤالك مشتمل على القوانين اللفظية فحق أن أقول لك رب شخص يرى الصرى في عين شخص آخر ولم ير الجزع في عينه. عبيد.

يكروزي: (ثم اللفظ الدال بالوضع) لاغير اللفظ من الدوال ولااللفظ الدال بالطبع والعقل يدل على تمام ماوضع له بالمطابقة) لموافقته اياه (أوعلى جزئه) أي جزء ماوضع له (بالتضمن) لدلالته على ما في الموضوع له (إن كان له) اي لماوضع له (جزء) كما سيجي مثالهما أما إذا لم يكن له جزء كما في البسائط مثل الواجب تعالى وتقدس والنقطة والوحدة والعقل والنفس فلايتصور التضمن ومنه يعلم أن المطابقة لا يستلزم التضمن بخلاف العكس وكذاالإلتزام لا يستلزم التضمن لأن الملزوم ربما يكون من البسائط ويستلزم المطابقة وإستلزامها الإلتزام فالإمام قال به وهو غير متيقن (وعلى مايلازمه) أي الموضوع له (في الذهن) أي لزوماً بيناً (بالإلتزام) لأنه لايدل على كل أمر خارج و إلا لكان كل شئ دالاً على كل شئ ولاعلى بعض غير مضبوط لعدم الفهم بل يدل على أمر خارج لازم له فالدلالات الثلاث (كالإنسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما) أي الحيوان فقط أوالناطق فقط (بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالإلتزام) وفي هذاالمقام أسولة ثلاثة الأول أن حدود الدلالات الثلاث ينتقض كل منها بالآخرين مثل ما فرضنا لفظ الشمس موضوع للجرم والضوء والمجموع فإن الدلالة على الضوء مثلاً يمكن أن يكون مطابقة وتضمننا وإلتزاما فلا بد من قيد توسط الوضع في كل منها كما فعلوا احترازاً عن الانتقاض.

أوعلى ما يلزمه في الذهن بالإلتزام^[١]

أي ما وضع له

[١] قوله: بالإلتزام: قيل: لم لم يقل: باللزوم الذي هو مصدر المجرد. قلنا: إن الإلتزام هو اللزوم مع زيادة المعنى، لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى. ثم اللزوم على نوعين: أحدهما: اللزوم البين بالمعنى الأخص، وهو أن يكون تصور الأمر الخارجي لازما لتصور المسمى، والثاني: اللزوم البين بالمعنى الأعم وهو أن يتصور المسمى في الذهن ويتصور الأمر الخارجي فيجزم العقل باللزوم بينهما، فلا يعلم أن أيهما مراد المصنف ههنا. فدفع السيد في شرحه لهذا الكتاب المشهور بمير إيساغوجي هذه الإشتباه بقوله: أي يمنع يعني أن المعتبر في الدلالة الإلتزامية هو اللزوم البين بالمعنى الأخص. عنايت. ولم يشترط اللزوم الخارجي لأن الإلتزام متحقق بدونه، كالعمي فانه يدل على البصر بالإلتزام، لأنه العدم والمضاف إليه خارج مع المعاندة بينهما كما لا يخفى. أقول: فعلى هذا يشكل مثال المتن للدلالة الإلتزامية، لبداهة أن ليس بين الإنسان وقابل العلم وصناعة الكتابة لزوم بين بالمعنى الأخص. فالصواب أن المعتبر هو اللزوم البين بالمعنى الأعم كما هو مذهب الإمام الرازي. عبيد. فائدة: أعلم أن اللزوم على ثلاثة أقسام: أحدها لازم الماهية، وهو ما يلزم الماهية من حيث هي هي أو يلزم الماهية باعتبار الوجود المطلق على اختلاف المذهبين، كالزوجية للأربعة. ثانيها لازم الوجود وهو ما يكون لخصوص الوجود الخارجي مدخل في لزومه، كالسواد للحبشي. ثالثها لازم الوجود الذهني وهو ما يكون لخصوص الوجود الذهني مدخل في لزومه، كالنوعية للإنسان ثم مطلق اللزوم إما أن يحتاج إلى وسط معلول أو علة كما في لزوم الحمر لزيد أو لزوم متعفن الأخلاط له أو لزوم الحدوث للعالم بتوسط التغير، فهو اللزوم الغير البين، وإما أن لا يحتاج إلى وسط فهو اللزوم البين، ثم إن كان مجرد تصور الملزوم كافيا في الجزم باللزوم فهو اللزوم البين بالمعنى الأخص أو يحتاج في الحكم باللزوم إلى تصور اللازم والملزوم معا فهو اللازم البين بالمعنى الأعم، ثم يختلف في أن المعتبر في دلالة الإلتزام أي اللزومين فافهم. عبيد

بكروري: وجوابه من وجهين: أحدهما أن الأمور التي تختلف باعتبار الإعتبارات يراد في تعريفاتها قيد الحيثيات ذكرت أو لم تذكر، ولما إكتفوا كلهم بإرادتها من غير الذكر في تعريفات الكليات حيث يمكن أن يكون الشيء الواحد جنسا ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا عاما كاللون فانه جنس للأسود ونوع للكيف وفصل للكيف وخاصة للجسم وعرضا عاما للحيوان إكتفى المصنف ههنا أيضا وثانيها أن ترتب الحكم على المشتق يدل على علوية المأخذ فترتب حكم كل من الدلالات الثلاث على الدال بالوضع يدل على أن تسمية الدلالة مطابقة وتضمنا وإتزاما إنما هي بسبب كون تلك الدلالة دلالة بالوضع لتتامه أو لملزومه

لموافقة اللفظ المعنى.

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ।

اي في ضمن كل الموضوع له .

هذا إما مثال واحد أو مثالان تأمل.

بكروزي: والسؤال الثاني أن تقيد دلالة الالتزام بالزوم الذهني لاحاجة إليه لأن الغرض من اشتراط الزوم تصحيح الإنتقال وضبط الدلالة وهما حاصلان بأي لزوم كان وإلا لم يكن الزوم لزوماً وجوابه إنا لانسلم حصولهما بالزوم الخارجي فإن الزوم الذهني كونه بحيث يلزم من تصور المسمى تصويره فيتحقق الإنتقال والزوم الخارجي كونه بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه ولا يلزم من ذلك إنتقال ذهن منه إليه كيف ولو كان لزوم خارجي شرطاً لايحقق الالتزام بدونه وليس كذلك فإن العمي يدل على البصر إلتزاماً لأنه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً والبصر يكون لازماً له في الذهن مع المعاندة في الخارج بينهما كما لا يخفى والسؤال الثالث أن صنعة الكتابة وقابل العلم لا يصح أن يكون مثلاً للمدلول الإلزامي لأنه لا يلزم من تصويره تصورهما فالأولى بالتمثيل زوجية الإثنين وجوابه أن الزوم البين بالمعنى الأخص وإشتراط الأخص يوجب إشتراط الأعم فيكون المعنى الأعم شرطاً أيضاً فالتمثيل له بالأعم وبهذا القدر يصح التمثيل فأما كفاية الأعم لكون معنى الإلتزام مقبولاً وعدم كفايته فبحث آخر فيه خلاف بين الإمام والجمهور كما عرف في المطولات (ثم اللفظ إما مفرد) إما بسيط وإما مؤلف ومركب لأنه إما أن لا يراد بجزء منه الدلالة على جزء معناه أو يراد فالأول مفرد (وهو الذي لا يراد بجزء منه دلالة على جزء المعنى) أعم من أن لا يكون له جزء كهمزة الإستفهام أو كان له جزء لا معناه كالنقطة أو يكون لمعناه أيضاً جزء

ثم اللفظ إما مفرد^[١] وهو الذي لا يراد بالجزء منه^[٢] دلالة على جزء معناه

قدم العدمي على الوجودي لأن المفرد مقدم طبعاً.

[١] ثم اللفظ إما مفرد: أقول: لما فرغ المصنف من بيان الدلالات الثلاث شرع في بيان أقسام اللفظ ومورد القسمة اللفظ الموضوع للمعنى إلا أنه ترك هذا القيد اعتماداً على شهرة الأمر وإلا لانتقض حد المفرد باللفظ الغير الدال على المعنى بالوضع، ألهم إلا أن يلتزم كونه مفرداً لكنه خلاف ما صرحوا به. مير إيساغوجي. أقول: اللفظ المفرد ما لا يدل جزئه على جزء معناه، وهو أربعة أقسام: أحدها أن يكون للفظ جزء لا معناه، كالنقطة وهي آخر الخط. وثانيها أن لا يكون لهما جزء، كالف الإستفهام و واو القسم. والثالث أن يكون لهما جزء لكن لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى، كالإنسان. ورابعها أن يكون لهما جزء ويدل جزء اللفظ على جزء المعنى، لكن لا يدل على جزء المعنى المقصود منه. كعبد الله علماً. شرح. لا يخفى عليك أن ههنا قسم خامس، وهو أن يكون لهما جزء وجزء اللفظ يدل على جزء المعنى المقصود، لكن لا يكون دلالة عليه مقصودة، كالحیوان الناطق إذا جعل علماً لشخص إنساني، ولهذا قال المصنف هو الذي لا يراد آه. تدبر. [٢] قوله: بالجزء منه: قال نورمحمد مدقق: المراد بالجزء منه جزء مادته فلا يرد السؤال بمثل ضرب بأن مادتها تدل على الحدث وهيئتها تدل على الزمان، لأن مادتها لا تدل على جزء معناها ولذا لم يقل: على جزئه مع أنه أخصر تدبر. عبيد.

يكروزي: ولا يدل على جزء المعنى كالإنسان فإن الألف مثلاً لا يدل على الحيوان أو دل على جزء المعنى أيضاً لكن لا على جزء المعنى المقصود كعبد الله علماً إذ ليس شيء من العبودية والألوهية جزء للشخص المعلم أو دل على جزء المعنى المقصود أيضاً لكن لا يكون دلالة مرادة كالحیوان الناطق علماً إذ ليس شيء من معنى الحيوان والناطق الجزئين للشخص المعلم مراداً عند العلمية إذا العلم لا يراد به إلا الذات المعين مع قطع النظر عن حقيقة الذات ألا ترى أن الذي وضع له العلم لو كان غير الحيوان لم يتغير حال العلمية فالمفرد خمسة أقسام (و إما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك) أي الذي يكون القيود الخمسة متحققة فيه (كرامي الحجارة) فإن الرامي يراد به الدلالة على ذات من صدر عنه الرمي والحجارة على أجسام المعينة فإن قيل إن مفهوم المركب وجودي فيجب تقديم تعريفه على مفهوم المفرد قلت لأن المقصود من تصدير اللفظ التقسيم والتعريف ضمني والتقسيم باعتبار الذات لا المفهوم وذات المفرد سابق على ذات المركب أعلم أن المفرد والمركب وأقسامهما الأتية أقسام للمفهوم أولاً وبالذات ولللفظ ثانياً وبالعرض تسمية الدال باسم المدلول غير أن المصنف اعتبر التقسيم المجازي تقريباً إلى فهم مبتدي واللفظ (المفرد إما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كالإنسان) أي لا يمنع مفهومه من حيث أنه متصور في الذهن

كالإنسان^[١] و إما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك، كقولك رامي

ويسمى بالمركب ايضاً. اي لا يراد بالجزء منه لان نفي النفي اثبات.

الحجارة^[٢] فالمفرد^[٣] إما كلي وهو الذي

[١] قوله: كالإنسان: فإن قيل: لانسلم أن لفظ الإنسان لا يدل جزءه على جزء معناه، لأن الألف واللام يدل على التعريف وإنسان على الحيوان الناطق، فيكون مركباً لا مفرداً. قلت: نظير المفرد إنسان في قولك الإنسان والألف واللام تدل على التعيين. لا يقال: لا يصح التمثيل بالإنسان للمفرد ولا يطابق الممثل لأنه قد يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه بأن يراد بالألف الواحد وبالنون الخمسين وبالسین الستين فيلزم أن يكون مركباً لصدق التعريف عليه، كما لا يخفى. لأننا لانسلم ذلك لأن المراد بالإرادة الإرادة الجارية على قانون أهل اللغة العربية، وما ذكرت لا يكون إلا قانون أهل الحساب ويسمى بحساب أبجد وهو غير مراد ههنا. نصير مع عبيد. [٢] قوله: كقولك: فإن الرامي يدل على ذات من له الرمي، والحجارة تدل على جسم معين، فيدل جزء اللفظ على جزء المعنى. [٣] فالمفرد إما كلي: هذا تقسيم بالعرض دفع دخل مقدر وهو أن يقال: أن هذا الكلام من المصنف يدل على أن اللفظ ينقسم إلى الكلي والجزئي وذلك باطل لأن الكلية والجزئية من صفات المعنى لا الألفاظ. وحاصل الدفع أن تقسيم اللفظ المفرد إلى الكلي والجزئي تقسيم بالعرض ومحصوله أن الكلية والجزئية أولاً وبالذات من صفات المعنى لكن يصح إتصاف اللفظ بهما من قبيل إتصاف الدال بوصف المدلول وهذا كما أن الأفراد والتركيب أولاً وبالذات من صفات الألفاظ لكن يتصف بهما المعنى ثانياً وبالعرض. قال السيد قدس سره: إنما سمي الكلي كلياً والجزئي جزئياً لأن الكلي جزء الجزئي غالباً إحتراز به عن الخاصة والعرض العام لأن الجنس والنوع والفصل أجزاء للماهيات الجزئية من حيث أنها جزئيات وكلية الكلي إنما هي بالنسبة إلى جزئياته التي هي الكل والمنسوب إلى الكل كلي وجزئي الجزئي إنما هي باعتبار الإندراج تحت الكلي الذي هو الجزء فنسب إليه والمنسوب إلى الجزء جزئي.

يكروزي: شركة كثيرين فيه وإن منع من حيث البرهان الدال على وحدته، كالواجب تعالى وتقدس. أو من حيث النظر إلى الوجود الخارجي، وهذا المنع بوجهين: إما أن لا يكون له وجود خارجي حتى يقال بجواز الشركة فيه كاللاشي وشريك الباري تعالى وتقدس، وإما أن يكون له وجود خارجي غير مشترك كالشمس. وفي قوله نفس تصور إحتراز عن أن يخرج أمثال ذلك الكليات عن تعريف الكلي فلا يكون جامعاً وتدخل في تعريف الجزئي. فلا يكون مانعاً إذ بالإكتفاء بالنفس أو بالتصور لا يحصل هذه الفائدة كما لا يخفى على المنصف وأما ذكر المفهوم مبني على أن مورد القسمة هو اللفظ دون المفهوم فلا يرد ما قيل: أنه يلزم أن يكون للمفهوم مفهوم

وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كالإنسان

[١] قوله: لا يمنع نفس: فإن قيل: ما الفائدة في ذكر النفس. قلنا: الفائدة إدخال الكليات الفرضية. فإن قيل: ما الفائدة في ذكر التصور. قلنا: فائدته إدخال الواجب الوجود، فإنه وإن كان في نفس الأمر مانعاً عن وقوع الشركة على ما يدل عليه دلائل التوحيد، إلا أن نفس تصوره لا يمنع عن وقوع الشركة، فإن من تصور مفهوم واجب الوجود جوز اشتراكه بين كثيرين، وإن كان في نفس الأمر منحصراً في ذاته الأحدية تعالى وتقدس. والدليل عليه أنه لو كان نفس تصور مفهومه مانعاً لم نحتاج إلى براهين التوحيد ولم يقل الثنوية بإثنية الإله. عنايت. أعلم أن الثنوية طائفة من هند الهند يزعمون أن للعالم خالقان واجبا الوجود: خالق للخيرات والأشياء النافعة والحيوانات النافعة ويسمى ذلك الإله يزدان. وخالق للشر والأشياء الضارة ويسمى أهرمن. وأما الوثنية فهم يعتقدون الخالق للعالم الواجب الوجود الواحد، لكن يعبدون الأصنام كمشركي العرب وعامة أهل الهند. عبيد. وإنما قيد التعريف بنفس التصور لأنه لو لم يقيد به كان المراد بعدم المنع عدم المنع في الخارج لأنه المتبادر فتخرج الكليات الفرضية كاللاشئ واللاممكن واللامفهوم وغيرها والواجب الوجود لأفهما مانعان في الخارج عن الصدق على كثيرين، فلما قيد دخلت فحاصل التعريف أنه لا يكون مانعاً مع قطع النظر عن الخارج وشمول النقائص وإنما قيد بنفس التصور لأن من الكليات ما يمنع عن الشركة بين الأمور المتعددة بالنظر إلى الأمر الخارجي كواجب الوجود تعالى وتقدس، فإن الدليل الخارجي يعني برهان التوحيد العقلي والنقلي يمنع وقوع الشركة فيه لكنه عند العقل مع قطع النظر عن ذلك الدليل لا يمنع صدقه على كثيرين. شرح.

بكروري: (وإما جزئي وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عنه) أي عنه وقوع الشركة بين كثيرين، كزيد فإن مفهوم الذات مع التعين، والمجموع من حيث أنه متصور يمنع الشركة، كما يمنع تصور الهذية من حيث تطبيقها على الموجود الخارجي، بخلاف مفهوم الذات فإنه حقيقة النوع كما عرفت. فإن قلت: أن الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كزيد وعمرو وبكر وغيرهم وكل ما كان كذلك فهو الكلي. فالجزئي كلي وهذا خلف. قلت: المراد بالجزئي إن كان ما صدق عليه لفظ الجزئي من نحو زيد وعمرو، فلانسلم الصغرى وإن كان المراد مفهوم لفظ الجزئي فلانسلم الخلف في النتيجة (والكلي إما ذاتي وهو الذي يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحیوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس) إن أريد بهما ماهيتهما النوعية فهما جزئيان إضافيان وإن أريد ماهية أفرادهما أعني الحصص فجزئيان حقيقيان. وأعلم أن الذاتي يطلق بالإشتراك على معنيين ما يكون داخلياً وما لا يكون خارجاً فالنوع على الأول ليس بذاتي لأنه تمام حقيقة جزئياته وعلى الثاني ذاتي فظاهر تعريف المصنف يشعر بالأول ويمكن حمله على الثاني بالتأويل بأن يراد بالداخل غير الخارج فإن حمل على الظاهر يكون المراد حين ما شرع في

إِمَّا جُزْئِيٌّ^[١]، وَهُوَ الَّذِي يَمْنَعُ^[٢] نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ عَنْ وَقُوعِ الشَّرَكَةِ

لأن معناه هو الحيوان الناطق مع هذا الشخص والمهذبة يمنع الاشتراك فيه.

فِيهِ كَزَيْدٍ، وَالْكُلِّيُّ^[٣]

[١] قوله: و إما. جزئي: قال السيد قدس سره: إنما سمي الكلي كلياً والجزئي جزئياً؛ لأن الكلي جزء الجزئي غالباً إحتراز به عن الخاصة والعرض العام؛ لأن الجنس والنوع والفصل أجزاء للماهيات الجزئية من حيث أنها جزئيات، وكلية الكلي إنما هي بالنسبة إلى جزئياته التي هي الكل، والمنسوب إلى الكل كلي، وجزئية الجزئي إنما هي باعتبار الإندراج تحت الكلي الذي هو الجزء، فنسب إليه والمنسوب إلى الجزء جزئي. عبيد. [٢] قوله: الذي يَمْنَعُ: أي المفرد، والمنع عن الإشتراك بين كثيرين وإن كان صفة للمعنى لا للفظ الذي يكون المفرد قسماً منه، لكن لعلاقة الدالية والمدلولية يتصف المفرد أيضاً بالمنع وعدمه، وقد عرفت أنه تقسيم بالعرض. عبيد. [٣] قوله: والكلي: أقول: قد عرفت فيما سبق أن بيان الدلالات وأقسام اللفظ إنما هو لتوقف معرفة الكليات عليه، ولما فرغ عن بيانهما، شرع في بيان أقسام الكليات. وإعلم أن الكلية والجزئية إنما هي من صفة المعنى أولاً وبالذات دون اللفظ بخلاف الأفراد والتركيب فإنهما أولاً وبالذات صفة الألفاظ دون المعنى لكن يتصف بهما المعاني تبعاً تسمية المدلول بإسم الدال. مير سيد. يقول الفقير سماحه القدير: أن بيان الدلالة في كلام المصنف إنما هو إشارة فقط؛ حيث قال: اللفظ الدال بالوضع، و أما بيان أقسام اللفظ فهو مذكور صراحة، فلا يرد على السيد أن المصنف لم يبين فيما سبق معنى الدلالة فافهم. عبيد. قول الشارح: أن الكلية والجزئية صفة للمعنى: الأولى أن يقول: للمفهوم؛ لأن ما حصل في العقل فهو من حيث حصوله فيه يسمى مفهوماً، ومن حيث قصده من اللفظ يسمى معنى، ومن حيث تسميته بإسم يسمى مسمى، ومن حيث دلالة اللفظ عليه يسمى مدلولاً، والكلي والجزئي يقعان صفة له باعتبار الأول دون الإعتبارات الأخرى، وأجاب عنه صاحب الجديدة: أن التعبير بالمعنى إنما هو لكثرة تقابله باللفظ في العرف. عنايت. يعني أنه يقال في العرف في مقابلة اللفظ: لفظ المعنى لاللفظ المفهوم؛ حيث شاع اللفظ والمعنى دون اللفظ والمفهوم، اللهم إلا شاذاً ونادراً، ومراعات الأعم الأغلب الفاشي أولى من رعاية النادر. عبيد.

بكروري: تقسيم الذات المعنى الثاني ولهذا أعاد مظهراً ولم يكتف بالضمير، وإن أمكن حمل الضمير على الاستخدام؛ لأن الغالب في الضمير إرادة المعنى الأول، و إما حديث إعادة الشيء معرفة فأصل يعدل عنه كثيراً للقرائن، وإن حمل على التأويل المذكور فالذاتي في مشروع التقسيم جار على إعادة الشيء معرفة

أي الفرادة.

إما ذاتي^[١] وهو الذي يدخل تحت^[٢] حقيقة^[٣] جزئياته^[٤] كالحیوان^[٥]

الذات و الحقيقة و الماهية بمعنى واحد على المشهور.

بالنسبة إلى الإنسان^[٦] والفرس

لان كل واحد منهما هو الحيوان مع قيد زائد.

[١] قوله: أما ذاتي: تسمى الذاتي ذاتياً؛ لأنه لدخوله في الذات له نسبة إلى الذات بالدخول. فإن قلت: الخارج عن الذات له أيضاً نسبة إلى الذات بالخروج عنه. قلنا: نعم لكن الدخول لما كان أقوى من الخروج بالنسبة إلى الذات فسمى القسم الأول بالذاتي، والعرضي عرضياً تميزاً في الاسم، ولأن العروض معناه عدم القرار، يقال: هذه الحالة عرضية أي لاقرار لها، و لما كان بعض أفراد العرضي متصفة بعدم القرار كالضاحك بالفعل والماشي بالفعل يسمى بهذا الاسم وهذا الوجه أولى من الأول؛ لأن نفس التميز يحصل بلفظ آخر أيضاً فتدبر. عبيد. [٢] قوله: وهو الذي يدخل تحت: أقول: ههنا إشكال عويص وهو أن المصنف عرف الذاتي بالداخل تحت حقيقة الجزئيات، ثم قسم إلى الجنس والنوع والفصل مع أنهم قالوا: النوع تمام الماهية للجزئيات، فعلى تفسير المصنف للذاتي والعرضي ينبغي أن يدخل النوع في العرضي؛ لأنه يصدق عليه قوله بخلافه. والجواب عنه بوجهين: الأول هو أن المراد بقوله: يدخل هو عدم الخروج من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللزوم؛ لأن الدخول يستلزم عدم الخروج لكن هذا الجواب لا يناسب مقام التعريف لأنه مجاز والمجاز مهجور في التعريفات. والثاني أن المراد بالجزئيات هو الجزئيات من حيث هي الجزئيات سواء كانت حقيقية أو إضافية وحينئذ فالنوع داخل تحت حقيقة جزئية بما هي جزئية لأن حقيقة زيد مثلاً الحيوان الناطق مع هذا الشخص والإنسان داخل فيه والمراد في قولهم النوع تمام الماهية هي الماهية الكلية وفسر بعض المحققين الذاتي بالداخل والعرضي بالخارج فعلى هذا يكون النوع واسطة بينهما وهو خلاف الإصطلاح. عبيد. [٣] قوله: حقيقة: وهي عبارة عن معنى الجزئيات وجزئيات الحيوان هي الإنسان والفرس والبقر والغنم والإبل والحمار والبغل وغيرها و لا يكون الحيوان إلا ذاتياً لها لا عرضياً. حاشية. [٤] قوله: جزئياته: سواء كانت جزئيات حقيقية وقد مرّ تفسيره أو جزئيات إضافية وهو الأخص تحت الأعم. عبيد. [٥] قوله: كالحیوان: قد يتوهم من عبارة المصنف أن الذاتية الحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس لا يكون إلا إذا اجتمعا مع أنه ليس كذلك لأن الحيوان ذاتي للإنسان وحده وللفرس وحده. والجواب أن المصنف جمع الإنسان مع الفرس مع أن الجمعية غير مرادة مطابقة للفظ الجزئيات التي هي جمع بمعنى ما فوق الواحد فتأمل. عبيد. [٦] قوله: إلى الإنسان: فان ماهية الإنسان هو الحيوان الناطق والحيوان داخل فيه فيكون ذاتياله وكذا الفصل أي الناطق. حاشية. فان قيل: إن الإنسان والفرس ليسا بجزئيين. قلنا: هما جزئيان إضافيان بالنسبة إلى الحيوان. عبيد.

وَأَمَّا عَرَضِيٌّ وَهُوَ بِخِلَافِهِ كَالضَّاحِكِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، وَالذَّاتِيَّ إِمَّا مَقُولٌ فِي
 [١] (ص) [٢] [٣] [٤] [٥] [٦] [٧]
 جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرْكََةِ الْمُحْضَةِ كَالْحَيَوَانَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ وَالْفَرَسِ.

(ص) سواء أخذ بالفعل فيكون خاصة غير لازمة أو بالقوة فيكون خاصة لازمة، وهكذا في العرض العام كما سيأتي.

[١] قوله: بخلافه: هو الذي لا يدخل تحت حقيقة جزئياته بالنسبة إلى الإنسان؛ فإن معنى الإنسان هو الحيوان الناطق لا الحيوان الضاحك فيكون خارجاً عن معنى الإنسان لا داخلياً فيه فلا يكون ذاتياً له بل عرضياً. شرح. [٢] قوله: كالضاحك: بالنسبة إلى الإنسان أعلم إن المراد بالإنسان أفراد من زيد وعمرو وبكر وغيرهم لأنهم جزئيات الضاحك لا مفهوم الإنسان نفسه، ولنعم ما قيل: أن أفراد الضاحك زيد وعمرو وبكر وخالد وإذا سئل عنهم بما هم كان الجواب الإنسان. [٣] قوله: والذاتيّ اما مقول: على صيغة إسم المفعول من القول بمعنى اللغوي أو من القول بمعنى الحمل. [٤] في جواب ما هو قال بين السطور أن العرض العام لا يقع في جواب أصلاً وذلك لأن غرض السائل إما الإطلاع على الذاتي أو الامتياز عن جميع ما عدا المسؤل عنه والعرض العام لا يفيد شيئاً منهما فلا يقع في جواب ماهو ولا في جواب أي شيء مطلقاً. عبيد وأيضاً فيه احتراز عن الفصل والخاصة لأنهما يقالان في جواب أي شيء ثم أعلم أن ماهو تعبير عن السؤال عن الماهية ولا اعتبار للضمير فلا يرد أن الجنس لا يقع في جواب ماهو بإفراد الضمير بل في جواب ماهما وماهم. تدبر عبيد [٥] قوله بحسب الشركة المحضة: فيه احتراز عن النوع لأنه يقال في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية جميعاً. [٦] قوله كالحيوان: فإن الحيوان تمام الذاتي المشترك بينهما ولا يختص بأحد هما فهو جواب لهما لا أحدهما فالحيوان جواب لقولنا ما الإنسان والفرس لا لقولنا ما الإنسان لأن السائل في الأول بماهما لا يسأل عن تمام حقيقة الإنسان المحضة بل حقيقة المشتركة مع الفرس بالنسبة إلى الإنسان والفرس لأنك إذا سألت عن الإنسان والفرس بماهما كان الجواب الحيوان وإذا أفردتهما بالسؤال لم يصح أن يكون الحيوان جواباً لأن الحيوان ليس تمام حقيقة أحدهما بل تمام المشترك بينهما. ح. [٧] لأنك إذا سألت عن الإنسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان، وإذا أفردتهما بسؤال لم يصح أن يكون الحيوان جواباً؛ لأن الحيوان ليس تمام حقيقة أحدهما بل تمام المشترك بينهما.

بكروزي: (وإما عرضي وهو) الذي (بخلافه) أي لا يدخل في حقيقة جزئياته بأحد المعنيين أي بأن لا يكون جزءاً أو يكون خارجاً (كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان) فإنه خارج لأن القانون أن نوعاً ما إذا كان له خواص مرتبة كالناطق والمتعجب والضاحك للإنسان فأقد مها يتعين أن يكون ذاتياً لأن الذاتي أقدم فإن قلت أن حقيقة النوع كالإنسان عين الذات فكيف يكون ذاتياً قلت المشهور أن إطلاق الذاتي عليه إصطلاحى لا لغوي فلا يقتضي المغايرة بين المنسوب والمنسوب إليه وأقول كما يطلق على الحقيقة يطلق على ما صدق عليه الحقيقة فربما يراد بالذات ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة إلى ما صدق عليه كما يمكن نسبة جزئياتها إليها

ليس المراد بالجنس ههنا الجنس الاصولي.

وَهُوَ الْجِنْسُ وَيُرْسَمُ ^[١] بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ ^[٢] مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ ^[٣] مُخْتَلِفِينَ ^[٤]

الجنس هو الذي يرسم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين

[١] قوله: ويرسم بأنه: فإن قيل: تعريف الجنس يفهم من قوله السابق: والذاتي إما مقول في جواب ما هو، فلم كرر تعريفه. قلنا: الأول بالنسبة إلى الذكي والثاني بالنسبة إلى الغبي. [٢] قوله: كلي: الكلي جنس شامل للكليات بأسرها، والبواقي فصول. فإن قيل: هذا التعريف غير مانع لأن الجنس أيضاً مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة. قلنا: المراد بالقول في جواب ما هو القول بالاستقلال، وقول الحيوان في جواب زيد وعمرو بالتبعية. أقول: هذا السؤال والجواب لا ربط لهما بتعريف الجنس بل هما مربوطان بتعريف النوع كما لا يخفى فتدبر. عبيد. [٣] قوله: مقول على كثيرين: المقول جنس، وقوله: على كثيرين فصل يخرج به الجزئيات؛ لأنها لا تحمل على كثيرين. فإن قيل: الجزئي لا يحمل أصلاً؛ لأن الجزئي عين والمحمول يكون وصفاً. قلنا: يحمل نظراً إلى ظاهر الصورة كما يقال: هذا زيد؛ فإن زيد يحمل على المشار إليه بهذا وإن كان هذا الحمل بحسب الحقيقة راجعاً إلى حمل الكلي أعني مسمى بزيد فتدبر. ح. أقول: لفظ الكلي مستدرك لأن المقول على كثيرين يغني عنه قاله السيد. والجواب على ما في شرح يكروزي: أن الكلي جنس صريح للكليات الخمسة فلا بد من ذكره فلذا أدرج فيه وزيد المقول على كثيرين بعد لیتعلق الظرف به أعني على فافهم. وقوله: مقول جنس شامل للكليات والجزئيات. وقوله: على كثيرين يخرج الجزئيات. وقوله: مختلفين بالحقائق يخرج النوع والفصل لأنهما لا يقالان إلا على كثيرين متفقين كذا قال السيد. أقول: الأمر في إخراج الفصول البعيدة بهذا القيد مشكل وهي وإن تخرج بقيد في جواب ما هو لكن الأولى إخراج الجميع بقيد واحد لئلا يلزم الانتشار فافهم. وقوله: في جواب ما هو يخرج الخاصة والعرض العام لأنهما لا يقالان في جواب ما هو كذا قال السيد. وفيه: أن خاصة النوع تخرج بقيد السابق أيضاً والجواب أن هذا هو إخراج الخارج وهو جائز نعم إخراج المخرج لا يجوز. عبيد. [٤] قوله: مختلفين: فصل يخرج به النوع لأنه يحمل على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة.

يكروزي: (والذاتي) قد سبق بيان المراد منه وهو أقسام ثلاثة لأنه إما مقول في جواب ما هو أو في جواب أي شيء وهو الفصل والمقول في جواب ما هو إما مقول بحسب الشركة فقط وهو الجنس أو بحسب الشركة والخصوصية معا وهو النوع ولذا قال: (إما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة فقط كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس) فإن الحيوان جواب لقولنا: ما الإنسان والفرس لالقولنا ما الإنسان فقط لأن السائل بما هو إنما يسأل تمام ماهية المسؤل عنه وليس الحيوان تمام حقيقة الإنسان المختصة به بل تمام ماهية المشتركة مع الفرس ولا بد من قولنا فقط وإلا لم يصح قولنا: (وهو) أي ذاك المقول (الجنس)

بِالْحَقَائِقِ ^[١] فِي جَوَابِ مَا هُوَ ^[٢]، وَإِمَّا مَقُولٌ ^[٣] فِي جَوَابِ مَا هُوَ بِحَسَبِ

[١] قوله: بالحقائق: فيه احتراز عن النوع والفصل القريب وخاصة النوع؛ لأنها لا تكون كذلك والأولى إخراج الفصل والخاصة بالقيّد الأخير أعني في جواب ما هو لنلا يلزم الإنتشار في إخراج الفصول والخواص؛ لأن الفصل البعيد وكذا خاصة الجنس لا يخرجان بقوله: مختلفين بالحقائق. عبيد. [٢] قوله: في جواب ماهو: فصل آخر يخرج بها الفصول كلها لأنها لا تحمل في جواب ما هو بل تحمل في جواب أي شئ هو في ذاته وأيضاً يخرج به الخاصة لأنها لا تحمل في جواب ما هو بل تحمل في جواب أي شئ هو في عرضه وأيضاً يخرج به العرض العام لأنه لا يحمل في جواب شئ من المذكورات. شرح. [٣] قوله: بحسب الشركة: هذا عديل لقوله بحسب الشركة المحضة، أقول: لو كان عديلاً للقول المذكور لينبغي أن يقول: و إما بحسب الشركة والخصوصية إلخ، فالأولى أن يقول: هذا عديل لقوله: إما مقول بحسب الشركة فتأمل. عبيد.

يكروزي: لأن النوع أيضاً مقول بحسب الشركة في جواب ماهو، فكان المراد ذلك وإن لم يذكره ويرسم بأنه كلي مقول على كثيرين (مختلفين في جواب ماهو) فالكلي جنس الجنس شامل لسائر الكليات، والمقول إنما يذكر ليتعلق به كلمة على فليس شئ منهما مستدركا وإنما ذكر قوله: على كثيرين ليوصف بقوله: مختلفين بالحقائق، واحتراز به عن النوع والخاصة والفصل وتخصيص الإحتراز عن النوع تحكماً. وقوله: في جواب ما هو احتراز عن الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس وإنما كان هذا وأمثاله رسماً؛ لأن المقولية عارضة للكليات والتعريف بالعارض رسم و ذلك لأن الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي لمختلفات الحقائق سواء قيل أو لم يقل: وأما المقولية فإنما يعرض بعد تقومه كذا في شرح الإشارات. فلا تلتفت إلى ما يقال: من أنها حدود لكونها أمور ذاتية، فإن قلت: جنس الجنس أخص من مطلق الجنس ولا يجوز تعريف العام بأحد خواصه. قلت: إن أريد عدم الجواز عند إتحاد إعتباري لمعرفيته وخصوصيته فمسلم وغير مضر وإن أريد مطلقاً فممنوع لجوازه عند اختلاف الإعتبارين، وههنا كذلك وذلك لأن الكلي بإعتبار مفهومه معرف وأعم من مطلق الجنس و باعتبار كونه جنساً أخص منه فالأمران بإعتبارين المتغايرين. (و إما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو و بكر وغيرهم) أي يكون جواباً عن السؤال عن فرد خاص أو عن فردين فالإنسان جواب لقولنا: ما زيد و لقولنا: ما زيد وعمرو؛ لأنه تمام الحقيقة لكل فرد من أفرادها المختلفة بالعوارض المشخصة

الشَّرْكَةَ وَالْخُصُوصِيَّةَ^[١] مَعًا^[٢]، كَالْإِنْسَانِ بِالنِّسْبَةِ^[٣] إِلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو

وَبَكْرٍ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ النَّوْعُ، وَ يُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ^[٤]

مستدرك كما مر

النوع هو القسم في اللغة. أي النوع.

[١] قوله: والخصوصية هذا مبني على أن الشخص غير داخل في ماهية زيد كما هو التحقيق أو يقال: الماهية يطلق إطلاقاً شائعاً على الكلّي والشخص إذا كان داخلاً فإنما يقال: لها الحقيقة الشخصية لا الماهية المختصة. عبيد. [٢] قوله: معاً أي جميعاً جواب السؤال المقدر وهو أن المعية بين الشركة والخصوصية غير متصور. عبيد. [٣] قوله: بالنسبة إلى زيد وعمرو وبكر سواء ذكر بالشركة كما يقال: زيد وعمرو ماهما يقال: في الجواب إنسان لأنه تمام الماهية المشتركة بينهما، أو يقال بالخصوصية بأن يقال: زيد ما هو، فيقال: إنسان، وكذا إذا قيل: عمرو ما هو، لأن الإنسان تمام الماهية المختصة بكل منهما. عبيد. [٤] قوله: كلّي مقول: الفرق بين الكل والكلّي أن الكل يقوم بالأجزاء كما يقوم السكنجيين بالخل والماء والعسل، بخلاف الكلّي؛ فإنه لا يكون كذلك بل يكون بالعكس كما في الذاتيات، وأن الكلّي محمول على جزئياته، كقولنا: زيد إنسان بخلاف الكل؛ فإنه لا يحمل على أجزائه و بالعكس فلا يقال: الخل سكنجيين كما لا يقال: السكنجيين خل؛ فإن الحمل يقتضي الاتحاد في الخارج والجزئية يقتضي المغايرة فيه كما لا يخفى. أقول: هذا الفرق إنما هو في الأجزاء الخارجية وهي الأجزاء في الحقيقة لأن الأجزاء الذهنية إنما هي الجنس والفصل وهما في مرتبة لا بشرط الشيء يحمل كل واحد منهما على الآخر ومن يصرح أن الأجزاء الذهنية إذا أخذت بشرط لا شيء لا يتحقق.

يكروزي: (وهو) أي ذلك (النوع ويرسم بأنه كلّي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ماهو) فذكر الكلّي والمقول على كثيرين ليس بمستدرك كما مر، قوله: مختلفين بالعدد دون الحقيقة احتراز عن الجنس والخاصة والعرض العام والفصل البعيد، وتخصيصه بالاحتراز عن الجنس تحكماً، وقوله: في جواب ماهو احتراز عن الفصل القريب وخاصة النوع فافهما مقولان في جواب أي شيء هو في ذاته أو في عرضه. فإن قلت: أن الجنس وأمثاله يقال: على مختلفين بالعدد أيضاً كالحوان في جواب ما زيد وبكر وهذا الفرس وذلك الفرس فكيف يحتز عنها. قلت: هذا إن ورد فإنما يرد على من يحتز عنها بوصف الكثيرين المتفقين بالحقيقة أما ههنا لما نفى الاختلاف بالحقيقة بقوله: دون الحقيقة صح الإحتراز عنها لأن الحيوان مثلاً لا يصح جواباً إلا إذا اشتمل السؤال على مختلفين بالحقيقة وإن اشتمل معها على المتفقين أيضاً على أن وروده عليه في حيز المنع أيضاً فإن صحة الجواب بالجنس ناظرة إلى اشتمال السؤال على حقيقتين مختلفتين وإلى جعل المتفقين في حكم الواحدة.

موصوف صفة فيه احتراز عن الجنس لأن فيه اختلاف الحقيقة.

مَقُولٌ عَلَى كَثِيرَيْنِ مُخْتَلِفِينَ بِالْعَدَدِ [١] دُونَ الْحَقِيقَةِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ، وَإِمَّا

المراد بالجمع ما فوق الواحد: $\text{المراد بالجمع ما فوق الواحد}$

غَيْرُ مَقُولٍ فِي جَوَابِ مَا هُوَ، بَلْ مَقُولٌ [٢] فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ [٣] هُوَ فِي

$\text{المراد بالجمع ما فوق الواحد}$

ذَاتِهِ [٤]، وَهُوَ الَّذِي [٥]

[١] قوله: بالعدد كزيد و عمرو من أفراد الإنسان فإنها مختلفة بالعدد دون الحقيقة؛ لأن حقيقة كل واحد منهما هو الحيوان الناطق والتشخص خارج عن الحقيقة فلا يرد ما يرد. ح ش ع. [٢] قوله: بل مقول في جواب: فيه احتراز عن الفصل كالناطق والخاصة كالضاحك والعرض العام كالماشي؛ فإن الأول مقول في جواب أي شيء هو في ذاته، والثاني في جواب أي شيء هو في عرضه، والثالث لا يكون في جواب أصلاً. [٣] قوله: أي شيء هو بالرفع على الحكاية جواب سؤال مقدر، تقديره ينبغي أن يكون أي مجروراً؛ لأنه مضاف إليه للجواب، وكل مضاف إليه مجرور، فأجاب بقوله: بالرفع على الحكاية عن السؤال المحكى عنه وهو في المحكى عنه مرفوع لأنه خبر لقوله: الإنسان. [٤] قوله: هو في ذاته: أي إذا كان السؤال بهذا القول كما إذا قيل: الإنسان أي شيء هو في ذاته، فيقال: ناطق. ح. اعلم أن الضمائر في السؤالات المذكورة كلها راجعة إلى المسؤل عنه المذكورة في السؤال، مثلاً يقال: الإنسان أي شيء هو في ذاته فلا يرد سؤال الإضمار قبل الذكر؛ لأن هذا مرتبة الحكاية. عبيد. [٥] قوله: وهو الذي أي الكلي الذاتي الذي هو غير مقول في جواب ما هو بل في جواب أي شيء. ع.

يكروزي: (و إما غير مقول في جواب ما هو بل هو مقول في جواب أي شيء هو في ذاته)؛ فإن السؤال بأي شيء إنما هو عن المميز فإن قيد بقوله: في ذاته فعن المميز الذاتي، وإن قيد بقوله: في عرضه فعن المميز العرضي، وإن أطلق فعن المميز المطلق، ولذا قال: وهو الذي. فائدة: اعلم أنه إذا أطلق السؤال بأي شيء هو في ذاته يعني لم يورد معه الجنس بأن يقول: السائل الإنسان أي شيء هو في ذاته فيكفي لجوابه ذكر مطلق المميز سواء كان مميزاً عن جميع ماعداه، أو عن بعضها فيصح أن يقال في جواب السؤال المذكور: الناطق والحساس وقابل الأبعاد وغيرها؛ لأن كل واحد منها مميز الإنسان في الجملة، ولو قيد السؤال بالجنس، بأن يقول السائل: الإنسان أي حيوان في ذاته فلا يجاب إلا بالناطق؛ لأنه المميز عن مشاركاته في الحيوان، وإن قيل: الإنسان أي جسم نام في ذاته فيجاب بالناطق، وكذا يجاب بالحساس لأنهما يميزانه عن مشاركات الجسم النامي، ولا يجاب بقابل الأبعاد.

كالحيوان مثلاً.

يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَمَّا يُشَارِكُهُ فِي الْجِنْسِ، كَالنَّاطِقِ^[١] بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، وَهُوَ

أي المسؤول عنه.

إطلاق الفصل على الناطق وغيره إما مبالغة، وإما لأن الفصل بمعنى الفاصل.

الْفَصْلُ، وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أَيِّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذَاتِهِ^[٢]

كالإنسان مثلاً.

أي الفصل.

أو أي حيوان هو في ذاته وقد مر.

[١] قوله: كالناطق: فإنه يميز الإنسان عما يشاركه في الحيوان فإذا سُئِلَ عن الإنسان بأي شيء هو في ذاته كان جوابه أنه ناطق؛ لأن السؤال بأي شيء هو في ذاته يطلب به ما يميز الشيء في الذات وكل ما يميز الشيء في الذات يصلح للجواب. مير. أقول: ليس مقصود السيد أن الجواب عن السؤال المذكور منحصر في الناطق بل يجب من سئل السؤال بأي فصل كان لعدم التقيد في السؤال بالجنس، نعم لو قيل: في السؤال: الإنسان أي حيوان هو في ذاته فالجواب منحصر في الناطق، وقد مر سابقاً تفصيل الإطلاق والتقيد بالجنس وتفصيل جواباته فتدبر وتذكر. عبيد. فائدة: الحيوان جنس قريب للإنسان والبقر وغيرهما جسم النامي جنس بعيد للإنسان وشامل لمثل الشجر أيضاً جسم مطلق جنس أبعد للإنسان وشامل لمثل الحجر أيضاً جوهر جنس أبعد للأبعد للإنسان وشامل للعقول أيضاً ناطق فصل قريب محصل للحيوان حساس فصل بعيد محصل للجسم النامي والنامي فصل أبعد محصل للجسم المطلق وقابل الأبعاد فصل أبعد الأبعد محصل للجوهر والمراد بالأبعاد الطول والعرض والعمق أي الخط المفروض أولاً وثانياً وثالثاً لا المعنى المتعارف، وإلا ينتقض بالكرة؛ لأن الكرة جميع أبعاده متساوية ويشترط في المعنى المتعارف الطول والقصر والتوسط في المقدار وهذا لا يتصور في الكرة. [٢] قوله: هو في ذاته: هذا احتراز عن الجنس والنوع والعرض العام والخاصة إما الأولان فهما يقلان في جواب ما هو لا أي شيء هو، وأما الثالث فلا يقال في الجواب أصلاً، وأما الرابع فلأنه يقال في جواب أي شيء هو في عرضه فتم التعريف جمعا ومنعاً. شرح وعبيد.

يكروزي: وعلى هذا فقس السؤال بأنه أي جسم هو في ذاته فيجيب بالناطق والحساس والنامي ولا يجيب بقابل الأبعاد وكذا إذا سئل عنه بأن الإنسان أي جوهر هو في ذاته فيجيب بالناطق والحساس والنامي وقابل الأبعاد إذا عرفت هذا عرفت حال السؤال بأن الإنسان أي شيء هو في عرضه في إطلاق السؤال وتقيدته بجنس من الاجناس فافهم. عبيد. (وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة إلى الإنسان) تنبيهاً على أن كل ماهية لها فصل فلها جنس البتة وهو المذكور في الشفاء و أما المتأخرين فاخترخوا المذكور في الإشارات وهو أن الفصل أعم من أن يميز عن مشاركات الجنسية أو المشاركات الوجودية، وهذا الاختلاف مبني على امتناع

أي الكلي الذي يمتنع انفكاكه عن الماهية.

وَالْعَرَضِيُّ^[١] إِمَّا أَنْ يَمْتَنَعَ انفكاكه عَنِ الْمَاهِيَّةِ، وَهُوَ الْعَرَضُ اللَّازِمُ، أَوْ

أي الذي يكون خارجاً عن الماهية. أي من العرض اللازم والمفارق.

لَا يَمْتَنِعُ، وَهُوَ الْعَرَضُ الْمُفَارِقُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

[١] قوله: والعرضي: هذا عديل لقوله: والذاتي إما مقول في جواب ما هو، اعلم أن العرضي قسمان: خاصة وعرض عام؛ لأنه إن اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة، وإن اشتمل الحقائق المختلفة فعرض عام، فباعتبار هذا صارت الكليات خمساً، وإن اندرج المصنف فيه تقسيم آخر أعني تقسيم العرضي إلى العرض اللازم والمفارق، لكن يرد على المصنف أنه إن اعتبر ههنا التقسيم الأول والثانوي فينبغي أن يكون الكليات سبعة، وإن اعتبر التقسيم الأول فقط فينبغي أن يكون أقسام الكلي الجنس والنوع والفصل والعرض اللازم والمفارق، دون الخاصة والعرض العام وهذا خلاف إجماع الأمة المنطقية، فعلى هذا ينبغي أن يقسم المصنف العرضي أولاً إلى الخاصة والعرض العام، ثم كل واحد منهما إلى العرض اللازم والمفارق فتدبر. عبيد.

بكرورزي: تركيب الماهية من أمرين متساويين عند المتقدمين وجوازه عند المتأخرين، فكأن المصنف اختار مذهب المتقدمين ولم يذكره في حده اكتفاء بما قبله وأشار في الموضوعين إلى المذهبين: (و هو الفصل) قريب إن ميز عن المشاركات في الجنس القريب الذي يصلح جواباً عن الماهية وجميع المشاركات في الجنس كالناطق والحيوان، وبعيد إن ميز عن المشاركات في الجنس البعيد الذي لا يصلح جواباً عن الماهية وجميع مشاركاتهما في ذلك الجنس كالحساس والنامي، أقول: المراد بالخاصة في قوله: احتراز عن الجنس والخاصة إنما هي خاصة الجنس كما لا يخفى فتدبر. عبيد. (و يرسم بأنه كلي يقال على شيء في جواب أي شيء هو) يخرج به الجنس والنوع والعرض العام لعدم مقوليتهما في جواب أي شيء بل في جواب ما هو والعرض العام لعدم مقولية في الجواب أصلاً. (في ذاته) يخرج به الخاصة (و أما العرضي) فقسمان: خاصة وعرض عام؛ لأنه إن اختص بحقيقة واحدة فخاصة، وإن اشتمل الحقائق فعرض عام، وباعتبار هذا التقسيم صارت الكليات خمساً، وإن اندرج فيه تقسيم آخر على ما قال. (إما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية) مع قطع النظر عن العوارض بل من حيث هي هي كالفردية لثلاثة، أو عن الماهية الموجودة كالسواد للحبشي. (و هو العرض اللازم) فالأول لازم الماهية والثاني لازم الوجود. (أو لا يمتنع) انفكاكه عن الماهية (و هو العرض المفارق) لا مكان مفارقتها سواء وقعت بالفعل سريعاً كحمرة الخجل، أو بطيئاً كالشباب، أو لم تقع كال فقر الدائم لمن أمكن غنائه. (وكل واحد منهما) أي من العرض اللازم أو المفارق

أي الذي يختص بحقيقة واحدة.

إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِحَقِيقَةٍ ^[١] وَاحِدَةٍ وَهُوَ ^[٢] الْخَاصَّةُ كَالضَّاحِكِ بِالْقُوَّةِ، أَوْ

سَوَاءَ كَانَتْ حَقِيقَةً نَوْعِيَّةً، فَيُقَالُ لَهَا: خَاصَّةُ النُّوعِ، أَوْ حَقِيقَةً جِنْسِيَّةً، فَيُقَالُ لَهَا: خَاصَّةُ الْجِنْسِ. ع.

بِالْفِعْلِ لِلْإِنْسَانِ

[١] قوله: بحقيقة واحدة، قيل: وهو النوع كالإنسان؛ فإنه حقيقة واحدة لا يصدق على الفرس والبقر، وفيه نظر؛ لأنهم قسموا الخاصة إلى خاصة النوع وخاصة الجنس، فالصواب تعميم الحقيقة الواحدة بأن تكون نوعية أو جنسية. [٢] قوله: وهو الخاصة، كالضاحك بالقوة للإنسان مثال الخاصة من العرض اللازم والمفارق، أما كون الضاحك بالفعل خاصة فظاهر، وأما كونه بالقوة لازما فلأنه لا يخلو عنه إنسان ما، حتى الطفل، وأما كونه بالفعل مفارقا فلعدم وجوده في جميع أفراد الإنسان. ح. ع. فائدة: اعلم أن السؤال عن الماهية بأي شيء هي في ذاته كما يقال: الإنسان أي شيء هو في ذاته، فيصح الجواب بكل فصل سواء كان قريبا أو بعيدا؛ لأن السؤال عنه حينئذ المميز في الجملة بشرط أن يكون ذاتيا، وأما إذا سئل أن الإنسان مثلا أي حيوان هو في ذاته فالسؤال عنه المميز الذاتي عن مشاركاته في الحيوان، فحينئذ الجواب هو الناطق؛ لأنه هو المميز الذاتي الكذائي، وكذا إذا سئل الإنسان أي جسم نامي هو في ذاته؛ فالجواب هو الحساس، وإذا سئل الإنسان أي جوهر هو في ذاته، فالجواب قابل الأبعاد، فالسؤال قرينة الجواب، فافهم. عبيد. يقول الفقير: قد مر تفصيل هذه الحاشية في السابق، فان قلت: هذا تكرار لمطلب واحد في موضعين قريبين؟ قلت: إن كتاب إيساغوجي لو طالعت حواشيه لوجدت فيه تكرارات كثيرة، ولعل السر في التكرارات المذكورة أن كتاب إيساغوجي مع كونه عويضا على المبتدي في فن المنطق قد يتعلمها الغبي من المتعلمين فلعل المتعلم يقدر على فهم مرام الكتاب بالتكرار مرة بعد أخرى، كما فعل مثل ذلك ابن الحاجب في الكافية؛ حيث ذكر دليل حصر الكلمة في الأقسام على وجه يفهم منه الذكي تعاريفها، ثم نبه على تعاريفها بقوله: وقد علم بذلك حد كل واحد منها نظرا إلى حال المتوسط، ثم صرح بتعريف كل واحد من الأقسام الثلاثة في مباحثها نظرا إلى حال الغبي. عبيد.

بِكُرُوزِي: (إما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة) فلازم الخاصة (كالضاحك بالقوة) والمفارق الخاصة كالضاحك (بالفعل للإنسان وترسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط) خرج به غير النوع والفصل وخرجا بقوله: (قولا عرضيا و أما أن يعم) كل من اللازم والمفارق (حقائق فوق حقيقة واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة) مثال للآزم العرض العام (والفعل) مثال لمفارق العرض العام، وقوله: (للإنسان وغيره من الحيوانات) متعلق بهما وبيان لعمومهما (ويرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة) يخرج غير الجنس والفصل البعيد وخرجا بقوله: قولا عرضيا. الباب الثاني في مقاصد التصورات وهو باب القول الشارح، ويرادفه المعروف ويسمى قولا؛ لأن القول هو المركب والمعرف مركب كلياً عند قوم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَتُرْسَمُ بِأَنَّهَا ^[١] كَلِيَّةٌ ^[٢] تُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ قَوْلًا ^{اي الخاصة} ^{سواء كانت حقيقةً حسيّةً أو نوعيّةً}

عَرَضِيًّا ^[٣] وَإِمَّا أَنْ يَعُمَّ حَقَائِقُ ^[٤] فَوْقَ وَاحِدَةٍ وَهُوَ الْعَرَضُ الْعَامُ ^[٥] ^{أي يعرض لكثير من الحقائق ولا يختص بواحدة دون أخرى}

كَالْمُتَنَفِّسِ ^[٦] بِالْقُوَّةِ أَوْ بِالْفِعْلِ لِلإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ، وَيُرْسَمُ ^[٧] ^{مثال العرض العام اللازم} ^{مثال العرض العام المفارق} ^{أي ذلك العرض العام}

بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ يُقَالُ عَلَى مَا تَحْتَ حَقَائِقٍ مُخْتَلِفَةٍ قَوْلًا عَرَضِيًّا، الْقَوْلُ الشَّارِحُ ^[٨]

[١] قوله: بأنها: أي الخاصة، اعلم أنه لا يشترط في الخاصة الشمول لجميع أفراد الحقيقة، بل يشترط فيها عدم التجاوز من تلك الحقيقة، فإن وجدت في جميع أفراد تلك الحقيقة كالمصاحك بالقوة، يقال لها: الخاصة الشاملة، وإن وجدت في بعض أفرادها فقط، كالمصاحك بالفعل يقال لها: الخاصة الغير الشاملة. عبيد. [٢] قوله: كلية: جنس شامل لجميع الكليات، وقوله: فقط يخرج به الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقائق مختلفة؛ فانهما يقالان: على حقيقة الإنسان والفرس وغيرهما. حاشيه. يقال في إيراد لفظ تقوله دون مقولة تفنن. [٣] قوله: قولاً عرضياً: خرج به النوع والفصل القريب؛ لأنهما يقالان على حقيقة واحدة فقط لكن قولاً ذاتياً. ح. [٣] قوله: قولاً عرضياً لما لم يخرج النوع والفصل القريب بقوله على ما تحت حقيقة واحدة فقط، فخرج بقوله: قولاً عرضياً لأنهما مقولان على ما تحتها قولاً ذاتياً لا عرضياً. عبيد. [٤] قوله: حقائق: فإن قيل: أن الحقائق جمع حقيقة والجمع يطلق على الثلاثة و ما فوقها دون الإثنين؟ قلنا: المراد بهذا الجمع الجمع اللغوي أعني ما فوق الواحد دون الجمع الاصطلاحي وهذا هو المطرد في جميع تعاريف المنطقين، وبهذا صرح كثير من المحققين، ولا يعدل عن هذا إلا بقرينة. عبيد. فوق واحدة هذا تصريح بما علم ضمنا من قوله: حقائق بصيغة الجمع. عبيد. [٥] قوله: و هو العرض العام: لعمومه و تجاوزه من الحقيقة الواحدة أو لعمومه من الخاصة باعتبار. تأمل. ع. [٦] قوله: كالمتنفس: فإنه يعرض لكل واحد من الإنسان والفرس والبقر وغيرهما. [٧] قوله: يرسم: الرسم في هذه التعاريف إما بالمعنى المنطقي أو بمعنى مطلق التعريف. فتدبر. [٨] قوله: القول الشارح: لما فرغ المصنف من بيان الكليات الخمسة شرع في بيان القول الشارح، فقال القول الشارح أي من اصطلاح المنطقين القول الشارح وهو التعريف وهو أعم من أن يكون حداً أو رسماً؛ لأن التعريف إما بالذاتيات أو العرضيات، فإن كان الأول، فهو الحد، وإن كان الثاني فهو الرسم. اعلم أن هذا عطف بالمعنى على ماسبق وهو القواعد التي يجب استحضارها لمن يشرع في شئ من العلوم، يعني هذه إيساغوجي وهذا القول الشارح والقول معناه المركب والشارح معناه الواضح. ح قال السيد الغرض من المنطق تحصيل الجهولات سواء كانت تصورية أو تصديقية هذا جواب لسؤال مقدر تقديره (بقية)

الْحَدُّ [١] قَوْلٌ دَالٌّ

(بقية) أن المصنف لما بين الكليات فلم أورد القول الشارح بعدها، فأجاب بقوله: الغرض من المنطق. هـ. و هو لا يحصل إلا بالقول الشارح، أو الحجة ولذا أورد المصنف بعد مبحث الكليات بحث القول الشارح، وقدم الكليات عليه؛ لأنها مادة له لأنه مركب منها، والمادة متقدمة على الشيء، ولهذا السر بعينه أورد بعد القضايا مبحث القياس. قيل: المراد بالقول ههنا اللفظ الدال لمصطلح القوم أعني المركب لئلا يخرج التعريف بالفصل وحده وبخاصة وحدها، والجواب أن التعريف بهما ضعيف لا يقول به كثير من المنطقين، ولذا قال الشيخ الرئيس: التعريف بالمفرد ندر خداج، وحينئذ فالقول على المعنى المتعارف تدبر. ح. ع. [١] قوله: الحد قول دال على هذا من قبيل إطلاق الوصف على الذات للمبالغة، كما في رجل عدل، فإن هذه التسمية باعتبار أنه مانع فالأولى أن يسمى حاداً إلا أنه لكثرة منعه كانه منع فسمى بالحد الذي هو المنع في اللغة، فلا يرد أن الحد في اللغة المنع، وهو وصف والقول الدال مانع وهو الذات، فالحمل باطل، وقد يجاب بأن الحد في الأصل فادغم الدال بإسقاط حركته في الدال فصار جاد، ثم خفف بحذف الألف. ع. أقول: التعريف إن كان بجميع الذاتيات فهو حد تام، أما كونه حداً؛ فلان الحد في اللغة المنع وهو لكونه مشتملاً على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه، و أما كونه تاماً فلكون جميع الذاتيات مذكورة فيه، و إن كان ببعضها فهو حد ناقص، أما كونه حداً فلاشتماله على الفصل القريب يكون مانعاً عن دخول الغير، وأما كونه ناقصاً فلنقصان بعض الذاتيات أعني الجنس القريب فيه.

وزي: وغالبا عند آخرين والصحيح هو الأول، لا لأن المعرف من اقسام النظر الذي هو الترتيب أمور معلومة؛ فان كون النظر ترتيب أمور معلومة مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد، فلو كان ذلك مبني على هذا لزم الدور، ولهذا عرف بعضهم النظر بتحصيل أمر أو ترتيب أمور بل، لأن المعرف لابد فيه من تصور ثبوت شيء لشيء، فيكون مركباً، وهذا معنى قولهم: لابد فيه من قرينة عقلية مصححة للانتقال، فلهذا قالوا: معنى الناطق شيء له النطق، ومعنى الضاحك شيء له الضحك، وسمى شارحاً لشرحه الماهية، إما بكنهها وهو الحد، أو بوجه يميز عما عداها، وهو الرسم، فالمعرف ما يكون تصويره سبباً لا اكتساب شيء إما بكنهه أو بوجه يميز عما عداه، فقولنا: تصويره يخرج التصديقات، وقولنا: لا اكتساب يخرج الملزوم بالنسبة إلى لوازمه البينة، وقولنا: إما و أو يشمل الحد والرسم وتقسيم للمحدود لا للحد، وعلامته كون الانفصال لمنع الخلو كذا المروي عن شمس الأئمة الأصفهاني، قيل: لا يجوز تعريف المعرف؛ لأنه لو كان للمعرف معرف لزم

أي تمام ماهية الشيء أو بعض ماهيته

أي شيء كان لكن المراد به الشيء المركب

عَلَى مَاهِيَةِ الشَّيْءِ ^[١] وَهُوَ الَّذِي ^[٢] يَتَرَكَّبُ عَنْ جَنْسِ الشَّيْءِ وَفَصْلِهِ

زيراكه لازم مي آيد از تصور حيوان ناطق تصور إنسان

الْقَرِيبَيْنِ كَالْحَيَوَانَ النَّاطِقِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ ^[٣] وَهُوَ الْحَدُّ الثَّامُ.

بأن لا يتوسط بين الجنس المذكور وبين الشيء جنس آخر وعلى هذا الفصل

[١] قوله: ماهية الشيء يخرج به الرسم؛ لأنه لا يدل على ماهية الشيء، بل على عرضياته، فإن قيل: الحد معرف، وقوله: قول دال تعريفه، و لا يجوز تعريف المعرف، و إلا يلزم التسلسل. قلنا: لانسلم لزوم التسلسل؛ لأن حد الحد عين الحد، كما أن وجود الوجود عين الوجود. قال: أقول: ههنا سؤال مشهور هو أن الحد مضاف إلى الحد فكيف يجوز أن يكون المضاف عين المضاف إليه، وهذا جار في وجود الوجود، وحله أن المضاف والمضاف إليه يكفي لهما التغير بحسب المفهوم، وهو الموجود ههنا والمقصود بالاتحاد في المعنونة والمصداق والمعبر، واختلاف العنوان والصادق والتعبير لا ينافي الاتحاد في المعنونة والمصداق والمعبر وله نظائر كثيرة في المنطق. فافهم. قالوا: مفهوم المفهوم عين المفهوم، ومعنى المعنى عين المعنى، وهكذا. فتدبر. غاية التدبر ليظهر لك الفرق بين اعتباري الاتحاد والاختلاف. عبيد.

[٢] قوله: وهو الذي أقول في كلام المصنف قلق بين؛ لأن ضمير هو راجع إلى الحد المطلق لكونه مذكور فيما سبق وليس الحد هذا الذي ذكره بقوله: يتركب أه. لعدم شموله للحد الناقص، والجواب أن في كلام المصنف سهو من الناسخين، وأصل العبارة هكذا: و هو إما يتركب أه. ويمكن أن يقال: أن في عبارة المصنف حذف الخبر والمبتدأ تقديرها و هو قسمان: أحدهما الذي أه. وهذا الجواب هو الأولى. عبيد. [٣] اعلم أن ماهية الإنسان مركب من الحيوان والناطق، والحيوان عبارة عن جسم نام حساس متحرك بالإرادة، والجسم عبارة عن الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة: وهي الطول والعرض والعمق، فقوله: الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة ذاتيات الجسم، وقوله: نام حساس متحرك بالإرادة ذاتيات الحيوان، والحيوان ذاتي الإنسان، فيكون هذه المعاني كلها ذاتيات الإنسان، والحيوان جنس قريب للإنسان، والجسم النامي جنس بعيد له، والجسم المطلق جنس أبعد له، والجوهر جنس أبعد الأبعد له، والناطق مميز الإنسان عن ما يشاركه في الجنس القريب، أعني الحيوان، فهو فصل قريب للإنسان والحساس مميز الإنسان عما يشاركه في الجنس البعيد. أعني الجسم النامي، فيكون فصلا بعيدا له والنامي مميز الإنسان عما يشاركه في الجنس الأبعد يعني الجسم المطلق، فهو الفصل الأبعد له، وقابل الأبعاد مميز الإنسان عما يشاركه في الجنس الأبعد الأبعد، أعني الجوهر، فيكون فصلا أبعد الأبعد له. ح.

يكروزي: المعرف من حيث هو غير محتاج إلى معرف آخر، إما لبداية أجزائه، أولكونها معلومة فكما أنه من حيث هو غير محتاج إلى معرف آخر، فكذلك لا يحتاج إليه من حيث هو معرف لكونها معلوما باعتبار عارض، وهو صدق مطلق المعرف المحدود عليه، وقد عرفت في محله أن الخاص يقع معرفا باعتبار غير اعتبار خصوصيته، و إما لأن التسلسل في الأمور الاعتبارية غير محال، لانقطاعه بانقطاع الاعتبار، فقد علم أن القول الشارح إما حد أو رسم لأنه إن كان بمجرد الذاتيات، فحد و إلا فرسم، فعرف الحد، بأنه قول دال على ماهية الشيء، و هو إن كان تعريفا بمجموع الذاتيات، فحد تام، و إن كان ببعضها فناقص، فكونه حدا؛ لأنه مانع عن دخول الغير فيه، والحد في اللغة المنع، وتماه ونقصانه باعتبار تمامية الذاتيات ونقصانها.

فالتركيب لازم عند المصنف.

سمى ناقصا لنقصان بعض الذاتيات فيه.

وَالْحَدُّ النَّاقِصُ^[١] وَهُوَ الَّذِي^[٢] يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِهِ الْبَعِيدِ^[٣] وَفَصْلُهُالْقَرِيبِينَ^[٤] كَالْجِسْمِ النَّاطِقِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِنْسَانِ، وَالرَّسْمُ^[٥] التَّامُّ:

[١] لما فرغ من بيان الحد التام، شرع في بيان حد الناقص، سمي ناقصا لنقصان بعض الذاتيات، ثم اعلم أن المنطقين اختلفوا فبعضهم ذهبوا إلى أن التعريف بالمفرد جائز، فالتعريف بالناطق حد ناقص وبالضاحك رسم الناقص عند هؤلاء، وهذا هو مذهب المشهور، وأما المصنف وجماعة من المحققين ومنهم الشيخ الرئيس ذهبوا إلى أن التعريف بالمفرد نادر خداج، ولا يعد في أعداد التعريفات؛ فلذا اشترط المصنف التركيب في الحد الناقص وتفصيل ذلك في شرح يكروزي وشرح الجلال الدواني. عبيد. [٢] قوله: يتركب: اعلم أن المصنف لم يورد الواو في قوله: وهو الذي آه هكذا في قوله: والرسم وهو الذي آه كما في قوله: والرسم الناقص ما يتركب آه لم يحتج في القولين الأولين إلى تقدير المبتدأ والخبر كما قلنا كما لا يحتاج إلى تقدير المذكور والرسم الناقص ما يتركب آه ولا أدري أن يراد الواو من جانب المصنف أو من جنائيات الناسخين؛ لأن إيساغوجي كتاب قديم من كتب المنطق تداوله المطابع المختلفة وكتبه الكاتبون المختلفون والبعض منهم لا يدرون معنى العبارة التي كتبوها. عبيد. [٣] قوله: البعيد: يرد عليه أن المثال لا يطابق الممثل لأن الجسم جنس أبعد والبعيد هو الجسم النامي كما مر، وجوابه أن المراد بالبعيد ههنا مقابل القريب فيشمل البعيد والأبعد و أبعد الأبعد كما يقال في تعريف الإنسان جسم نام ناطق أو جسم ناطق أو جوهر ناطق فافهم. عبيد. [٤] قوله: وفصله: قيد الفصل بالقريب لأنه لاحظ للفصل البعيد في التعاريف لاشتراط الجمع والمنع فيها والفصل البعيد لا يكون مانعا وإن كان ذاتيا. [٥] قوله: والرسم التام: أما كونه تاما فلمشابهته الحد التام من حيث أنه وضع فيه الجنس القريب وخصص بما يميزه. اعلم أن الرسم التام مبتدأ خبره محذوف أي من القول الشارح الرسم ولك أن تحذف المبتدأ أي القسم الثالث من القول الشارح الرسم وهكذا في نظائره. عبيد. [٥] قوله: الرسم: وهو في اللغة الأثر أي العلامة للشيء لأنه مأخوذ من قول العرب رسم الدار أي أثرها، وفي الاصطلاح قول دال على اللازم المساوي للشيء وإنما سمي الرسم رسما لأن الرسم في اللغة الأثر كما عرفت والتعريف بالخارج اللازم أثر من آثار الشيء. ملاشيخ. [٥] قوله: والرسم: الرسم أيضا قسمان: تام وناقص؛ لأن المذكور إن كان جنسا قريبا مقيد بما يخصه فتام لأنه لكونه أثرا سمي رسما ولكونه مشابها بالحد التام في ذلك سمي تاما، وإن لم يكن كذلك فناقص لنقصانه عن تلك التمامية. [٥] قوله: والرسم: الرسم العلامة وعلامة الشيء ما يعلم به الشيء كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان والجدار بالنسبة إلى الدار؛ فإن الضاحك يدل على من يضحك وهو الإنسان والجدار يدل على الدار فلهذا سمي الرسم المصطلح بهذا الاسم.

اي شيء يريد تعريفه.

وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنَ الْجِنْسِ الْقَرِيبِ لِلشَّيْءِ وَخَاصَّةً اللَّازِمَةَ، كَالْحَيَوَانَ

الضَّاحِكِ فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ، وَالرَّسْمُ النَّاقِصُ^[١] مَا يَتَرَكَّبُ^[٢] عَنْ

عَرَضِيَّاتٍ تَخْتَصُّ^[٣] جُمْلَتَهَا^[٤] بِحَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، كَقَوْلِنَا: فِي تَعْرِيفِ الْإِنْسَانِ

[١] قوله: والرسم الناقص: أما كونه رسماً فلما مرَّ و أما كونه ناقصاً فلنقصان بعض أجزاء الرسم التام فيه وهو الجنس القريب. [٢] قوله: ما يتركب: أقول: أن المصنف ليس بصدد انحصار الرسم الناقص في ما ذكر من أنه ما يتركب عن عرضيات آه، فإن المركب من الجنس البعيد والخاصة أيضاً رسم ناقص باتفاق الآراء بل أورد المثال الغريب وترك المشهور والظاهر، ويمكن أن يقال: أنه من باب التغليب يعني تغليب العرضي على الذاتي فافهم. عبيد. [٣] قوله: تختص: أي مجموع تلك العرضيات منحيت أنها مجموعة فلا يرد أن الماشي وكذا عريض الأظفار وكذا مستقيم القامة لا يختص بالإنسان لوجودها في الحيوانات كالإبل ومثل الحيوان البحري على صورة الإنسان وكالشجر وكذا بادي البشرة في الحية والضفدع وغيرهما، ووجه الدفع ظاهر. فافهم حاشية. أقول: اختصاص المجموع قد يكون مع اختصاص كل واحد كالضاحك والكاتب والمتعجب وقد يكون باختصاص المجموع من حيث المجموع دون كل واحد، نحو طائر ولود في تعريف الخفاش وقد يكون باختصاص المجموع مع اختصاص بعض القيود أيضاً كما في المثال المذكور فلا يرد أنه لا حاجة إلى الضحاك بالطبع. عبيد. [٤] قوله: جملتها بحقيقة واحدة: أي المجموع يختص بحقيقة واحدة ولو كان على سبيل الانفراد غير مختص بحقيقة واحدة بل يكون أعم كالماشي مثلاً فإنه غير مختص بحقيقة واحدة بل يوجد في كثير من الأشياء والمجموع يختص بالإنسان لا غير كما ذكر في المثال. حاشية.

يكروزي: (الرسم التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة) سواء لم يختص شيء منها أو من أحادها أو اختص الواحدة الأخيرة كما في مانحن فيه كقولنا: في تعريف الإنسان إته ماش على قدميه يخرج الماشي على أقدام الأربعة عريض الأظفار يخرج مدور الأظفار بادي البشرة يخرج مستور البشرة بالشعر مستقيم القامة يخرج منحني القامة وكل من الأوصاف الأربعة يوجد في غير الإنسان فلما قال: الضحاك بالطبع خرج به غيره، ولا يرد أن بعض هذا القيود غنية عن البعض فإن ذلك غير ملتزم والغرض التمثيل وأما التعريف بالضاحك فقط فإن أريد به الحيوان

الماشي يعم جميع الحيوانات معناه رونده. أي ليس بشرته مستورة بشعر أو ريش.

إِنَّهُ مَاشٍ [١] عَلَى قَدَمَيْهِ عَرِيضُ الْأَظْفَارِ بَادِيُ الْبُشْرَةِ مُسْتَقِيمُ الْقَامَةِ

لا على أربع كالفرس و الحمار و غيرها.

ضَحَّاكٌ بِالطَّبَعِ [٢]

خرج بهذا القيد كل ما عدا الإنسان.

ابتدع المصنف في إيراد هذا المثال و ترك ما هو المشهور فيه ابتلاء للمتعلم.

[١] قوله: إنه ماش: اعلم أن الماشي شامل لجميع الحيوانات على قدميه خرج به البهائم الماشية على أربعة أقدام، عريض الأظفار خرج به بعض الطيور، بادي البشرة خرج به بعض الطيور كالبط والقمرى وغيرها، مستقيم القامة قال بعض تجار الكتب: أن هذا القيد من العوارض الموضحة لا المخصصة لأنه لم يخرج به شئ و لا دخل، أقول: لم يفهم هذا القائل أن المراد من هذه القيود الاحتراز بكل واحد منها بقطع النظر عن القيد الأخير فعلى هذا يخرج بهذا القيد مثل الشجر والبقر وغيرها ولهذا قال العلامة التفتازاني تحت هذا القيد يخرج به منحني القامة. [٢] قوله: ضحاك بالطبع: أقول: هذا القيد مختص بالإنسان، قال بعض التجار الكتب: فعلى هذا لا حاجة في الرسم الناقص إلى انضمام قيد مختص بانفراده كالضحاك بالطبع بل يكفي إختصاص تلك العرضيات بمجموعيتها بالحقيقة الواحدة، أقول لعله لم يطالع كتب المنطق حتى شرح يكروزي المضموم إلى هذا الكتاب كتب في هذا الشرح، ولا يرد ما قيل: أن بعضها غنية عن البعض، فإن ذلك غير ملتزم والغرض التمثيل. عبيد. [٢] قوله: بالطبع: إنما قيد الضحاك بقوله: بالطبع لأن بعض الحيوانات كالقردة يفعل ما يشبه ضحك الإنسان بتعليم صاحبه والدليل على أن هذا الضحك ليس بالطبع الحيوان المذكور إنه لا يضحك عند الأمر العجيب بل الأعجب، و إنما يضحك إذا قال صاحبه: اضحك ضحك المرأة العجوز فيفعل فعلا يشبه ضحك الإنسان. عبيد. فائدة: سنية قالوا: أن مفهوم الحد التام والناقص والرسم التام والناقص هو ما بينوا في أسفارهم و هو ما هو المذكور في هذا الكتاب أيضا، أما تعين مصادقها بأن الحيوان الناطق مثلا حد تام والحيوان الضاحك مثلا رسم تام وغير ذلك ففسير جدا لا يتيسر إلا لصاحب القوة القدسية المطهرة لما قال الشيخ الرئيس ابن سينا: أن الجنس مشتبه بالعرض العام والفصل بالخاصة، فما أورد المصنف من الأمثلة لتلك الأربعة إما أمثلة فرضية وإما مبنية على الإصطلاح، لكن هذا التعسر إنما هو في الماهيات الحقيقية وأما الأمور الاعتبارية والإصطلاحية فحدودها ورسومها في غاية السهولة؛ لأنها مبنية على اعتبار المعبر أو الاصطلاح فافهم. عبيد.

يكروزي: الضاحك فرسم تام و إن أريد به الشئ له الضحك فليس من هذا القبيل بل هو رسم ناقص و أما إن أريد به الجسم الضاحك فقد ذكروا أنه حينئذ أعني المركب من الجنس البعيد والخاصة رسم ناقص مع أن ما ذكره المصنف في بيان الرسم الناقص غير شامل لمثله فلا بد من التأويل بأن يقال هو من باب

القُضَايَا [١]

[١] قوله: القضايا: أقول: لما فرغ المصنف من القول الشارح شرع في بحث الحجة، وهي متوقفة على معرفة القضية وأقسامها لكونها مركبة منها فلهذا قدم بحث القضية وأقسامها، فقال: القضايا أي مما يجب إستحضارها لمن يشرع في شئ من العلوم القضايا، قال القضية لأن تعريف الجمع موقوف على تعريف المفرد لأن إتمام الجمع باعتبار إتمام المفرد، فإذا عرف المفرد عرف الجمع كيف وقد قالوا: التعريف للماهية و بالماهية لا للأفراد و بالأفراد، لكن المفرد مذكور في ضمن الجمع فلا يلزم الإضمار قبل الذكر، أقول: إيراد هذا السؤال مبني على ما في بعض النسخ من قوله: القضايا وهي قول آه، و أما النسخة الموجودة فلا يتصور ورود السؤال المذكور لعدم الضمير فيها فتدبر. ثم أورد المصنف في العنوان بصيغة الجمع القضايا تنبيها على كثرة أنواعها كما سيأتي. عبيد. والقضايا جمع القضية وهي في اللغة عبارة عن أداء الحكم الذي وقع في نفس الأمر، وفي الاصطلاح قول يصح. ح.

بكروري: التغليب أو من باب إطلاق إسم الكل على الجزء فإن المجموع المركب من الذاتي والعرضي عرضي، أو يقال: ما ذكره هو الغالب في الوقوع، فإن قلت: الشئ الضاحك مركب من العرض العام والخاصة فلا فائدة فيه لأن العرض العام لايفيد التميز و لا الاطلاع على الذاتي والتعريف إنما يكون لإحدى الفائدتين، ومثله التعريف بالفصل والخاصة، قلت: قد قيل: ذلك إن حقا وإن كذبا أما الحق الحقيقي بالقبول فإن التصور مع العرض العام والخاصة أقوى من الخاصة وحدها وكذا الفصل والخاصة أقوى من أحدهما فكيف يقال ليس لها فائدة، فالضبط أن التعريف بمجرد الذاتيات بمجموعها حد تام و ببعضها حد ناقص والتعريف لا بمجرد الذاتيات فالجنس القريب والخاصة رسم تام، وبغيره رسم ناقص فعلى هذا العرض العام مع الفصل أو الخاصة أو الفصل مع الخاصة أو الجنس البعيد مع الخاصة كل واحد منها رسم ناقص الباب الثاني في بيان مبادي التصديقات وهي (القضايا) وأحكامها (القضية قول يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب فيه) فالقول هو المركب ملفوظا جنس للقضية الملفوظة أو معقولا جنس للقضية المعقولة وباقي القيودات يخرج المركبات الإنشائية طلبية كانت أو غيرها والتقيدية لأن صدق القول وكذبه مطابقة حكمه للواقع أو للإعتقاد أولهما جميعا على إختلاف المذاهب فالأول مذهب الجمهور والثاني مذهب النظام والثالث مذهب الجاحظ وعدمها ولا حكم في الإنشائيات والتقيدات لأن الحكم أداء الواقع في نفس الأمر من طرفي النسبة ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا ولا أداء في الإنشائيات والتقيدات (وهي إما حملية كقولنا زيد كاتب) وزيد ليس بكاتب (وإما شرطية) لأن القضية لا بد فيها من إيقاع النسبة الحكمية أو إنتزاعها والنسبة إن كانت ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر فالقضية القائلة بإيقاعها أو إنتزاعها حملية وإن كانت ثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم أو ثبوت مباحنة مفهوم عن مفهوم آخر فالقضية القائلة بإيقاعها أو إنتزاعها شرطية ومن هذا يعرف أن الشرطية أيضا

هذا التعريف لا يشمل السالبة. هذا التعريف لا يشمل السالبة.

القضية^[١] قولٌ يصحُّ^[٢] أن يُقال^[٣] لقائله أنه صادق فيه أو كاذب^[٤]

أي في القول المذكور.

[١] قوله: القضية: وهي في اللغة عبارة عن أداء الحكم الذي وقع في نفس الأمر وفي الإصطلاح قول يصح آه فالقول جنس شامل للمركبات كلها وقوله يصح أن يقال فصل يخرج به الأفعال الناقصة وقول النائم والتركيبات الإضافية والتوصفية والامتزاجية والإنشائية بأنواعها. [٢] قوله: قول يصح: يخرج به الأفعال الناقصة والإنشائية من الأمر والنهي وغيرها كالاستفهام والترجي والعرض أي من حيث أنه قول مع قطع النظر عن الخارج لنلا يخرج القضايا البديهية نحو السماء فوقنا والأرض تحتنا إذا جرد النظر عن البداهة يحتمل الصدق والكذب آه. أقول: هذا السؤال إنما يرد على من عرف القضية بقول يحتمل الصدق والكذب لا على المصنف لأنه ذكر حرف الترديد حيث قال صادق أو كاذب فلا يخرج منه قضية ما تأمل. عبيد. [٣] قوله: أن يقال لقائله: فيه احتراز عن التركيب الإضافي كقولنا: غلام زيد لأنه لا يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب وإن كان مركبا فلا يكون القضية بل مركبا إضافيا واحتراز أيضا عن التركيب التوصفي نحو زيد العالم وكذا التركيب الامتزاجي نحو خمسة عشر و كذا غيرها من التراكيب التي لا يصح أن يقال لقائلها: أنه صادق فيه أو كاذب. ح. [٣] قوله: أن يقال: المراد بقوله أن يقال القول بالفعل أو بالقوة أو من شأنه أن يقال أنه صادق فيه أو كاذب فلا يرد أن المتبادر من القول بالصدق والكذب هو القول بالفعل مع أن القضية لا يلزمها القول المذكور بالفعل كما أن القول فعل اختياري لا يلزم أو لأنه بعض القضايا لم تصل بعد إلى السامع، وأما ما قيل: أما لبداهتها آه ففيه أن البداهة لاتنافي القول بالفعل بالصدق والكذب كما لا يخفى. فتدبر حاشية. يعني مع قطع النظر عن حال قائله فلا يخرج من التعريف القضايا الواقعة في القرآن الكريم أو في أحاديث النبي عليه السلام لكن بناء على ترديد المصنف لا يرد السؤال بالقضايا المذكورة أصلا. عبيد. [٤] قوله: إنه صادق فيه أو كاذب: قوله: يصح صفة يخرج به كلام المجنون والصبي والنائم وفيه أنهم أدرجو كلام هؤلاء في الخبر والقضية والخبر متحدان فلا يصح إخراج كلام هؤلاء من تعريف القضية نعم ليس كلام هؤلاء مقرونا بالقصد وأين اعتبار القصد في تعريف القضية وقوله: أن يقال آه أي يمكن أن يقال من جانب غير ذلك القائل لقائله إنه صادق فيه أو كاذب، فالمعتبر إمكان القول لا فعليته على ما هو المتبادر قوله صادق أي مخبر بكلام مطابق للواقع قوله كاذب أي مخبر بكلام غير مطابق للواقع. **يكروزي:** (إما متصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) حكم فيها بأن وجود النهار عند طلوع الشمس واقع وكقولنا: ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود حكم فيه بأن وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع (وأما شرطية منفصلة كقولنا العدد اما زوج او فرد) حكم فيها بان مباينة زوجية العدد لفرديته واقعة.

أو زيد ليس بكاتب.

وَهِيَ إِمَّا حَمَلِيَّةٌ ^[١] كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ، وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ ^[٢] مُتَّصِلَةٌ كَقَوْلِنَا:

أي الحكمي والشرعي

إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالَعَةً فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ ^[٣]، وَإِمَّا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ ^[٤]

أو كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا ^[٥]

[١] قوله: وهي إما حملية: وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للوضوع أي القضية على قسمين: حملية وشرطية؛ لأن المحكوم عليه وبه في القضية إن كانا مفردين بالفعل أو بالقوة فحملية و إلا فشرطية، وفي تعريف الحملية نظر؛ لأن المحكوم عليه وبه لا يلزم أن يكونا مفردين في الحملية كما في زيد أبوه قائم. والجواب عنه أن المفرد أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فنحو زيد قائم بمعنى زيد قائم الأب فيكون مفردا حكما. حاشية. سميت حملية لاشتغالها على الحمل وهو اتحاد المتغايرين ذهنا في الخارج والسالبة تبع الموجبة في هذه التسمية. عبيد. [٢] قوله: وإما شرطية متصلة: سميت بالشرطية لاشتغالها على حرف الشرط، ومتصلة لإتصال تاليها بمقدمها في الموجبة، وإما السالبة فلتشبيهه في الأطراف. حاشية. [٣] قوله: كقولنا: إن كانت حكم فيها بأن وجود النهار عند طلوع الشمس واقع، وكقولنا: ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود، حكم فيها بأن وجود الليل عند طلوع الشمس غير واقع. يكروزي. [٤] وإما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين؛ لأن الزوج والفرد يتنافيان. ح. فإن الحكم فيها إن كان بالتنافي بين القضيتين فهي منفصلة موجبة كقولنا: العدد إما أن يكون زوجا أو فردا؛ فإن الحكم فيها بالتنافي بين كون العدد زوجا وبين كون العدد فردا، وأما في السالبة فيحكم فيها بسلب الانفصال بينهما كقولنا: ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود، فالتسمية باعتبار الموجبة كذا قيل. اعلم أن المثال المذكور ليس لسالبة المنفصلة بل مثالها ليس إما أن يكون زيد ضاحكا أو كاتبا نعم هو مثال السالبة المتصلة. عبيد. وإنما عد المنفصلة من الشرطية مع أنها لا يوجد حرف الشرط فيها؛ لأنها بتأويل الشرطية لأن معنى قولنا العدد إما أن يكون زوجا أو فردا، إن كان زوجا فليس بفرد وإن كان فردا فليس بزوج. عنايت. [٥] قوله: كقولنا: العدد إما أن يكون زوجا الزوج ما يكون منقسما بمساويين مثل الأربعة والثمانية بخلاف الفرد فإنه لا يكون كذلك كالثلاثة والسبعة. حاشية.

يكروزي: وكقولنا: ليس إما أن يكون العدد زوجا أو منقسما بمساويين حكم فيها بأن مباينة الزوجية للإنقسام بمساويين غير واقعة. (و الجزء الأول من الحملية يسمى موضوعا) لأنه وضع ليحمل عليه

الموضوع عندهم ما يقوم به غيره و ههناك لأن المحمول قائم به.

فَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْحَمَلِيَّةِ يُسَمَّى مَوْضُوعًا ^[١] وَالثَّانِي مَحْمُولًا ^[٢]، وَالْجُزْءُ

الموضوع عندهم ما يقوم به غيره و ههناك لأن المحمول قائم به.

الْأَوَّلُ مِنَ الشَّرْطِيَّةِ يُسَمَّى مُقَدِّمًا ^[٣]، وَالثَّانِي تَالِيًا ^[٤]، وَالْقَضِيَّةُ إِمَّا

مُوجِبَةٌ ^[٥] كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ ^[٦]، وَ إِمَّا سَالِبَةٌ ^[٧] كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ

[١] قوله: موضوعا: أي الجزء الأول من الحملية يسمى موضوعا؛ لأنه وضع لأن يحمل عليه شيء، في مثل قولنا: زيد كاتب، وقيل: إنما سمي بهذا الاسم؛ لأن الموضوع في اللغة المعين والجزء الأول هو المعين لأن يحمل عليه شيء، واعلم أن المراد بالجزء الأول هو الأول رتبة وهو المحكوم عليه، فلا يرد أن الجزء الأول في قولنا: في الدار زيد لفظ في الدار مع أنه لا يسمى موضوعا إذ المراد به الأول رتبة سواء كان أولا في اللفظ أيضا كزيد كاتب أو متأخرا لفظا كما في المثال المذكور لأن زيدا هو الأول رتبة وإن كان متأخرا لفظا. ح مع عبيد. [٢] قوله: و محمولا: و إنما سمي الجزء الثاني في الحملية محمولا؛ لأن المحمول في اللغة باركرده شدة وهذا الجزء أيضا إنما يحمل على الموضوع، و إما إن أريد الحمل المصطلح المذكور سابقا فالأمر واضح. فتدبر. ح عبيد. [٣] قوله: مقديما: لتقدمه في الذكر طبعاً، و إن تأخر وضعاً نحو النهار موجود إن كانت الشمس طالعة. [٤] قوله: تاليا: و إنما سمي الجزء الثاني من الشرطية تاليا؛ لأن التالي مشتق من التلو أي التبعية والتالي تابع للمقدم في الذكر والطبع معاً، أو في الطبع فقط، كما في صورة تقديم الجزاء لفظاً، وليس بمشتق من التلاوة بمعنى القراءة. [٥] قوله: إما موجبة: من الإيجاب هو الإثبات وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع، وتكون النسبة الجزئية فيها الوقوع. [٦] قوله: زيد كاتب: فالحكم فيها إن كان بثبوت المحمول للموضوع نحو: زيد كاتب فهي موجبة، وإن كان الحكم فيها بسلب المحمول عن الموضوع فهي سالبة. [٧] قوله: و إما سالبة: هي التي تكون النسبة الجزئية فيها هي اللاوقوع و إنما سميت بها لأن فيها سلب المحمول عن الموضوع.

بكروزي: (والثاني محمولا) حملة على الأول، (والجزء الأول من الشرطية) أي شرطية كانت (يسمى مقديما) لتقدمه في الذكر طبعاً و إن تأخر وضعاً، (والثاني تاليا) لتلوه كذلك أي طبعاً، ومما مر علم أن (القضية) حملية كانت أو شرطية متصلة كانت أو منفصلة (إما موجبة) إن كان الحكم فيها بالإيقاع (كقولنا) في الحملية (زيد كاتب وإما سالبة) إن كان الحكم فيها بالإنتراع (كقولنا فيها زيد ليس بكاتب) وأما أمثلة الشرطيات فقد تقدمت (وكل واحد منهما) أي من الموجبة والسالبة (أما مخصوصة) أو محصورة أو مهملة والمحصورة إما كلية وإما جزئية ففي القضايا مخصوصتان ومهملتان ومحصورات أربع وذلك لأن

وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِمَّا مَخْصُوصَةٌ^[١]، كَمَا ذَكَرْنَا^[٢]، وَ إِمَّا كَلِيَّةٌ

مُسَوَّرَةٌ^[٣]، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ

[١] قوله: إما مخصوصة: وهي التي يكون موضوعها شخصا معينا كما ذكر في الأمثلة. [٢] قوله: كما ذكرنا وهو قولنا: زيد كاتب و زيد ليس بكاتب. [٣] قوله: مُسَوَّرَةٌ وهي التي يحكم فيها على جميع أفراد الموضوع إيجابا أو سلبا أما كونها كلية فلكون الحكم فيها على كل أفراد الموضوع وأما كونها مسورة فلاشتمالها على لفظ السور. حاشية. السور في اللغة مأخوذ من سور البلد، يعني قلعه شهر؛ لأنه من سار يسور سورا بمعنى أحاط، وفي الإصطلاح لفظ دال على كمية أفراد الموضوع في الحملية، أو كمية أوضاع المقدم في الشرطية، وأما تسميتها محصورة؛ فلحصر أفراد الموضوع أو أوضاع المقدم، وحرف السور في الموجبة الكلية الحملية لفظ كل وحرف الاستغراق، وفي السالبة الحملية لاشئ و لاواحد وفي الشرطية الموجبة المتصلة كلما، وفي سالبها ليس ألبتة، وفي الموجبة الجزئية الحملية لفظ بعض وواحد، وفي سالبها ليس بعض وبعض ليس وليس كل وفي الشرطية المتصلة الموجبة والسالبة قديكون وقد لا يكون. أعلم أن السور لا يكون مخصوصا باللفظ لأن وقوع النكرة في سياق النفي قد عدوها من أسوار الإيجاب الكلي. عبيد. أعلم أن هذه الأسوار الثلاثة بينها فرق لأن لفظ بعض قد يجئ للسلب الكلي بأن يؤخذ لفظ بعض بمعنى أي بعض كان فهو كالنكرة التي وقعت تحت حرف النفي فمعناها حينئذ ليست هيج بعض فهو السلب الكلي ومعناها عند السلب الجزئي ليست يك بعض وهو سلب جزئي ولفظ بعض ليس وليس كل لايفيدان السلب الكلي أصلا، وأما الفرق بين ليس بعض وليس كل أن الأول معناه المطابقي السلب عن بعض الأفراد ويلزم رفع الإيجاب الكلي كما لا يخفى، والمعنى المطابقي ليس كل رفع الإيجاب الكلي ويلزمه السلب الجزئي وهذا هو الفرق الذي بين في مطولات كتب المنطق، وينبغي للطالب أن يقرأ هذا الكتاب بالغور والثاني مع قراءة الحواشي ليكون له بصيرة في الكتب الدراسية الأخرى و إلا يكون مثل ما قيل: *چون نهد ديوار را معمار كج* تا ثريا ميرود ديوار كج* وهذا غاية الاستعجال. عبيد.

يكروزي: الحكم في كل من الموجبة والسالبة إما على موضوع مشخص وهي المخصوصة و إما على غيره فإن بين كمية الأفراد كلا كانت أو بعضا بذكر الألفاظ السور فمحصورة و إلا فمهملة وأما في الشرطيات فإن كان الحكم فيها بالاتصال أو الانفصال في زمان معين فمخصوصة

حرف سور فيها لاشيء أي لا فرد من أفراد الإنسان. أي ذات سور.

وَلَا شَيْءَ [١] مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ، وَإِمَّا جُزْئِيَّةٌ مُسَوَّرَةٌ [٢]، كَقَوْلِنَا: بَعْضُ

الإهمال فرو گذاشتگی را گویند.

الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ [٣]، وَإِمَّا مُهِمَلَةٌ [٤]، كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ [٥] كَاتِبٌ،

[١] قوله: ولا شيء: أي لا فرد من أفراد الإنسان، المقصود من المثال نفس توضيح الممثل لا الصدق في الواقع، والأولى أن يقول: لاشئ من الإنسان بناهق. عبيد. [٢] قوله: و إما جزئية مسورة: أي ذات سور، وهي التي يحكم فيها على بعض أفراد الموضوع، وأما كونها جزئية فلكون الحكم على أفراد الموضوع، وأما كونها مسورة فلكونها مشتملة على حرف السور، وهو في الحملة الموجبة لفظ البعض، و ما في معناه وفي السالبة بعض ليس وليس كل وليس بعض. حاشيه. [٣] قوله: كاتب: إن أريد بالكاتب الكاتب بالقوة فهو لخص التمثيل و إن أريد به الكاتب بالفعل فهو صادق أيضا. عبيد. [٤] قوله: و إما مهملة: لعدم بيان الأفراد كليا أو بعضا مع أن الحكم على الأفراد، المهملة بصيغة المفعول من الإهمال وهي التي لا يكون الموضوع فيها شخصا ولا كليا مسورا ولا جزئيا مسورا بل كليا ولم يبين أفرادها. ح. [٥] قوله: كقولنا: الإنسان كاتب: إذا كان اللام فيه للجنس لا للاستغراق و إلا يكون كلية. عبيد.

يكروزي: و إلا فإن بين فيها كمية الزمان جميعه أو بعضه فمحصورة و إلا فمهملة وفي الجملة الأزمنة والأوضاع في الشرطية بمنزلة أفراد الموضوع في الحملة والأمثلة غير خافية، فإن قلت: التقسيم غير حاصر لعدم ذكر الطبعية، قلت: مورد القسمة القضية المستعملة في الأقسية والإنتاجات وهي التي يحكم فيها على جزئيات الموضوع لاعلى طبعيته كما بين في المطولات، (كما ذكرنا) من الأمثلة (وإما) محصورة (كلية مسورة كقولنا: كل إنسان كاتب ولا شيء) أو لا واحد (من الإنسان بكاتب و إما جزئية مسورة كقولنا: بعض الإنسان) أو واحد من الإنسان كاتب أو ليس بعض الإنسان بكاتب أو ليس كل إنسان بكاتب، ومن هذا يعلم أن السور في الحملة للإيجاب الكلي كل وللإيجاب الجزئي بعض وواحد وللإيجاب الكلي لاشئ ولا واحد وللإيجاب الجزئي ليس كل وليس بعض وبعض ليس وليعلم في الشرطية أيضا أن السور للإيجاب الكلي دائما و كلما ومتى ومهما وما في معناها وللإيجاب الجزئي قديكون وللإيجاب الكلي ليس ألبتة وللإيجاب الجزئي قد لا يكون وليس دائما والغرض من ذكر الأسوار التمثيل بما فيه الإشتهاار في الإستعمال لا الحصر فإن قاطبة وكافة ولام الإستغراق يصح أن يكون سور الكلي الحملي أشار إليه الشيخ في الشفاء وإما أن لا يكون كذلك أي لا تكون مخصوصة ومسورة وتسمى (مهملة) لإهمال السور فيها كقولنا: الإنسان كاتب، وفي الشرطية إن جاء زيد أكرمه، و إذا جاء زيد أكرمه

وَالْمُتَّصِلَةُ إِمَّا لَزُومِيَّةٌ^[١]، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَتْ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ

فإن وجود طلوع الشمس علة لوجود النهار.

مَوْجُودٌ^[٢]،

[١] قوله: والمتصلة إما لزومية: وهي ما يكون الأول علة للثاني، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، أو يكونان معلولي لعلّة ثالثة، كقولنا: إن كانت الأرض مضيئة فالنهار موجود، لأن إضاءة الأرض ووجود النهار معلولان لطلوع الشمس. حاشية. [٢] قوله: كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإن وجود طلوع الشمس يكون علة لوجود النهار، وليس ألبتة إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود، وهذا مثال السالبة والمصنف في كل الأمثلة راعي شرف الإيجاب. عبيد.

فائدة: يقول الفقير سامحه القدير: إنهم قالوا: في اللزومية إنها على ثلاثة أقسام: إما أن يكون المقدم علة للتالي، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإن طلوع الشمس علة لوجود النهار، وإما أن يكون المقدم معلول للتالي، كقولنا: إن كان زيد محموما فهو متعفن الأخلاط؛ فإن الحمي معلول لتعفن الأخلاط، أو يكون المقدم والتالي معلولي علة ثالثة، نحو إن كانت الأرض مضيئة فالنهار موجود؛ فإن إضاءة الأرض ووجود النهار معلولان لطلوع الشمس، ويرد سؤال دقيق وهو أنهم قالوا: أن كل معلول لابد له من العلة وعند وجود العلة وجود المعلول ضروري، وذا تقرر في كتب الكلام أن خالق العالم بقضائها وقضيضها هو الله تعالى فعلى هذا ناطقية الإنسان وناهقية الحمار معلولان لعلّة واحدة وهو الله تعالى، وقالوا: كما مرّ من قبل أن كون المقدم والتالي معلولي علة واحدة يستلزم كون القضية لزومية، والجواب أنهم قالوا: أن مجرد كون المقدم والتالي معلولي علة واحدة لا يكفي في اللزوم بينهما، بل لابد أن يقع العلة الواحدة علاقة الافتقار بين معلوليهما وفي المثال المذكور وإن كان المقدم والتالي معلولي علة واحدة لكن لم يقع علاقة الافتقار بينهما وهذا مصرح في شرح السلم للقاضي وشرح الهداية للصدر الشيرازي. عبيد.

يكروزي: والمهملة في قوة الجزئية لأن الحكم على أفراد الشيء في الجملة مع الحكم على بعض أفرادها متلازمان طردا وعكسا، وكذا الحكم في زمان منتشر مع الحكم المطلق (والمتصلة) قسمان: لأنها إما أن يكون الحكم بالاتصال فيها مبنيًا على الاقتضاء وهي تسمى (لزومية) وذلك إما بأن يكون المقدم علة للتالي (كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) أو بان يكون التالي علة المقدم كعكسه أو بان يكونا معلولي علة واحدة نحو إن كان النهار موجودا فالعالم مضى ومنه التضاييف بينهما نحو إن كان زيد أبا عمرو كان عمرو ابنه.

[١] وَإِمَّا اتِّفَاقِيَّةً، كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا فَالْحِمَارُ نَاهِقٌ وَالْمُنْفَصَلَةُ إِمَّا
[٢] اتِّفَاقِيَّةً، كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَهُوَ مَانِعَةٌ الْجَمْعِ وَالْخُلُو مَعًا،
[٣] اتِّفَاقِيَّةً، كَقَوْلِنَا: الْإِنْسَانُ نَاطِقٌ وَالْحِمَارُ نَاهِقٌ وَالْمُنْفَصَلَةُ إِمَّا
[٤] اتِّفَاقِيَّةً، كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَهُوَ مَانِعَةٌ الْجَمْعِ وَالْخُلُو مَعًا،
[٥] اتِّفَاقِيَّةً، كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَهُوَ مَانِعَةٌ الْجَمْعِ وَالْخُلُو مَعًا،
[٦] اتِّفَاقِيَّةً، كَقَوْلِنَا: الْعَدَدُ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَهُوَ مَانِعَةٌ الْجَمْعِ وَالْخُلُو مَعًا،

[١] قوله: و إما إتفاقية: وهي التي يكون الحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لابعلاقة بينهما بل بمجرد توافق الطرفين في الصدق ونظيره مذكور في المتن. ح. [٢] قوله: ناهق: فإن الحكم بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار بمجرد الاتفاق لأفهما خلقا كذلك وليس بينهما علاقة و اقتضاء، اعلم أن معنى عدم الاقتضاء عدم علم الحاكم بالاقتضاء لاعدمه في نفس الأمر، فلايرد أن هذان الأمران لما دامت دامت علتهم التامة فامتنع انفكاك أحدهما عن الآخر، ولانعني بالاقتضاء إلا ذلك، وبهذا ينحل ما أورد على أن الدائمة المطلقة أعم من الضرورية وتفصيل ذلك الورود والدفع مذكور في المطولات. حاشية. [٣] قوله: والمنفصلة إما حقيقية: وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين الطرفين صدقا وكذبا كقولنا: العدد إما زوج أو فرد. عبيد. [٤] قوله: إما حقيقية: سميت بذلك لأن الانفصال ما يكون القضيتان بحيث لايجوز اجتماعهما ولا خلو هما كالزوج والفرد بالنسبة إلى العدد، بخلاف مانعة الجمع فقط أو مانعة الخلو فقط كما لا يخفى، وسيأتي بياهما. [٥] قوله: كقولنا: العدد إما زوج أو فرد، العدد ما يكون نصف حاشيته، هذه القضية منفصلة حقيقية فلا يجوز أن يكون العدد الواحد زوجا وفردا معا، وكذا لايجوز أن يكون العدد الواحد ليس بزواج ولا فرد، وتسمى حقيقية لأن حقيقة الانفصال أن لايجتمعا على الصدق وكذا لايجتمعا على الكذب. حاشية. وهذا مثال موجبتها وأما سالبتها فهي ما ترفع العناد في الصدق والكذب معا كقولنا: ليس ألبتة إما أن يكون هذا الإنسان كاتباً و إما عالماً؛ فإنهما يجوز صدقهما معا وكذبهما معا كما لا يخفى. حاشية. [٦] قوله: و هو مانعة الخلو: هذا تعريف للمنفصلة الحقيقية ولو قدمه على المثال لكان أولى.

يكروزي: (و إما) أن لا يكون كذلك بل يكون الحكم بالاتصال بمجرد الاتفاق وتسمى (إتفاقية كقولنا: إن كان الإنسان ناطق فالحمار ناهق) بمجرد الاتفاق بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار لأفهما خلقا كذلك، لا لأن بينهما اقتضاء، واعلم أن معنى عدم الاقتضاء عدم علم الحاكم بالاقتضاء لاعدمه في نفس الأمر، فلايرد أن هذان الأمران لما دامت دامت علتهم التامة فامتنع انفكاك أحدهما عن الآخر، ولانعني بالاقتضاء إلا هذا، وبهذا ينحل ما أورد على أن الدائمة أعم من الضرورية (والمنفصلة) ثلاثة أقسام حقيقية، ومانعة الجمع فقط، ومانعة الخلو فقط، لأن العناد (إما) في الصدق والكذب معا يسمى (حقيقية كقولنا: العدد إما أن يكون زوجا أو فردا) فإنهما لا يصدقان ولا يكذبان معا

يا آنكه باشد اين شيء.

[٢]

[١]

وَ إِمَّا مَانَعَةُ الْجَمْعِ فَقَطْ، كَقَوْلِنَا: إِمَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الشَّيْءُ شَجَرًا أَوْ حَجَرًا،

اين قضيه منع ميكند خلو زيد از هر دو امر.

[٣]

وَ إِمَّا مَانَعَةُ الْخُلُوِّ فَقَطْ، كَقَوْلِنَا: إِمَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدٌ فِي الْبَحْرِ وَ إِمَّا أَنْ لَا يَغْرُقَ

فإن نقيض قولنا: زيد إما أن يكون في البحر أو لا يغرق زيد إما أن لا يكون في البحر أو يغرق

[١] قوله: و إما مانعة الجمع: اعلم أن المصنف لم يعرف مانعة الجمع و لامانعة الخلو لأن مفهومهما يظهر من عنوانهما، و أيضا يفهم معناه من معنى المنفصلة الحقيقية. عبيد. [٢] قوله: فقط: لأنه لا يجوز الجمع بين طرفيها؛ إذ لا يجوز أن يكون الشيء الواحد حجر أو شجرة، ويجوز الخلو عن طرفيها؛ لأنه يجوز أن لا يكون الشيء الواحد حجرا ولا شجرة بل إنسانا وغير ذلك. فقط يحتمل معنيين كما في الفائدة. [٣] قوله: و إما مانعة الخلو فقط، دون الجمع لأن الجمع بين طرفيها جائز كما في الغائض السابح.

يكروزي: (وهي مانعة الخلو والجمع معا) وهي موجبتها، وسالبتها برفع العناد في الصدق والكذب معا كقولنا: ليس ألبتة أن يكون هذا الإنسان كاتباً أو تركيا؛ فافهما يصدقان معا و يكذبان معا (و إما) في الصدق فقط ويسمى (مانعة الجمع فقط كقولنا: هذا الشيء إما حجر أو شجرة) فافهما لا يصدقان وقد يكذبان بأن يكون إنسانا، وسالبتها برفع العناد في الصدق فقط، نحو: ليس ألبتة إما أن يكون هذا الشيء لا شجرة ولا حجرا؛ فافهما يصدقان ولا يكذبان و إلا لكان شجرة وحجرا معا، (و إما) في الكذب فقط ويسمى (مانعة الخلو كقولنا: زيد إما أن يكون في البحر و إما أن لا يغرق) هذه الحاشية هي المشهورة بين الطلاب بالإشكال والإنغلاق (فإن الكون في البحر مع عدم الفرق يصدقان) كما إذا كان في الفلك (و لا يكذبان و إلا يغرق في البر) مع أنه لا يسمى غرقا بل خسفا لأنه إذا كذب زيد في البحر يصير هكذا ليس في البحر و إذا كذب أو لا يغرق يصير هكذا يغرق فيلزم ما لزم (وسالبتها) أي سالبة منع الخلو (ترفع العناد في الكذب فقط) يعني أنه ليس بين المقدم والتالي معاندة في الكذب بل يكذبان معا دون الصدق يعني لا يسلب العناد في الصدق نحو: ليس زيد إما أن لا يكون في البحر و إما أن يغرق فإن عدم الكون في البحر مع الفرق يكذبان) فإن كذب عدم الكون في البحر هو الكون في البحر وكذب الفرق هو عدم الفرق و ذا صادق كما في الصورة أن يكون زيد في البحر و في الفلك ولا يصدقان، و إلا لزم مع عدم كونه في البحر الفرق وهو غير متصور، (ومنه) أي من أن سالبتها ترفع العناد في الكذب فقط (يعلم أن كل مادة صدق فيها الموجبة منع الجمع صدق فيها سالبة منع الخلو) كقولنا: هذا الشيء إما شجرة أو حجر فهذه القضية مانعة الجمع لأنه يمتنع كون الشيء شجرة وحجرا معا فقط يعني يجوز الخلو عنهما بأن يكون إنسانا مثلا ويصدق أيضا على طريقة السالبة منع الخلو ليس هذا الشيء إما شجرة و حجرا يعني ليس بينهما معاندة في

يكروزي: الخلو عنهما، بل يجوز الخلو عنهما، كما في صورة كونه إنسانا مثلا، (وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو يصدق فيها سالبة منع الجمع) كقولنا: هذا الشيء إما لاشجر أو لاحجر؛ لأن هذه القضية مانعة الخلو وموجبة؛ لأنه لا يجوز الخلو عن لاشجر ولاحجر و إلا يلزم أن يكون شجر وحجر، ويجوز الجمع بين لاشجر ولاحجر كما في الإنسان مثلا، ويصدق على طريقة سالبة منع الجمع ليس إما أن يكون هذا الشيء لاشجر ولاحجرا يعني ليس بين لاشجر ولاحجر معاندة في الصدق لأنهما يصدقان في الإنسان مثلا، بل بينهما معاندة في الكذب و إلا يلزم أن يكون الشيء الواحد شجرا وحجرا. (وكذا من جانب سالبتهما) يعني إذا صدق سالبة منع الجمع يصدق موجبة منع الخلو كقولنا: هذا إما لاشجر أو لاحجر يعني ليس بينهما معاندة في الصدق لأنه يجوز الجمع بينهما كما في صورة الإنسان بل بينهما معاندة في الكذب و إلا يلزم أن يكون شجرا وحجرا وأيضا يصدق موجبة مانعة الخلو بأن تقول: هذا الشيء إما لاشجرا أو لاحجر لأنه لا يجوز الخلو عنهما فقط كما مر، ويجوز الجمع بينهما كما مر وكذا إذا صدق سالبة منع الخلو يصدق موجبة منع الجمع كقولنا: ليس إما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا يعني ليس بينهما معاندة في الكذب لأنهما يكذبان في الإنسان مثلا فقط أي دون الصدق لأنهما لا يصدقان فبينهما معاندة في الصدق ويصدق أيضا على طريقة موجبة منع الجمع هذا الشيء إما شجر أو حجر لأنه لا يجوز الجمع بينهما فقط يعني يجوز كذبهما كما عرفت. (وأن كل شيئين صدق بين عنيهما منع الجمع صدق بين نقيضيهما منع الخلو) نحو قولنا: هذا الشيء إما شجر أو حجر فإنه مانعة الجمع فقط كما علمت مرارا ويصدق قولنا: هذا الشيء إما لاشجر أو لاحجر فإنه مانعة الخلو كما عرفت فقط لأنه يجوز الجمع بينهما (و بالعكس) أي إن صدق بين عنيهما منع الخلو صدق بين نقيضيهما منع الجمع نحو قولنا: إما أن يكون زيد في البحر أو لا يغرق فإنه مانعة الخلو فقط كما عرفت في صدر الكلام ويصدق بين نقيضيهما أعني قولنا: زيد إما أن لا يكون في البحر أو يغرق وهذه مانعة الجمع لأنه لا يجوز الاجتماع بين عدم كونه في البحر والغرق لأنه خسف فقط أي يجوز الخلو عنهما كما في صورة الفلك (لكن هذا) إشارة إلى قوله: كل شيئين بينهما آه (بعد الاتفاق في الإيجاب وسلبه) يعني إن كان بين العينين موجبة منع الخلو كان بين النقيضين موجبة منع الجمع نحو قولنا: هذا الشيء إما لاشجر أو لاحجر فإنه موجبة منع الخلو لأنه لا يجوز الخلو عنه ويصدق بين النقيضين موجبة مانعة الجمع هذا الشيء إما شجر أو حجر لأنه لا يجوز الجمع بينهما وكذا إذا كان بين العينين موجبة منع الجمع يصدق بين النقيضين موجبة منع الخلو نحو قولنا: هذا الشيء إما شجر أو حجر مانعة الجمع ويصدق بين النقيضين هذا الشيء إما لا شجر أو لا حجر، و هو مانعة الخلو فقط و هكذا إذا كان بين العينين سالبة منع الخلو يصدق هناك بين النقيضين سالبة منع الجمع كقولنا: ليس إما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا وهذه القضية سالبة منع الخلو يعني ليس بين الشجر والحجر معاندة في الكذب لأنهما يكذبان كما مر يصدق بين نقيضيهما قولنا: ليس إما أن يكون هذا الشيء لا شجرا أو لا حجرا فإنها سالبة منع الجمع فإن الجمع بين اللاشجر واللاحجر جائز.

كلمة قد ههنا لتقليل اللام للجنس.

وَقَدْ يَكُونُ الْمُنْفَصَلَاتُ^[١] ذَاتَ أَجْزَاءٍ^[٢]، كَقَوْلِنَا: هَذَا الْعَدَدُ^[٣]

[١] قوله: وقد يكون المنفصلات ذات أجزاء. مراد از منفصلات اينجا منفصلات مشابه بحمليات اند، واز صاحب أجزاء بودن زائد از دو جز بودن. [٢] قوله: ذات أجزاء: إما ثلاثة كقولنا: الكلمة إما اسم وفعل وحرف، أو أربعة كقولنا: العنصر إما هواء أو نار أو ماء أو أرض، أو خمسة كقولنا: الكلبي إما جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام، أو زائد من ذلك. ح ع. العنصر في اللغة الأصل، و إنما سميت هذه الأربعة بهذا الاسم لأنها أصول المركبات الثلاثة أي الحيوان والنبات والمعدن، ويقال لها: باليونانية أسطقس، ويقال لها: المواد أيضا، ويقال للمركبات منها: المواليد الثلاثة؛ لأن الحكماء تصوروا أن للأفلاك مدخل تأثير في العناصر ولهذا يسمون الأفلاك بالأبناء العلوية والعناصر بالأمهات السفلية فيتولد منهما المواليد الثلاثة. عبيد. [٣] كقولنا: هذا العدد إما زائد مشير إلى أي عدد لأن كل عدد لا يخلو من هذه الأقسام الثلاثة. عبيد. عدد زائد إثنا عشر نصف وثلث وربع وسدس ونصف سدس المجموع ستة عشر، عدد ناقص ثمان نصف ربع ثمن والمجموع سبع، وعدد مساوي ست نصف ثلث سدس والمجموع أيضا ست. فافهم.

يكروزي: وكذا إذا صدق بين العينين سالبة منع الجمع صدق بين نقيضيهما سالبة منع الخلو كما في قولنا: ليس إما أن يكون هذا الشيء لاشجر أو لاحجر فإنها سالبة منع الجمع فإن الجمع جائز ويصدق بين نقيضيهما قولنا: ليس إما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا وهو سالبة منع الخلو لأن الخلو عن الشجر والحجر جائز، (وأما بعد الاختلاف فيهما) أي في الإيجاب والسلب (فالصادق سالبة المتفق في النوع) نحو قولنا: هذا الشيء إما شجر أو حجر موجبة مانعة الجمع فيصدق بين نقيضيهما سالبة منع الجمع يعني قولنا: ليس إما أن يكون هذا الشيء لاشجر أو لاحجر فهذه القضية سالبة منع الجمع يعني أن الجمع بين لاشجر ولاحجر غير ممتنع بل جائز و لا يصدق هذا القول سالبة منع الخلو لأن الخلو عنهما ممتنع كما لا يخفى وكذا قولنا: هذا الشيء إما لاشجر أو لاحجر موجبة مانعة الخلو كما عرفت ويصدق بين النقيضين هذا الشيء ليس إما أن يكون شجرا أو حجرا وهذه القضية سالبة منع الخلو يعني ليس الخلو عن الحجر والشجر ممنوع وليس هذا القول سالبة منع الجمع لأنه إذا سلب منع الجمع فيجوز الجمع مع أنه لا يجوز فافهم. يكروزي، وعبيد. (وقد يكون المنفصلات ذات أجزاء) وأكثر فالثلاثة (كقولنا: العدد إما زائد أو ناقص أو مساو) و الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف والأكثر كقولنا: العنصر إما نار أو هواء أو ماء أو أرض والكلبي إما جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام، ومثال المتن ليس معناه أن العدد ينسب إلى عدد كما ظن فإن الزيادة والنقصان والمساواة لا يراد بها حينئذ معانيها اللغوية بل المراد معانيها الإصطلاحية.

ليس المراد بهذه الألفاظ المعاني المتضاربة .

إِمَّا زَائِدٌ^[١]، أَوْ نَاقِصٌ^[٢]، أَوْ مُسَاوٍ^[٣].

[١] قوله: إما زائد: العدد زائد هو الذي يكون الحاصل من الكسور التسعة الموجودة فيه، وهي النصفُ والثلثُ والرُّبُعُ والخُمُسُ والسُّدُسُ والسَّبْعُ والثَّمَنُ والتَّسْعُ والعُشْرُ زائد على ذلك العدد كاثنا عشر؛ لأن الحاصل من كسوره الموجودة ستة عشر، وهي زائد على اثنا عشر، فتسمية إثني عشر بالعدد الزائد تسمية بإسم أجزائه؛ لأنها زائدة، والعدد الناقص هو الذي يكون الحاصل من كسوره أقل من ذلك العدد، كالثمانية لأن الحاصل من كسوره سبعة أجزائه والعكس في التسمية وإن كان حقيقة لكن جرت عادت الحساب بذلك، والعدد المساوي هو الذي يكون الحاصل من كسوره مساويا لذلك كالستة فإن كسوره أيضا ستة. [٢] قوله: أوناقص: هو الذي يكون مجموع أجزائه ناقصا عن أصله كالثمانية؛ فإن أجزائه سبعة. [٣] قوله: أو مساو: كالستة فإن نصفها وثلثها وسدسها أيضا ستة يعني الثلاثة والإثنين والواحد. اعلم أن الشارح ذكر في مثال العدد الزائد وهو إثني عشر الكسر المضاف أي نصف السدس وهو الواحد، ولم يذكر في مثال العدد الناقص وهو ثمان الكسر المضاف يعني نصف الربع وهو الواحد، وكذا لم يذكر في مثال العدد المساوي نصف الثلث وهو الواحد، والسر في ذلك أن مصداق الكسرين المضافين في هذين العددين وهو الواحد قد اعتبر مرة كالثمان في العدد الناقص لأنه واحد وكذا اعتبر في العدد المساوي مرة وهو السدس لأنه واحد فلا يعتبر مرة أخرى بخلاف العدد الزائد لأنه ليس في كسوره الغير المضافة واحد كما ترى فلهذا اعتبر نصف سدسه وهو الواحد. فافهم. عبيد.

يكروزي: فإن كل عدد يزيد المجتمع من كسوره التسعة عليه يسمى زائدا كاثني عشر، والناقص ناقصا كالأربعة والمساوي مساويا كالستة، هذا في المنفصلة الحقيقية، وأما مانعة الخلو المركبة من أكثر من اثنين كقولنا: إما أن يكون هذا الشيء لاجبرا أو لاشجرا أو لحيوانا، وأما مانعة الجمع فكقولنا: إما أن يكون هذا الشيء شجرا أو حجرا أو حيوانا، فإن قلت: لا يتركب شيء من المنفصلات من أكثر من جزئين لأن الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة لا تتصور إلا بين جزئين ضرورة أن النسبة بين أمور متكثرة لا تكون واحدة بل تكون متكثرة. قلت: المراد بتركب المنفصلات من أكثر من جزئين تركيبها بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة وإلا فالانفصال الحقيقي في المثال المذكور على الحقيقة بين أن يكون العدد زائد أو لا يكون، ثم على تقدير أن لا يكون زائدا بين كونه ناقصا أو مساويا، فإن قلت: فما وجه حكمهم أن الحقيقية لا يتركب من أكثر من جزئين ومانعة الخلو والجمع يتركبان، قلت: وجهه أن الحقيقة إذا أريد بها الانفصال الحقيقي بين كل جزئين منها فلا يكاد أن يصدق لأن

التَّنَاقُضُ^[١]: وَهُوَ اخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ^[٢]

[١] قوله: التناقض: وهو مبتدأ وخبره محذوف، أي مما يجب استحضاره التناقض، أو خبر مبتدأ محذوف، أي هذا باب التناقض. عبيد. أقول: الألف واللام للعهد أي تناقض القضايا، والقرينة عليه أنه ذاكر لأحوال القضايا فلا يرد أن مطلق التناقض ليس بهذا المعنى، ألا ترى أنهم قالوا في تعريف النقيضين مطلقاً: أن نقيض كل شيء رفعه أو رفع كل شيء نقيضه، فتدبر في الفرق بين التعريفين. عبيد. أي الثالث مما يجب استحضاره التناقض من باب التفاعل يقتضي تكرار الفعل من الجانبين وههنا كذلك. عبيد. [٢] قوله: هو اختلاف: جنس شامل للاختلاف الواقع بين القضيتين والمفردين وقضية ومفرد، وقوله: القضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير القضيتين، وقوله: بالإيجاب والسلب أي يكون أحدهما موجبة والأخرى سالبة، يخرج الاختلاف بين القضيتين بالاتصال والانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية، وقوله: بحيث يقتضي يخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب، لكن لا بحيث أنه يقتضي صدق أحدهما كذب الأخرى، نحو: زيد ساكن و زيد ليس بمتحرك؛ لأنهما صادقان. وقوله: لذاته أي لذات الاختلاف أن يكون إحدى هما صادقة والأخرى كاذبة أي لا اجتماعان على الصدق ولا على الكذب، يخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي صدق إحدى هما كذب الأخرى، لكن لا لذاته بل بواسطة، نحو: زيد إنسان و زيد ليس بناطق؛ فإن الاختلاف بين هاتين القضيتين إنما يقتضي أن يكون إحدى هما صادقة والأخرى كاذبة؛ لأن قولنا: زيد ليس بناطق في قوة زيد ليس بإنسان، أو لأن قولنا: زيد إنسان في قوة زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة لا لذاته. قال أقول.

بكروري: الأول من أجزائها الثلاثة مثلاً إذا تحقق فإن تحقق الثاني أيضاً ارتفع الانفصال الحقيقي بينهما و إن لم يتحقق فإن تحقق الثالث لم يكن بينه وبين الأول انفصال و إن لم يتحقق لم يكن بينه وبين الثاني انفصال، وأما الأخريان فيصدقان، و إن أريد منع الخلو ومنع الجمع بين كل جزئين معينين من أجزائهما كما في المثالين المذكورين هذا، والحق أن المراد بالانفصال إن كان انفصالا واحدا لا يتحقق إلا بين جزئين، وإن كان مطلق الانفصال فيتحقق بين الجزئين أو أكثر في الأقسام الثلاثة. و لَمَّا فرغ من القضايا شرع في أحكامها على طريق الاختصار والاقتصار على المطلقات على ما هو دأب الكتاب، فقال: (التناقض) أي من جملة أحكام القضايا التناقض (وهو إختلاف القضيتين) يخرج اختلاف المفردين كزيد وعمرو ومفرد وقضية. (بالإيجاب والسلب) يخرج الاختلاف بالحمل والشرط والعدول والتحصيل وغيرها؛ فإن نقيض الشيء سلبه لا عدوله؛ فإن الشيء وعدوله يرتفعان لعدم الإثبات، ولذا يقال: لاتناقض في المفردات لأنها مع اعتبار الحكم لا تكون مفردة وبدونه لا تكون سلبي وإيجاباً، (بحيث يقتضي) أي ذلك الاختلاف (لذاته أن يكون إحدى هما صادقة والأخرى كاذبة)

أي يكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة.

أي لذات الاختلاف.

أي إحدى القضيتين.

بِالإِيجَابِ وَالسَّلْبِ ^[١] بَحِثُ يَقْتَضِي لِدَاتِهِ أَنْ يَكُونَ إِحْدَى هُمَا صَادِقَةً

أي في نفس الأمر.

أي في الواقع.

وَالْأُخْرَى كَاذِبَةً، كَقَوْلِنَا: زَيْدٌ كَاتِبٌ وَزَيْدٌ لَيْسَ بِكَاتِبٍ، وَ لَا يَتَحَقَّقُ

أي لا اجتماعان على الصدق ولا على الكذب. مثل بالخصوصيتين.

ذَلِكَ ^[٢] الْاِخْتِلَافُ فِي الْمَخْصُوصَتَيْنِ ^[٣]

لم توجد هذا القيد في النسخ الصحيحة وهو الصواب.

[١] قوله: بالإيجاب: يخرج الاختلاف بالاتصال والانفصال، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وقولنا: العدد إما زوج أو فرد، أو الكلية والجزئية كقولنا، كل إنسان حيوان، وقولنا: بعض الحيوان ليس بإنسان؛ فإنه لا تناقض لصدقهما، أو العدول والتحصيل، نحو: كل إنسان حجر، وكل لا إنسان لاحجر، أقول: القضيتان كاذبتان، والمراد نفس المثال مع قطع النظر عن الصدق والكذب، والأولى التمثيل بقوله: كل إنسان لاحجر وبعض لاحجر إنسان. عبيد. وغير ذلك من اختلاف القضايا بدون الإيجاب والسلب التي لا توجب التناقض. ح عبيد. [٢] قوله: و لا يتحقق ذلك: فخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب بحيث لا يقتضي صدق إحدى هما كذب الأخرى، نحو: زيد ساكن و زيد ليس بمتحرك. مير. [٣] في المخصوصتين: أقول: النسخ القديمة شاهدة على أن هذا القيد من قلم الناسخين، ويدل على ذلك أن التناقض في جميع القضايا سواء كانت مخصوصة أو محصورة مشروط بهذه الشروط، ويدل عليها أيضا عبارة إيساغوجي التي في شرح يكروزي فانظرها وتدبر، نعم في المحصورات شرط زائد على تلك وهو الاختلاف بالكلية والجزئية كما سيأتي فتدبر. عبيد.

يكروزي: فخرج به الشئان اللذان لا يقتضي الاختلاف بالإيجاب والسلب فيهما ذلك نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بإنسان، أو يقتضي ذلك لكن لالذاته بل بواسطة، نحو: زيد إنسان وزيد ليس بناطق فإن اقتضاء الاختلاف بذلك صدق إحدى هما وكذب الأخرى بواسطة مساوات المحمولين المقتضية لأن يكون إيجاب إحدى هما في قوة إيجاب الأخرى وسلب إحدى هما في قوة سلب الأخرى. (كقولنا: زيد كاتب وزيد ليس بكاتب) هذا مثال التناقض بين الخصوصتين (ولا يتحقق ذلك) أي الاختلاف الموصوف في المخصوصتين (إلا بعد إتفاقهما) أي القضيتين في ثمانية وحدات (في الموضوع) بخلاف زيد قائم وعمرو ليس بقائم (واخمول) بخلاف زيد قائم و زيد ليس بقاعد (والزمان) بخلاف زيد قائم أي في الليل وزيد ليس بقائم أي في النهار (والمكان) بخلاف زيد قائم أي في المسجد و زيد ليس بقائم أي في السوق.

إِلَّا بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَوْضُوعِ^[١]، وَالْمَحْمُولِ^[٢]، وَالزَّمَانِ^[٣]، وَالْمَكَانِ^[٤]،
وَالِإِضَافَةِ، وَالْقُوَّةِ، وَالْفِعْلِ^[٥]، وَالْجُزْءِ وَالْكُلِّ^[٦]، وَالشَّرْطِ^[٧]،

[١] قوله: في الموضوع: إذ لاتناقض عند اختلاف الموضوع لجواز صدقهما كقولنا: زيد كاتب وعمره ليس بكاتب. [٢] قوله: والمحمول: لعدم التناقض عند اختلاف المحمول لجواز صدقهما نحو قولنا: زيد قائم و زيد ليس بكاتب. [٣] قوله: والزمان: لعدم التناقض عند اختلاف الزمان نحو زيد قائم في النهار و زيد ليس بقائم في الليل. [٤] قوله: والمكان: لعدم التناقض عند اختلاف المكان نحو: زيد جالس في الدار و زيد ليس بجالس في السوق. والإضافة لعدم التناقض عند اختلاف الإضافة، نحو: زيد أب لبكر و زيد ليس بأب لعمره. [٥] قوله: والقوة والفعل: إذ لاتناقض عند اختلاف القوة والفعل نحو: الخمر مسكر في الدن بالقوة والخمر ليس بمسكر في الدن بالفعل. [٦] قوله: والجزء والكل: لعدم التناقض عند اختلافهما نحو: الزنجي أسود بعضه والزنجي ليس بأسود كله؛ لعدم سواد أسنانه. [٧] قوله: والشرط: لعدم التناقض عند اختلاف الشرط نحو: كل جسم مفرق للبصر بشرط كونه أبيض والجسم ليس بمفرق للبصر بشرط كونه أسود، وقد جمع هذه الشرائط بعض الشعراء: *در تناقض هشت وحدت شرط دان* وحدت موضوع ومحمول ومكان* وحدت شرط و إضافة جزء وكل* قوة وفعل است دیگر دان زمان*.

بكروزي: (والإضافة) بخلاف زيد أب أي لعمره وزيد ليس بأب أي لبكر، (والقوة والفعل) بخلاف الخمر في الدن مسكر أي بالقوة والخمر في الدن ليس بمسكر أي بالفعل، (والجزء والكل) بخلاف الزنجي أسود أي بعضه وليس بأسود أي كله، (والشرط) بخلاف قولنا: الجسم مفرق للبصر أي بشرط بياضه وغير مفرق للبصر أي بشرط سواده، والصحيح أن المعتبر في تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية حتى يرد الإيجاب والسلب على شيء واحد؛ فإن وحدتها مستلزمة لهذه الوحدات الثمانية وعدم وحدت الشيء منها مستلزمة لعدم وحدة النسبة الحكمية، وإلا فلا حصر فيما ذكره لارتفاع التناقض باختلاف الآلة نحو: زيد كاتب أي بالقلم الواسطي و زيد ليس بكاتب أي بالقلم التركي، والعلة نحو النجار عامل أي للسلطان والنجار ليس بعامل أي لغيره، والمفعول به نحو زيد ضارب أي عمروا و زيد ليس بضارب أي بكرا، والمميز نحو: عندي عشرون أي درهما ليس عندي عشرون أي ديناراً إلى غير ذلك، وبهذا القدر يعرف تناقض المخصوصتين و أما في المحصورات فنقيض الإيجاب الكلي السلب الجزئي ونقيض السلب الكلي الإيجاب الجزئي ضرورة و لهذا قال:

أي من المحصورات.

المخالفة لها في الكم.

فَنَقِیْضُ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ^[١] إِنَّمَا هِيَ السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ، كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ

موجبة جزئية.

التي كم أفرادها الكلية.

حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، وَنَقِیْضُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ^[٢] إِنَّمَا هِيَ

من المحصورات. كلمة إنما للحصر.

سالبة كلية. وقد تحقق الشرط الآتي فيهما.

الْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ، كَقَوْلِنَا: لَأَشْيٍ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَيَوَانٍ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ

حَيَوَانٌ. وَالْمَحْصُورَتَانِ لَا يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ بَيْنَهُمَا^[٣]

[١] قوله: فنقيض الموجبة الكلية: أي من المحصورات إنما هي السالبة الجزئية هذه العبارة قد انقلب عن موضوعه من صنعة الناسخين إذ موضعه بعد ذكر تناقض المحصورتين وقُلَّ من يتنبه لهذه الدقيقة فتدبر. عبيد. [٢] قوله: ونقيض السالبة الكلية: أي من المحصورات إنما هي الموجبة الجزئية المخالفة لها مع الشروط السابقة في الكم أي الكلية والجزئية كما سيأتي. عبيد. كقولنا: لأشياء من الإنسان بحيوان، وبعض الإنسان حيوان، هذا مثال الموجبة الجزئية التي هي نقيض السالبة الكلية [٣] قوله: والمحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما: المعروف بالتعريف المذكور المشروط بشروط المذكورة أقول: لَمَّا كَانَ لِلتَّنَاقُضِ بَيْنَ الْمَحْصُورَتَيْنِ شَرْطٌ آخَرٌ سِوَى مَا ذَكَرَهُ، وَ لَا يَتَحَقَّقُ التَّنَاقُضُ فِيهِمَا بِدُونِهِ أَيَّ بِدُونِ ذَلِكَ الشَّرْطِ، أَشَارَ إِلَيْهِ الْمَصْنِفُ بِقَوْلِهِ: الْمَحْصُورَتَانِ. ح. يعني إذا كانت القضيتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما إلا مع الاتحاد في الشروط المذكورة وبعد اختلافهما في الكلية والجزئية لزوما. مير. [٣] قوله: المحصورتان: أقول: قد نبهتكم سابقا أن في عبارة المصنف ههنا تقديم وتأخير وقع من الناسخين إذ ما سبق من العبارة من قوله: فنقيض الموجبة الكلية آه يجب إيرادها بعد شرط تناقض المحصورات ودليله؛ لأن الموجبة الكلية والسالبة الجزئية وكذا السالبة الكلية والموجبة الجزئية من المحصورات، ولا يصح تفريع تناقضهما على الشرائط المذكورة لأنها متحققة في الموجبة الكلية والسالبة الكلية وليستا بنقيضين وكذا في الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وليستا بنقيضين، وَقُلَّ مَنْ يَتَنَبَّهُ لِهَذِهِ الدَّقِيقَةِ فَافْهَمُوا وَلَا تَسْرِعُوا فِي الرَّدِّ وَالْقَبُولِ. عبيد. والعجب أن العلامة التفتازاني مع غرازة علمه أورد في شرح يكروزي عبارة إيساغوجي على المنوال الموجود في هذه النسخة الممسوخة وكذا العجب من محشي إيساغوجي وشارحيه لم يتنبهوا على هذا التقديم والتأخير من صنعة الناسخين ولقد صدق قولي وقُلَّ من يتنبه لهذه الدقيقة ولعل الحاسد لهذا الضعيف يقول: كيف تبهت بهذه الدقيقة مع أنه لم يتنبه لها الحذاق الماهرين فيقولون: إن النسخة الحاضرة صحيحة. (بقية)

إِلَّا بَعْدَ اخْتِلَافِهِمَا^[١] فِي الْكَلِيَّةِ وَالْجُزْئِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْكَلِيَّتَيْنِ قَدْ تَكْذَبَانِ^[٢]

(بقية) فأقول: لا غرور في ذلك؛ فإن النبي عليه السلام عام الحديبية لمَّا منعه كفار مكة للدخول عليهم للعمرة وكان معه (١٥٠٠) من الصحابة رضي الله عنهم مُحْرَمِينَ كُلَّهُمْ، وصالح النبي عليه السلام كفار مكة على الاعتِمَار في العام القابل، قال لأصحابه المحرّمين: حلّو إحرامكم بحلق الرأس أو قصره. فلم يعمل بقوله أحد رجاء أن يحدث الله بعد ذلك أمراً، وقد رأوا أن رسول الله عليه السلام لم يحل نفسه فذهب النبي عليه السلام مغتما بعدم ائتمار الناس أمره إلى خيمة أم سلمة رضي الله عنها وكانت من أمهات المؤمنين مصاحبة له في هذا السفر، فلما رأت آثار الغم على وجهه الشريف سألته عن سببه، فقص عليها القصة، فقالت له: أن الناس يرونك محرماً فلم يقطع رجاءهم من دخول مكة، فإن شئت أن تحلل الناس فاخرج وحل نفسك ولا تأمر أحداً بالتحليل فسترى صنيعهم، فخرج رسول الله عليه السلام فدعى الحلاق فحلق رأسه، فلما رأوه الناس قد حل من الإحرام قطع رجائهم من دخول مكة وأيسوا، فكانوا يحلقون فيما بينهم حتى حلّوا جميعاً في وقت قليل فهذه مشورة أم سلمة رضي الله عنها، وقد بلغت مرام رسول الله عليه السلام. [١] قوله: إلا بعد اختلافهما: أي القضيتين المتناقضتين في الكلية والجزئية أي بعد اختلاف الجزئية والكلية يعني تكون إحدى هما جزئية والأخرى كلية حتى لو كانتا الجزئيتين لا يكون بينهما تناقض لإحتمال الصدق أي صدقهما، ولو كانتا الكليتين لا يكون التناقض بينهما أيضاً لإحتمال كذبهما كما سيأتي في الكتاب. ح، عبيد. [٢] قوله: لأن الكليتين: هذا دليل لقوله: اختلاف المحصورتين في الكلية والجزئية لا في الكلية وحدها بأن تكونا كليتين مختلفين لأن الكليتين قد تكذبان ولا في الجزئية فقط بأن تكونا جزئيتين مختلفين لأنهما قد تصدقان. حاشية مع عبيد.

يكروزي: (و نقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية كقولنا: كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان، ولا شيء من الإنسان بحيوان وبعض الإنسان حيوان) لا يقال: لا اتحاد للموضوع فيهما؛ لأن المراد بالموضوع في تلك المسئلة الموضوع في الذكر وهو متحد (فالخصورات لا يتحقق التناقض فيهما إلا بعد اختلافهما في الكمية لأن الكليتين قد تكذبان كقولنا: كل إنسان كاتب، ولا شيء من الإنسان بكاتب، والجزئيتين قد تصدقان، كقولنا: بعض الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب) واعلم أن المهمة في قوة الجزئية فحكمها حكمها ومن أحكام القضايا (العكس)

[١] كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ، وَ لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ،

وَالْجُزْئِيَّتَيْنِ [٢] قَدْ تَصَدَّقَانِ، كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ كَاتِبٌ، وَبَعْضُ

الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِكَاتِبٍ. الْعَكْسُ: [٣] وَ هُوَ أَنْ تُصَيِّرَ [٤]

[١] كَقَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ كَاتِبٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ بِكَاتِبٍ، أَيُّ بِالْفِعْلِ وَكَذَا فِي السَّالِبَةِ، لِأَنَّ هَاتَيْنِ الْقَضِيَّتَيْنِ إِنَّمَا تَكْذِبَانِ إِذَا قِيدَتَا بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ إِذَا أُرِيدَ الْكِتَابَةُ بِالْقُوَّةِ فَالْأُولَى صَادِقَةٌ وَالثَّانِيَةُ كَاذِبَةٌ كَمَا لَا يَخْفَى. عبيد. [٢] قَوْلُهُ: وَالْجُزْئِيَّتَيْنِ قَدْ تَصَدَّقَانِ: أَيُّ فِي الْوَاقِعِ فَإِنَّ الْقَضِيَّتَيْنِ قَدْ تَجْتَمِعَانِ فِي الْوَاقِعِ وَإِنْ اسْتَحَالَ اجْتِمَاعُهُمَا فِي مَادَّةٍ مَخْصُوصَةٍ، كَقَوْلِنَا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ حَيَوَانٌ، وَبَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، وَالتَّنَاقُضُ يَسْتَدْعِي عَدَمَ الْاجْتِمَاعِ فِي الْوَاقِعِ صَدَقًا وَكَذِبًا. [٣] قَوْلُهُ: الْعَكْسُ: هَذَا مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ مَحْذُوفٌ، أَيُّ مِنَ الْقَوَانِينِ الَّتِي يَجِبُ اسْتِحْضَارُهَا الْعَكْسُ، أَوْ خَبَرُ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَيُّ هَذَا بَيَانُ الْعَكْسِ. وَهُوَ فِي اللُّغَةِ التَّبْدِيلُ، وَفِي الْإِصْطِلَاحِ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا الْقَضِيَّةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ التَّبْدِيلِ، وَالثَّانِي نَفْسُ التَّبْدِيلِ، وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الْمَصْنُفِ هُوَ الْمَعْنَى الثَّانِي، كَمَا لَا يَخْفَى. حَاشِيَةٌ مَعَ زِيَادَةٍ. فَإِنْ قِيلَ: الْعَكْسُ قَضِيَّةٌ حَاصِلَةٌ مِنَ التَّبْدِيلِ، فَكَيْفَ يُقَالُ: هُوَ أَنْ تُصَيِّرَ آه؛ لِأَنَّ أَنْ تُصَيِّرَ بِتَأْوِيلِ التَّصْيِيرِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْعَكْسُ الْقَضِيَّةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ التَّبْدِيلِ، قُلْنَا: إِنَّمَا قَالَ: الْعَكْسُ التَّبْدِيلُ أَيُّ التَّصْيِيرُ لِأَنَّ التَّبْدِيلَ سَبَبٌ لَتِلْكَ الْقَضِيَّةِ، فإِطْلَاقُهَا عَلَيْهِ لِعِلَاقَةِ السَّبَبِيَّةِ، وَأَنَا أَقُولُ: لِحَاجَةٍ إِلَى هَذَا الْحِجَازِ لِأَنَّ قَدْ سَمِعْتَ أَنَّ الْعَكْسَ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ. فَتَدَبَّرْ. عبيد. الْمُرَادُ بِالْعَكْسِ هَهُنَا الْعَكْسُ الْمُسْتَوِي لَاعْكَسِ النَّقِيضِ، وَهُوَ أَنْ يَجْعَلَ نَقِيضَ الْمَوْضُوعِ مَحْمُولًا وَنَقِيضَ الْحَمُولِ مَوْضُوعًا مَعَ بَقَاءِ الصَّدَقِ وَالْكِيفِ، أَيُّ الْإِيجَابِ وَالسَّلْبِ هَذَا عِنْدَ الْقَدَمَاءِ، وَمَعَ بَقَاءِ الْكَمِّ فِي الْمَذْهَبَيْنِ وَعَيْنِ الْمَوْضُوعِ مَحْمُولًا وَنَقِيضَ الْحَمُولِ مَوْضُوعًا مَعَ مَحَافِظَةِ الصَّدَقِ وَمُخَالَفَةِ الْكِيفِ، نَحْوُ: كُلُّ لَاحِيَوَانٍ لَا إِنْسَانٍ فِي عَكْسِ نَقِيضِ قَوْلِنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَكُلُّ لَاحِيَوَانٍ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ فِي عَكْسِ نَقِيضِ الْقَوْلِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ. حَاشِيَةٌ. [٤] قَوْلُهُ: وَهُوَ أَنْ تُصَيِّرَ: بِصِيغَةِ الْخُطَابِ وَهُوَ مَنْ صَلَحَ لِلْخُطَابِ. عبيد. الْمُرَادُ مِنَ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ الْمَوْضُوعُ وَالْمَحْمُولُ فِي الذِّكْرِ وَالْعُنْوَانِ، فَلَا يَرَدُ مَا قِيلَ: أَنَّ الْمَوْضُوعَ ذَاتُ الْإِنْسَانِ مَثَلًا، وَالْمَحْمُولُ مَفْهُومُ الْحَيَوَانِ مَثَلًا، وَفِي الْعَكْسِ لَا يَكُونُ مَفْهُومُ الْحَيَوَانِ مَوْضُوعًا بَلْ ذَاتُهُ مَوْضُوعًا، وَكَذَا لَا يَكُونُ ذَاتُ الْإِنْسَانِ مَحْمُولًا بَلْ مَفْهُومُهُ، فَلَمْ يَكُنِ الْمَوْضُوعُ مَحْمُولًا وَلَا الْمَحْمُولُ مَوْضُوعًا، وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ مِنَ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ مَا هُوَ بِحَسَبِ الذِّكْرِ فَلَا يَرَدُ؛ لِأَنَّ الْمَوْضُوعَ فِي الذِّكْرِ لَفْظُ الْإِنْسَانِ، وَهُوَ مَحْمُولٌ فِي الْعَكْسِ، وَالْمَحْمُولُ فِي الذِّكْرِ لَفْظُ الْحَيَوَانِ وَهُوَ مَوْضُوعٌ فِي الْعَكْسِ. **يَكْرُوزِي:** (هُوَ أَنْ يُصَيِّرَ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، لِأَنَّ الْعَكْسَ يُطْلَقُ عَلَى مَعْنَيْنِ: عَلَى الْقَضِيَّةِ الْحَاصِلَةِ مِنَ التَّبْدِيلِ الْمَذْكُورِ، وَعَلَى نَفْسِ التَّبْدِيلِ فَلَوْ لَمْ يَشْدَدْ صَارَ مَعْنَى ثَالِثًا.

الْمَوْضُوعَ مَحْمُولًا وَالْمَحْمُولَ مَوْضُوعًا مَعَ بَقَاءِ السَّلْبِ وَالْإِيجَابِ [١]،

بَيِّنْهُ بِهَذِهِ الْمَثَلِ الْمَعْرُوفِ:

وَالصِّدْقَ وَالْكَذِبَ بِحَالِهِ [٢]، وَالْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ لَا تَنْعَكُسُ [٣] كُلِّيَّةٌ؛

بَيِّنْهُ بِهَذِهِ الْمَثَلِ:

[١] قوله: مع بقاء السلب والإيجاب: أي إن كان الأصل سالبا فالعكس سالب، و إن كان الأصل موجبا فالعكس أيضا موجب، والأولى أن يقول: مع بقاء الإيجاب والسلب. عبيد. يعني إن كانت القضية في الأصل سالبة يجب أن يكون عكسه أيضا كذلك، و إن كانت في الأصل موجبة يجب أن يكون عكسه أيضا كذلك ليتمكن الصدق والكذب. [٢] قوله: والصدق والكذب بحاله: أي كما كان في الأصل. عبيد. إنما اعتبر الصدق لأن العكس لازم القضية وصدق المزوم مع كذب اللازم محال. مير. أقول: اتفق المدرسين والمصحيحين لهذا الكتاب حتى الشيخ عبد القادر وكتب بقلمه زيادة لفظ الكذب من سهو الناسخين لأن بقاء الكذب غير لازم كما في قولنا: كل حيوان إنسان فإنه كاذب وعكسه بعض الإنسان حيوان صادق آه يقول الفقير: العجب من هؤلاء حيث لم يطالعوا شرح التفتازاني حيث قال: إن صدق الأصل صدق العكس و إن كذب العكس كذب الأصل كما هو شأن اللزوم لا إن كذب الأصل كذب العكس كما فهم، وهؤلاء المذكورون فهموا ذلك، ثم قال: أو نقول: معناه أن مجموع التصديق والتكذيب لا أن واحد منهما يكون بحاله فكون المجموع بحاله يراد به كون التصديق بحاله فمع هذا كيف تجاسر هؤلاء على الحكم بالسهو. عبيد. [٣] قوله: لاتنعكس: أقول: العكس لكونه لازما من لوازم القضية يجب أن يكون مطردا جاريا في جميع المواد ولا يكون لخصوصية المادة مدخل فيه، إذا عرفت هذا فلو قلنا: عكس الموجبة موجبة كلية لم يكن مطردا لأنه في صورة كون الموضوع خاصا والمحمول عاما نحو: كل إنسان حيوان لم يصدق الكلي أي كل حيوان إنسان، و إن كان في صورة مساوات الموضوع والمحمول نحو: كل إنسان ناطق يصدق الكلية نحو: كل ناطق إنسان وكذا في صورة كون الموضوع عاما من المحمول نحو: كل حيوان إنسان يصدق العكس الكلي أيضا نحو: كل إنسان حيوان لأن بقاء الكذب غير لازم في العكس. عبيد.

يكروزي: أي يجعل (الموضوع) في الذكر أو ما يقوم مقامه من الشرطية وهو المقدم (محمولا والمحمول) أو ما يقوم مقامه من الشرطية وهو التالي (موضوعا مع بقاء السلب والإيجاب بحاله والتصديق والتكذيب بحاله) أما الأول فلأن قولنا: كل إنسان ناطق لا يلزمه السلب أصلا، وقولنا: لاشئ من الإنسان بحجر لا يلزمه الإيجاب أصلا، وأما الثاني فمعناه إن صدق الأصل صدق العكس، و إن كذب العكس كذب الأصل كما هو شأن اللزوم.

موجبة كلية صادقة. موجبة كلية كاذبة.
 إِذْ يَصْدُقُ قَوْلُنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، وَ لَا يَصْدُقُ كُلُّ حَيَوَانٍ إِنْسَانٌ [۱]،

أي موجبة جزئية. هذا هو المادة التي يكون المحمول فيها أعم من الموضوع.
 بَلْ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً [۲]؛ لِأَنَّا إِذَا قُلْنَا: كُلُّ إِنْسَانٍ حَيَوَانٌ، يَصْدُقُ قَوْلُنَا:

أي في أصل القضية اجتمع الموضوع مع المحمول.
 بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانٌ، فَإِنَّا نَجِدُ الْمَوْضُوعَ شَيْئًا مَوْصُوفًا بِالْإِنْسَانِ

وهو البعض الذي جمع فيه الموضوع في أصل القضية.
 وَالْحَيَوَانُ، فَيَكُونُ بَعْضُ الْحَيَوَانِ إِنْسَانًا، وَالْمُوجِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ تَنْعَكِسُ

لأنه اجتمع الموضوع والمحمول في بعض الأفراد في أصل القضية.
 جُزْئِيَّةً بِهَذِهِ الْحُجَّةِ أَيْضًا، وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ كُلِّيَّةً؛ وَذَلِكَ بَيْنَ

أي لاجابة إلى دليل كما في ما سبق.
 بِنَفْسِهِ؛ فَإِذَا صُدِّقَ لِأَشْيَاءَ مِنَ الْإِنْسَانِ بِحَجَرٍ يَصْدُقُ لِأَشْيَاءَ مِنَ الْحَجَرِ

[۱] مع أن العكس من لوازم القضية فيجب أن يكون جاريا في جميع المواد بلا خصوصية مادة.
 عبيد. [۲] قوله: بل تنعكس جزئية: بدانکه صدق اصل را صدق عکس ضروري ست، زیرا که عکس لازم بود مر قضیه را، و از صدق ملزوم صدق لازم لازم آید، و از کذب ملزوم کذب لازم لازم نیست، زیرا که گاه لازم عام باشد از ملزوم، و از کذب خاص کذب عام لازم نمی آید، چنانچه می گویم: لو کان هذا الشئ إنسانا کان حیوانا، لکنه ليس بإنسان پس لازم نیست که حیوان هم باشد، نعم از کذب لازم کذب ملزوم لازم است، چنانچه قول ما: هر حیوان انسان است کاذب بود و عکس آن بعض انسان حیوان است صادق است، و ازین رو بعضی گفته اند: در تعریف عکس مع بقاء صدق بحاله و لفظ کذب را نیاورده اند، بدانکه معنی صدق این نیست که هر دو صادق باشد در واقع، بلکه باین معنی که اگر اصل صادق باشد عکس آن هم صادق بود، پس تعریف عکس بر عکس قضایا کاذبه هم صادق می آید، مثل: کل حمار فرس إذ عکسه بعض فرس حمار، و بدانکه قضایا منفصله و اتفاقات خاصه را اگرچه عکس است لکن مفید نبود، لهذا گفته اند: که اینها را عکس نافع نیست، زیرا که انفصال و اتفاق در عکس معنی جدید فائده نمی دهد، مثلاً: العدد إما زوج أو فرد، و معنی إن کان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق در عکس آن متبدل نمی گردد، بلکه همان انفصال یا اتفاق است، و اما اتفاقیات عامه پس عکس آنها در حقیقت چه رو است ترکیب آن از مقدم محال و تالی صادق پس هنگام عکس کاذب گردد کما نقول: لو کان اللاشئ موجود کان الإنسان ناطقا. ح.

بِإِنْسَانٍ^[١]، وَالسَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ لَا تَنعَكِسُ لُزُومًا^[١]

[١] وكذا إذا فرض صدق قولنا: لاشئ من الإنسان بناطق، ولو كان كاذبا في الواقع صدق قولنا: لاشئ من الناطق بإنسان، وذلك لأن العكس والتناقض من الأحكام العامة للقضايا يعني لا تختص بالصوادق منها فافهم. عبيد. [٢] لا يقال: قد مر أن العكس من لوازم الأصل فلاحاجة إلى قيد لزوما بل ينبغي أن يكتفي بقوله: لا تنعكس؛ لأننا نقول: لما كان بعض السوالب الجزئية تبدل جزئية فعلل المبتي قبل سماع الدليل ينكر ذلك الحكم، فقال: المصنف لزوما سدا لباب التوهم المذكور بأن ذلك العكس ليس بلازم فافهم. عبيد: أي لا يلزم أن تنعكس جزئية لأنه إذا كان الموضوع أعم من المحمول يصدق سلب الأخص عن بعض أفراد الأعم ولا يصح سلب الأعم عن بعض أفراد الأخص بدون الأعم لكن يصدق العكس في قولنا: بعض الإنسان ليس بحجر، وهو بعض الحجر ليس بإنسان. (بقية) **يكروزي:** لا أن كذب الأصل كذب العكس، كما فهم، أو نقول: معناه أن مجموع التصديق والتكذيب يكون بحاله لا أن كلا منهما يكون بحاله، وكون المجموع بحاله يرادبه كون التصديق بحاله إطلاقا للفظ على أحد محتملاته على التعين، و إذا عرفت مفهوم العكس فنقول: (الموجبة الكلية لا تنعكس كلية) لجواز أن يكون المحمول أعم من الموضوع وعدم جواز حمل الأخص على كل أفراد الأعم، (إذ يصدق قولنا: كل إنسان حيوان ولا يصدق) قولنا: (كل حيوان إنسان بل تنعكس جزئية) لوجوب ملاقات عنواني الموضوع والمحمول في الموجبة كلية كانت أوجزئية، و بالملاقات يصدق الجزئية من الطرفين (لأننا إذا قلنا: كل إنسان حيوان، فإننا نجد ذات الموضوع شيئا معينا موصوفا بالإنسان والحيوان) فيكون بعض الحيوان إنسانا (والموجبة الجزئية أيضا تنعكس جزئية بهذه الحجة) كما أشرنا، (والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك بين بنفسه) ولترده بيانا ونقول: إذا صدق سلب المحمول عن كل فرد من أفراد الموضوع، صدق سلب الموضوع عن كل فرد من أفراد المحمول؛ إذ لو ثبت الموضوع لشي من أفراد المحمول حصل الملاقاة بين الموضوع والمحمول في ذلك الفرد، وقد مر أن الملاقات تصحح الموجبة الجزئية من الطرفين وصدق الموجبة الجزئية من الطرفين ينفي السالبة الكلية من أحدهما (فإنه إذا صدق لاشئ من الإنسان بحجر صدق لاشئ من الحجر بإنسان) وإلا فبعض الحجر إنسان وبعض الإنسان حجر هذا خلف، أونضمها صغرى إلى قولنا: لاشئ من الإنسان بحجر حتى ينتج بعض الحجر ليس بحجر هذا خلف، (والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما) إذ لو كان لها عكس لزوما لصدق العكس في كل موضع صدق الأصل وليس كذلك (لأنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق عكسه) أي بعض الإنسان ليس بحيوان وإنما قال لزوما لجواز صدق عكسه أحيانا بخصوص المادة نحو صدق بعض الحجر ليس بإنسان وبعض الإنسان ليس بحجر.

مبتداً. خبر. مركب. المراد من الأقوال ما فوق الواحد. وإن كانت كاذبة في الواقع.

الْقِيَاسُ [١] قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَقْوَالٍ مَتَى سَلِمَتْ لَزِمَ

(بقية) ولهذا قيد المصنف بقوله: لزوماً. اعلم أن ههنا سؤال وهو أن المصنف قال: فيما سبق أن الموجبة الكلية لا تنعكس كلية ولم يقيد بقوله: لزوماً مع أن في صورة مساوات الموضوع والمحمول تنعكس الموجبة الكلية كلية، كقولنا: كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان، وقال: ههنا السالبة الكلية لا تنعكس لزوماً مع أن الموجبة الكلية والسالبة الجزئية سيان في الانعكاس في بعض المواد، وعدم الانعكاس في بعضها، وأجاب عنه المصحح عبد القادر: بأن المراد بالعكس ههنا العكس اللغوي فلذا قيد بقوله: لزوماً، وإلا فالعكس المنطقي ليس إلا لازماً. أقول: إرادة العكس اللغوي في المسائل الاصطلاحية بعيد جداً، كيف ولم يوجد من المعنى اللغوي عين ولا أثر في الكتاب، فالوجه أن الموجبات الكلية المنعكسة لما كانت في غاية القلة لم يقيد عكسها بقوله: لزوماً بل نفى العكس بالمرّة، وأما السوالب الجزئية المنعكسة فكثيرة جداً، فلذا لم ينف عكسها بالمرّة بل قيدها بقوله: لزوماً فتدبر. عبيد. لزوماً إشارته بدان است كه سالبه جزئيه در بعض مواد منعكس مي گردد چنانچه بعض الإنسان ليس بحجر أن بعض الحجر ليس بإنسان، هر دو صادق اند. حاشية. فائدة: بعض از أحكام قضایا عكس نقيض است وآن گردانیدن نقيض جزء أول را ثاني ونقيض ثاني را أول بإبقاء صدق وكيف نرد قدمات، أما نرد متأخرين پس گردانیدن نقيض ثاني را بجاي اول وعين أول را بجاي ثاني بالمخالفت أصل وعكس در كيف، يعني إيجاب وسلب وموافقت در صدق، پس كل إنسان حيوان عكسش لاشئ مما ليس بحيوان بإنسان، ومعتبر أول است نحو: ما ليس بحيوان ليس بإنسان على طريق الموجبة المعدولة در عكس كل إنسان حيوان وحكم موجبات در عكس نقيض حكم سوالب است در عكس مستوي وچنانچه موجه كليه باين عكس بنفسها منعكس مي گردد، وموجه جزئيه أصلاً منعكس نمي شود، وعكس سالبه كليه ياجزئيه سالبه جزئيه مي آيد. [١] قوله: القياس: وهو في اللغة المساوات إنما سمي القياس قياساً لأنه يحصل به النتيجة مساوية للمقدمتين في الصدق، القياس آه المقصد الأعلى من الإصطلاحات المذكورة هو القياس لأنه المقصد الأعلى من المنطق هو الإيصال إلى المجهولات والقياس موصل إلى المجهول التصديقي الذي هو أشرف المقاصد فيكون هو المقصد الأعلى. حاشية. (بقية)

يكروزي: واعلم أنه إنما لم يذكر عكس النقيض مع أنه من جملة أحكام القضايا لعدم استعماله في العلوم والانتاجات، كما سيجي من أن الانتاج بواسطة عكس نقيض القضية لا يسمى قياساً، بخلاف الانتاج بالعكس المستوي لرعاية حدود القضية فيه. فإن قلت: إذا كان كذلك فلم ذكره في المطولات وطولو أحكاماً تطويلاً يكاد يمتنع عن الإحاطة والظبط، قلت: لأن له فائدة في بيان صدق القضية بواسطة صدق عكس نقيضها كذا قالوا، مع أن الشيخ كثيراً ما يستنتج بعكس النقيض في كتبه الحكمية كما لا يخفى على متبعيه ومبتغيه. الباب الرابع في مقاصد التصديقات وهو باب القياس فشرح في تعريفه وتقسيمه (القياس) وهو (قول) جنس (مؤلف من أقوال) يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة المستلزمة لعكسها مثلاً والمراد بالأقوال ما فوق الواحد ضرورة تأليف القياس من المقدمتين (متى سلمت) صفة أقوال إشارة إلى أن كونها مسلمة في نفس الأمر ليس بشرط لتسميتها قياساً فيتناول التعريف القياس الكاذب المقدمات أيضاً. (لزم) يخرج الاستقراء الغير التام والتمثيل فإنهما وإن سلما لكن لا يستلزمان المقصود لكونهما ظنيين. قوله:

أي لذات الأقوال لكن مع هيئة الاجتماع.

عَنْهَا لِدَاتِهَا ^[١] قَوْلٌ آخَرُ ^[٢]

(بقية) القياس في اللغة المساوات، وفي الاصطلاح قول مؤلف آه فان قيل: أي مناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي. قلنا: نتيجة القياس مساوية للمقدمتين في الصدق وعدمه فتوجد المناسبة بينهما. حاشية. القياس آه إنما سمي القياس قياساً لأنه يجعل النتيجة المجهولة مساوية للمقدمتين في المعلوماتية، يعني كما كانت المقدمتان معلومتين كذلك تكون النتيجة معلومة، فمسمى السبب باسم المسبب لأن القياس هو المساوات. ح. ع. القياس آه. فإن قيل: أن تعريف القياس غير جامع لأن قولنا: زيد يطوف بالليل، ينتج فهو سارق، فيكون قياساً مع أنه ليس بمركب من أقوال بل قول واحد. قلنا: تعريف القياس جامع لأن المركب أعم من أن يكون مركباً بالقوة أو بالفعل وهذا القول أيضاً مركب بالقوة؛ لأن تقديره زيد يطوف بالليل، وكل من يطوف بالليل فهو سارق فزيد سارق، فالكبرى مطوية تدبر. ح. القياس قول مؤلف ذكر المؤلف ليعتلق الجار والمجرور به أي قولنا: من أقوال، وإلا فلاحاجة إلى ذكره لإغناء القول عنه آه. فلفظ القول جنس شامل لجميع الأقوال، وقوله: من أقوال فصل يخرج القضية الواحدة المستلزمة لعكسها أو عكس نقيضها، كقولنا: كل إنسان حيوان المستلزم لقولنا: بعض الحيوان إنسان. وقوله: متى سلمت آه لإدخال قياس كاذبة المقدمات، نحو: قولنا: كل إنسان حجر، وكل حجر جماد، ينتج كل إنسان جماد؛ لأن الصغرى وإن كانت كاذبة لكنها متى سلمت لزم عنها وعن قرينتها قول آخر. ^[١] قوله: لذاتها: آه احتراز عن القياس المساوات، هو الذي يكون متعلق بمحمول الصغرى فيه موضوعاً في الكبرى، كقولنا: الإنسان مساو للناطق، والناطق مساو للضاحك؛ فإنه مستلزم لقولنا: الضاحك مساو للإنسان لكن لالذاتها بل بواسطة مقدمة أجنبية، وهو قولنا: كل مساوي للمساوي للشيء مسار لذلك الشيء، ثم اعلم أن مدار صحة هذا القياس وصدق نتيجته على صدق المقدمة الأجنبية، كما في المثال المذكور؛ لأن كل مساوي للمساوي للشيء مساو لذلك الشيء مقدمة صادقة، وأما إذا كانت المقدمة الأجنبية غير صادقة فالقياس غير صحيح، كما يقال: الإنسان مبائن للفرس، والفرس مبائن للناطق، فلا يصح أن يقال: الإنسان مبائن للناطق؛ لأن مبائن مبائن الشيء لا يلزم أن يكون مبائن لذلك الشيء. وللقياس المساوات صور أخرى صادقة أو كاذبة فليطلب من المطولات وقد طولنا الكلام فيه لأجل ضرورة فهم المبتدئين. عبيد. ^[٢] قوله: آخر: أي مغائر للقولين المذكورين لإخراج مجموع زيد كاتب وزيد شاعر المستلزم لأحدهما مع أنه ليس بقياس. قوله: متى سلمت آه: إشارة إلى أن القياس ليس بلازم أن يكون مقدماته مسلمة في نفسها بل يلزم أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، فيدخل في القياس القياس الصادق (بقية)

يكروزي: (عنها) يخرج المقدمتين المستلزميتين لإحدى هما فإنهما لا يلزم عنهما إذ ليس للأخرى دخل فيها. قوله: (لذاتها) احتراز عن مثل قياس المساوات؛ فإن استلزامها بواسطة مقدمة أجنبية حيث تصدق يتحقق الاستلزام كما في المساوات والظرفية وحيث لا تصدق فلا يتحقق كما في النصفية والرابعة وغيرهما، وأيضاً فيه احتراز عن مثل قولنا: جزء الجوهر ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر المنتج لقولنا: جزء الجوهر جوهر؛ فإنه بواسطة عكس نقيض الكبرى أعني قولنا: كل ما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فهو جوهر (قول آخر) هو النتيجة ومعنى أخريتها أن لا يكون إحدى مقدمتي

وَهُوَ إِمَّا اقْتِرَانِيٌّ ^{أي القياس} [١]، كَقَوْلِنَا: كُلُّ جِسْمٍ مُرَكَّبٌ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ مُخَدَّثٌ، ^{هذه صغرى} ^{هذه كبرى}

فَكُلُّ جِسْمٍ مُخَدَّثٌ، وَإِمَّا اسْتِثْنَائِيٌّ [٢]، كَقَوْلِنَا [٣]: إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ

مُؤَنَّثٌ سَمَاعِيٌّ فَلَذَا أَنْتَ الْمُسْتَدَالِيَّةُ.

طَالَعَةٌ، فَالنَّهَارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّ النَّهَارَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ، فَالشَّمْسُ لَيْسَتْ بِطَالَعَةٍ.

(بقية) المقدمات والكاذب المقدمات، كقولنا: الإنسان حجر، وكل حجر جهاد، فكل إنسان جهاد. شيخ. قوله: لذاها الضمير راجع إلى الأقوال، ولو قال: لذاته بتذكير الضمير يارجاعه إلى القول المؤلف لكان أولى كما في عبارة السلم وغيره، وذلك ليدل على مدخلية الصورة والتأليف في الانتاج كما هو الحق؛ لأن الانتاج لا يكون من مجرد المادة فافهم. [١] قوله: وهو إما إقتراني: وهو في اللغة منسوب إلى الاقتران بمعنى نزديك شدن، وفي الاصطلاح ما لا يكون النتيجة ولا نقيضها مذكورة بالفعل، أي بالهيئة الاجتماعية بل مذكورة فيه بالقوة، و إنما سمي اقترانيا لكون الحدود الثلاثة مقترنة فيه، يعني الأصغر والأوسط والأكبر بأن لا يتوسطها حرف الاستثناء. شيخ. [٢] قوله: إما استثنائي: نحو: قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ والمقدمة الاستثنائية مطوية يعني الفساد منتف، فتعدد الآلهة أيضا منتف، وهو في اللغة منسوب إلى الاستثناء، وفي الاصطلاح ما يكون النتيجة أو نقيض النتيجة مذكورة فيه بالفعل، و إنما سمي استثنائيا لاشتماله على لكن وهو حرف الاستثناء عند المنطقين؛ لأنه كان في الشرطية تعليقا والآن صار تنجيذا. حاشية. [٣] قوله: كقولنا: إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، لكن النهار ليس بموجود، فالشمس ليست بطالعة، هذه شرطية موضوعة بمترلة صغرى في الاقتران لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة، هذه مقدمة استثنائية موضوعة بمترلة الكبرى في القياس الاقتراني، تفصيله أن استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم؛ لأن التالي لازم وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، بخلاف استثناء نقيض المقدم فإنه لا ينتج نقيض التالي لجواز أن يكون اللازم أعم، وانتفاء الأخص لا يستلزم انتفاء الأعم كالإنسان الملزوم للماشي بالقوة؛ فإن انتفاء الإنسان لا يستلزم انتفاء الماشي بالقوة لوجوده في الفرس والبقر والغنم، فإذا قلنا: إن كان هذا إنسانا فهو ماش بالقوة، لكنه ليس بإنسان، فلا ينتج أنه ليس بماش بالقوة، و إنما استثناء عين المقدم فينتج عين التالي؛ لأن المقدم ملزوم و وجود الملزوم ملزوم لوجود اللازم، بخلاف استثناء عين التالي؛ فإنه لا ينتج عين المقدم لجواز أن يكون التالي أعم ووجود العام لا يستلزم وجود الخاص، كقولنا: إن كان هذا إنسانا، فهو حيوان، لكنه حيوان لا ينتج فهو إنسان؛ لجواز كونه فرسا أو بقرا فافهم. وسيأتي تفصيل ذلك. حاشية. وعبيد.

يكروزي: القياس الاقتراني من الصغرى والكبرى، أو الاستثنائي من الشرطية أو الرفعية أو الوضعية، و إما أن لا يكون جزءا من إحدى المقدمتين فغير ملتزم و إنما شرط الأخيرة إذ لولاها لكان إما هديانا أو مصادرة على المطلوب مشتملة على الدور المهروب عنه فإن قلت القضية المركبة المستلزمة لعكسها أو عكسها نقيضها يصدق

وَالْمُكَرَّرُ^[١] بَيْنَ مُقَدِّمَتَيْ^[٢] الْقِيَاسِ فَصَاعِدًا^[٣] يُسَمَّى حَدًّا أَوْسَطًا^[٤]،

لأنه في الغالب يكون أخص وأخسر وأقل أفرادا فيكون أصغر.

وَمَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ يُسَمَّى حَدًّا أَصْغَرَ^[٥]،

[١] قوله: والمكرر آه: أقول: ههنا سوال وهو أن تكرر الحد الأوسط لا يستقيم إلا في شكل الثاني والثالث لكون الحد الأوسط محمولا في المقدمتين في الثاني فيراد به الوصف فيهما وموضوعا في الثالث فيراد به الذات فيهما فيوجد التكرار فيه، وأما في الشكل الأول فهو محمول في الصغرى فيراد به الوصف وموضوع في الكبرى فيراد به الذات فأين التكرار، وكذا في الشكل الرابع فإنه بعكس الأول، والجواب عنه أن المراد التكرار صورة أي بحسب التعبير والعنوان وهو موجود في الأشكال كلها. عبيد. [٢] قوله: بين مقدمتي القياس فصاعدا: كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم، وكل جسم مركب، فكل إنسان مركب، وهذا القياس عند التحليل يرجع إلى القياسين كما لا يخفى.

[٣] فقوله: فصاعدا إنما هو بالنظر إلى ظاهر الصورة. عبيد. [٤] قوله: يسمى حدا أوسط: سمي حدا لوقوعه في نهاية الطرفين، وأوسط لتوسطه بين موضوع المطلوب كالجسم مثلا، وبين محموله وهو المحدث مثلا في قولنا: كل جسم مركب، وكل مركب محدث، فكل جسم محدث. حاشية مع عبيد. [٥] قوله: أصغر: أي تسمية الشيء باسم المشبه به الذي هو أقل أجزاء وههنا الأصغر أقل أفرادا، والأجزاء والأفراد متشابهة في الكثرة والقلة والكل والكلي متشابهان في الوحدة، وقيل: إن الموضوع في الأغلب أخص من المحمول، والأخص أقل أفراد فيكون أصغر. فإن قيل: لأي جهة قال: أصغر ولم يقل: أقل مع أن القلة يجيء في ذي الأفراد والصغرية يجيء في ذي الأجزاء. (ببقية)

بكروزي: عليها التعريف ولا يسمى قياسا، قلت: لانسلم فإنها لا يسمى أقوالا بل قولاً واحدا مركبا من أقوال كذا أجابوا. (وهو) أي القياس قسمان لأنه (إما إقتراني) إن لم يكن النتيجة أونقيضها مذكورة فيه بالفعل صورة، (كقولنا: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف محدث، فكل جسم محدث) وهو ليس بمذكور في القياس بالفعل لانفسه ولانقيضه بل بالقوة لذكر مادته دون صورته، (و إما استثنائي) إن كانت النتيجة أونقيضها مذكورة فيه بالفعل، (كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة) النتيجة (وهو النهار موجود) مذكورة فيه أي بصورتها (أو) نقول: (لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة) فنقيض النتيجة أي الشمس طالعة، ولما فرغ من تعريف القياس وتقسيمه إلى قسمين شرع في تقسيم كل من القسمين وأحكامه، فالقياس الإقتراني مشتمل على حدود ثلاثة: موضوع المطلوب ومحموله والمكرر بينهما في المقدمتين فنقول: (والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا أوسط) لتوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال المذكور (وموضوع المطلوب يسمى حدا أصغر) لأنه في الغالب أقل أفرادا من المحمول فيكون أصغر.

أي محمول المطلوب.

لأن المحمول يكون في الأغلب أعم والأعم أكثر أفرادا فيكون أكبر.

وَمَحْمُولُهُ ^[١]، يُسَمَّى حَدًّا أَكْبَرَ، وَ الْمُقَدِّمَةُ الَّتِي فِيهَا الْأَصْغَرُ تُسَمَّى

لاشتمالها على الأصغر.

و هو محمول المطلوب. لاشتمالها على الأكبر.

الصُّغْرَى ^[٢]، وَ الْمُقَدِّمَةُ الَّتِي فِيهَا الْأَكْبَرُ تُسَمَّى الْكُبْرَى ^[٣]، وَ هَيْئَةُ

أي اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا.

و المناسبة مع المعنى اللغوي ظاهرة.

التَّأْلِيفُ ^[٤] مِنَ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى تُسَمَّى شَكْلًا،

(بقية) قلنا: نحن ننزل الأفراد بمنزلة الأجزاء، وكذا قوله: يسمى حدا أكبر في الاعتراض والجواب. حاشية. قوله: حدا أصغر: إنما سمي حدا لأن الحد في اللغة الطرف، ولا شك أن الموضوع واقع في الطرف الصغرى، إنما سمي أصغر لأن الأصغر عبارة عن أقل الأجزاء، ولا شك أن الموضوع أقل أفرادا غالبا؛ لأن المبتدأ ذات والخبر وصف وحال من أحوالها وهو عام؛ لأن الوصف مفسر باسم دال على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها، و إنما قيد غالبا لأنه يجوز أن يكون موضوع المطلوب مساويا للمحمول نحو كل إنسان ناطق لكن الغالب أن يكون أخص منه نحو الإنسان حيوان. شيخ. [١] أي محمول المطلوب؛ لأن المحمول في الأغلب أعم، والأعم أكثر أفرادا فيكون أكبر. واعلم أن معنى القضية والمقدمة في هذه المباحث واحد، إلا أنه جرت عادة المنطقين بأنهم يسمون القضية الواقعة جزء القياس مقدمة، ولا يطلقون لفظ القضية، وهذا أمر اصطلاحى. [٢] قوله: الصغرى: وهي في اللغة ذات موصوفة بوصف الصغارة وفي الاصطلاح عبارة عن المقدمة التي فيها الحد الأصغر وتسميتها بالصغرى لأن فيها ذات الأصغر. [٣] تسمى الكبرى وهي في اللغة ذات موصوفة بوصف الكبير، وفي الاصطلاح عبارة عن المقدمة التي فيها الحد الأكبر، و إنما سميت كبرى لاشتمالها على ذات الأكبر. ملا شيخ. الكبرى والصغرى من صيغ النسبة أي ذات الأصغر وذات الأكبر للاشتمال عليهما. عبيد. قوله: الكبرى: من قبيل تشبيه الجزئيات بالأفراد فلا يرد أن الأكبر ما يكون أجزائه كثيرة ولا أجزاء ههنا ليكون أكبر. ح. [٤] قوله: و هيئة التأليف: أي اقتران الصغرى بالكبرى يسمى شكلا، أقول: الشكل في اللغة هيئت وبيكر، وما قال عبد القادر: أن الشكل في اللغة هو الهيئة الحاصلة للجسم من احاطة الحد الواحد كالجسم الكروي أو الحدود كنصف الكرة أو المثلث وغيرها فيدل على عدم علمه باللغة العربية؛ لأن المعنى المذكور معنى حكمي خاص كما هو المذكور في كتب الحكمة، وفي الاصطلاح عبارة عن الهيئة التأليفية الحاصلة بانضمام الصغرى مع الكبرى مع وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين والمناسبة مع المعنى اللغوي ظاهر. عبيد. يكروزي: (ومحموله يسمى حدا أكبر)؛ لأنه في الغالب أكثر أفرادا (والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى؛ لأنها ذات الأصغر وصاحبه. (والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى)؛ لأنه ذات الأكبر ومشتملة عليها. (وهيئة التأليف من الصغرى والكبرى تسمى شكلا) تشبيها لها بالهيئة الحسية الحاصلة من إحاطة

أي الحد الأوسط.

و الحصر فيها قيل: عقلي، وقيل: استقرائي.

وَالْأَشْكَالُ أَرْبَعَةٌ^[١]؛ لِأَنَّ الْحَدَّ الْأَوْسَطَ^[٢]، إِنْ كَانَ مَحْمُولًا فِي

الصُّغْرَى وَمَوْضُوعًا فِي الْكُبْرَى فَهُوَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ^[٣]، وَإِنْ كَانَ

أي الصغرى والكبرى.

مَحْمُولًا فِيهِمَا فَهُوَ الشَّكْلُ الثَّانِي^[٤]،

[١] قوله: أربعة: والحصر فيها قيل: عقلي، وقيل: استقرائي. اعلم أن تربيعة القسمة إنما هو مختار المتأخرين، وأما المتقدمون حتى الشيخ في الشفاء فقد ثلثوا القسمة وكانهم لم يلتفتوا إلى الشكل الرابع وأسقطوه عن درجة الاعتبار لبعده عن الطبع جدا ولمخالفته للشكل الأول الذي هو المعيار جدا. عبيد. [٢] قوله: لأن الحد: الذي هو واسطة في ثبوت الأكبر للأصغر. [٣] قوله: فهو الشكل الأول: قدمه لأنه موافق للطبع بدهي الإنتاج، وإنما سمي الشكل الأول أولا؛ لأنه أشرف الأشكال لأنه بدهي الإنتاج. ح. أولا لوروده على نظم الطبع وبقاء مقدمتيه على ما كانتا عليه يعني لا يحتاج إلى عكس ولا ارتداد بخلاف البواقي كما سيأتي، ولكونه منتجا للمحصورات الأربع دون البواقي وشرط انتاجه إيجاب الصغرى وكلية الكبرى، ولظهوره لم يتعرض المصنف له وتعرض إلى ضروره المنتجة إشارة إلى أنه بدهي الإنتاج فكأنه لا يحتاج إلى شرط. ح. إنما سمي أولا لأنه مطابق لنظم الطبع لأن الطبع يقتضي لأن يكون الأول الأصغر ثم الأوسط ثم الأكبر. [٤] قوله: الشكل الثاني: وإنما سمي الشكل الثاني لأنه يشبه الشكل الأول في أشرف مقدمتيه وهي الصغرى لاشتغالها على موضوع النتيجة ووجه الشبه أن الحد الأوسط محمول فيهما.

يكروزي: الحد الواحد أو الحدود بالمقدار. (والأشكال أربعة؛ لأن الحد الأوسط إن كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول)؛ لأنه بديهي الإنتاج وارد على نظم الطبعي، فإن الطبيعية مجبولة على الانتقال من الشيء إلى الواسطة التي يقتضي حكمه حكم المطلوب، (و إن كان بالعكس) أي موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى (فهو) الشكل (الرابع) كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، فبعض الحيوان ناطق، (و إن كان موضوعا فيهما فهو) الشكل (الثالث) كقولنا: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، فبعض الحيوان ناطق، (أو محمولا فيهما فهو) الشكل (الثاني)، كقولنا: كل إنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بحيوان، فلا شيء من الإنسان بفرس، وإنما كان هذا ثانيا وما قبله ثالثا؛ لأن هذا يشارك الأول في أشرف مقدمتيه وهي الصغرى لاشتغالها على موضوع المطلوب وذلك يشاركه في أخس مقدمتيه وهي الكبرى بخلاف الرابع؛ إذ لا شركة له أصلا مع الأول.

يعني عكس الشكل الأول.

وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا فِيهِمَا، فَهُوَ الشَّكْلُ الثَّالِثُ^[١]، وَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا

فِي الصَّغْرَى وَمَحْمُولًا فِي الْكُبْرَى، فَهُوَ الشَّكْلُ الرَّابِعُ^[٢].

[١] قوله: فهو الشكل الثالث: وإنما سمي بالثالث؛ لأنه مشابه للشكل الأول في الكبرى في كون الحد الأوسط موضوعاً فيهما والكبرى أحسن المقدمتين لاشتغالها على محمول النتيجة، نحو: كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق، فيرتد إلى الأول بعكس الصغرى، نحو: بعض الحيوان إنسان، وكل إنسان ناطق، فبعض الحيوان ناطق. [٢] قوله: الشكل الرابع: مثال الشكل الرابع قولنا: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، يرد بعكس الترتيب إلى الأول هكذا كل ناطق إنسان، وكل إنسان حيوان، ينتج كل ناطق حيوان، وينعكس بالعكس المستوي إلى قولنا: بعض الحيوان ناطق، وهي النتيجة المطلوبة فتدبر. نورالحكم مع زيادة. وأيضاً يرد إلى الشكل الأول بعكس المقدمتين يعني بعض الحيوان إنسان، وبعض الإنسان ناطق، ينتج بعض الحيوان ناطق، وهي النتيجة المطلوبة. عبيد. اعلم أن النسخ المتن في هذا المقام مختلفة ولكل نسخة وجه وجهه فالنسخة الموجودة روعي فيها ترتيب الأشكال فأورد الأول، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع، وما ذكر في شرح يكروزي راعي فيها الاختصار ومزيد البيان؛ فإنه ذكر بعد الأول، وإن كان بالعكس فهو الشكل الرابع وهذا هو الاختصار ثم ذكر الثالث؛ لكونه متصلاً بالرابع بلا فصل، فلما لم يبق إلا الثاني آخر الثاني، وإن كان أبعد عن الأول لإفضاء ضرورة الاختصار إلى ذلك وأما مزيد البيان، فبقوله: والشكل الرابع بعيد عن الطبع جداً، ثم ما طوى في تلك النسخة من حديث رد الشكل الثاني والثالث والرابع إلى الأول كما هو الموجود في النسخة الحاضرة، وإن كان فيه مزيد اختصار إلا أن النسخة الموجودة فيها توضيح ومزيد بيان لا يوجد في النسخة شرح يكروزي فتدبر. عبيد.

يكروزي: (فهذه هي الأشكال الأربعة المذكورة في المنطق)، والفرق بينهما بحسب الماهية والشرف قد مر، وبحسب الانتاج أن الأول ينتج المطالب الأربعة: الكليتين السالبة والموجبة، والجزئيتين السالبة والموجبة، والثاني ينتج السالبتين لا الموجبة، والثالث والرابع ينتجان الجزئيتين لا الكليتين، وبحسب الاشتراط فلأول بحسب كيف إيجاب الصغرى، والكم كلية الكبرى، وللثاني بحسب كيف اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب، والكم كلية الكبرى، وللثالث بحسب كيف إيجاب الصغرى، والكم كلية إحدى المقدمتين، وللرابع بحسب كيف والكم إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب مع كلية إحدى هما والبراهين في المطولات.

الذي هو الواقع على الوضع الطبيعي.

وَالثَّانِي^[١] يَرْتَدُّ إِلَى الْأَوَّلِ بِعَكْسِ الْكُبْرَى، وَالثَّالِثُ^[٢] يَرْتَدُّ إِلَى الْأَوَّلِ

لأنه مخالف للأول في الصغرى. لأنه مخالف للأول في المقدمتين. إنما احتاج إلى مزيد تكليف في رده إلى الأول لكونه أبعد منه.

بِعَكْسِ الصُّغْرَى، وَالرَّابِعُ يَرْتَدُّ إِلَيْهِ بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ^[٣]، أَوْ بِعَكْسِ

الذي هو أبعد الأشكال. من المشاغل الدنيوية وهذا اليوم نادر.

الْمُقَدِّمَتَيْنِ^[٤]، وَبَدِيهِیُ الْإِنْتَا جِ هُوَ الْأَوَّلُ، وَالَّذِي لَهُ عَقْلٌ سَلِيمٌ، وَطَبَعٌ

الذي يحصل النتيجة منه في أول الوهلة من دون احتياج إلى مزيد تفكير.

مُسْتَقِيمٌ^[٥] لَا يَحْتَاجُ^[٦] إِلَى رَدِّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ.

أي الشكل الأول.

[١] قوله: والثاني: ومن ارتداد الأشكال الثلاثة إلى الشكل الأول يفهم عدم كونها بدھية الانتاج، و

هو كما مر أن يصير الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً مع بقاء الصدق والكيف، نحو: كل إنسان

حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان، وينعكس الكبرى إلى قولنا: لا شيء من الحيوان بحجر، ينتج

لا شيء من الإنسان بحجر، وقس عليه. عبيد. [٢] قوله: والثالث: نحو: كل إنسان حيوان، وبعض

الإنسان ليس بأسود، وينعكس الصغرى إلى قولنا: بعض الحيوان إنسان، ينتج بعض الحيوان ليس

بأسود. عبيد. [٣] قوله بعكس الترتيب: بأن تجعل الصغرى موضع الكبرى، والكبرى موضع

الصغرى، فينتج القياس الحاصل بهذا العكس نتيجة تحصل النتيجة المطلوبة بعكسها، ولذا نحتاج بعد

تحصيل النتيجة السابقة إلى عكسها حتى تحصل النتيجة المطلوبة، ولنمثل لك مثلاً من الشكل الرابع

كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، فبعكس الترتيب يرجع إلى قولنا: كل ناطق إنسان، وكل

إنسان حيوان، ينتج من الأول كل ناطق حيوان، وبعد عكسها يحصل بعض الحيوان ناطق، وهو

المطلوب. عبيد. [٤] قوله: المقدمتين: نحو: كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان، فتعكس المقدمتين،

فنقول: بعض الحيوان إنسان، وبعض الإنسان ناطق، فبعض الحيوان ناطق. حاشية. [٥] قوله:

مستقيم: لا إغوجاج فيه بسبب الميل إلى الشهوات، والفرق بين العقل والطبع والنفس والروح

اعتباري فالشيء الواحد الذي يعبر عنه بأنا إذا نظر إلى أنه يحصل به تعقل الأشياء يسمى عقلاً، وإذا

نظر إلى أنه ينتقش فيه الأشياء يسمى طبعاً وذهناً، وإذا نظر إلى أنه يوافق الشيطان يسمى نفساً، (بقية)

يكروزي: (والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جداً) لمخالفة الأول القريب من الطبع الوارد على النظم

الطبعي في كلتا المقدمتين، (والذي له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج إلى رد الثاني إلى الأول)؛ لأنه لغاية

قربه من الأول ينقاد باستقامة الطبع للنتيجة من غير طلب رده إلى الأول بخلاف الثالث والرابع فإفهما

بعيدان عن الأول بالنسبة إليه، ولا شك أن مجموع الأشكال ترد في الحقيقة إلى الأول بل إلى أول الأول

بل إلى الضروري عن أول الأول كما علم في المطولات وكذا القياس الاستثنائي إلى الاقتراضي وبالعكس.

[١] فَنُورِدُهُ هَهُنَا لِيُجْعَلَ دُسْتُورًا وَمِيزَانًا يُنتَجُ مِنْهُ الْمَطَالِبُ كُلُّهَا، وَشَرْطُ
[٢] [٣] [٤] أَيِ يَجِيءُ.

إِتَّاجُهُ [٥] إِيْجَابُ الصُّغْرَى وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرَى، وَضُرُوبُهُ [٦] الْمُنْتَجَةُ [٧] أَرْبَعَةٌ:

أَيِ كَوْنِ الصُّغْرَى مُوجِبَةً مُطْلَقًا كَلِّيَّةً مُطْلَقًا مُوجِبَةً كَانَتْ أَوْ سَالِبَةً.

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ [٨]: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحَدَّثٌ، فَكُلُّ جِسْمٍ مُحَدَّثٌ.

يَتَضَرَّبُ بِمِيزَانٍ وَمِيزَانُهُ هُوَ الْكُبْرَى الْمَوْجِبَةُ الْكَلِّيَّةُ. هَذِهِ النُّتْجَةُ.

[١] قوله: فنورده: أي الشكل الأول دون باقي الأشكال؛ لأن وضع الكتاب على غاية الاختصار. عبيد.

[٢] قوله: دستوراً: أي قانوناً. هو الوزير الكبير الذي يرجع في أمور المملكة إلى ما يرسمه وليس بمراد

ههنا. [٣] قوله: وميزاناً: وإنما عطف الميزان عليه تنبيهاً على أن الدستور ليس بمعنى الوزير الكبير ههنا.

[٤] قوله: ينتج: أي النتيجة الموجبة والسالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وهي الضروب التي

سيجيء أمثلتها. عبيد. [٥] قوله: وشرط انتاجه: أي شرط انتاج الشكل الأول؛ لأنه لو لم يشترط إيجاب

الصغرى وكلية الكبرى يحصل الاختلاف في النتيجة الموجب للعقم أي عقم الشكل الأول، أما الأول

فلأنه يصدق قولنا: لاشيء من الإنسان بفرس وكل فرس حيوان، فالحق الإيجاب أي كل إنسان حيوان،

وإذا بدلنا الكبرى بقولنا: كل فرس صاهل كان الحق السلب أي لاشيء من الإنسان بصاهل، وأما الثاني

فلأنه يصدق كل إنسان حيوان، وبعض الحيوان فرس، فالحق السلب أي لاشيء من الإنسان بفرس، ولو

بدلنا الكبرى بقولنا: بعض الحيوان ضاحك، كان الحق الإيجاب أي بعض الإنسان ضاحك أي بالقوة. قال:

أقول. [٦] قوله: ضروبه: على الترتيب الأشرف فالأشرف كما لا يخفى. عبيد. [٧] قوله: المنتجة: إنما قيد

بقوله المنتجة لأن القياس يقتضي أن تكون ضروبه ستة عشر ضرباً الحاصلة من ضرب الصغريات

المحصورات الأربعة في الكبريات الأربعة كذلك إلا أن إيجاب الصغرى أسقط الثمانية الحاصلة من ضرب

السالبين الصغريتين في الكبريات الأربعة وكلية الكبرى أسقط الأربعة الأخرى الحاصلة من ضرب

الكبريتين الجزئيتين في الصغريتين الموجبتين. شيخ. [٨] قوله: الضرب: وإنما سمي كل واحد من هذه

الضروب ضرباً؛ لأن الضرب في اللغة النوع، وهو أيضاً أنواع للشكل الأول. وهو أن يكون المقدمتان

موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية، كالمثال المذكور في الكتاب، وهذا الضرب أشرف الضروب المنتجة؛

لأن الإيجاب أشرف من السلب والكلية أشرف من الجزئية، ولذا قدمه على سائرهما. حاشية، وعبيد.

يكروزي: (فنورده ههنا ليجعل دستوراً) أي مرجعاً يكتفي به (وينتج منه المطلوب وشرط انتاجه

إيجاب الصغرى وكلية الكبرى وضروبه المنتجة أربعة) والقياس يقتضي ستة عشر ضرباً حاصلة من

ضرب الصغريات المحصورات الأربع في الكبريات كذلك غير أن إيجاب الصغرى أسقط ثمانية

حاصلة من ضرب السالبين الصغريين في الكبريات الأربع، وكلية الكبرى أسقطت أربعة أخرى

حاصلة من ضرب الكبريين الجزئيين في الصغريين الموجبتين، فبقى أربعة أضروب الضرب الأول

موجبتان كليتان ينتج كلية. (كقولنا: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف محدث، فكل جسم محدث)

وهذه النتيجة المطلوبة.

وهي الكبرى سالبة كلية.

أي الضرب الثاني.

وَالثَّانِي^[١]: كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ^[٢]، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْمُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ، فَلَا شَيْءٌ

مِنَ الْجِسْمِ بِقَدِيمٍ.

[١] قوله: والثاني: أي الضرب الثاني ما يكون الصغرى موجبة كلية، والكبرى سالبة كلية، والنتيجة سالبة كلية؛ لأن النتيجة تابعة للأخس الأرذل. ح، عبيد. اعلم أن الضرب الأول لما كان مشتملا على الشريفين في النتيجة الإيجاب والكلية قدمه، والضرب الثاني مشتملا على شرف الإيجاب في النتيجة لكن قدم الثاني لأن الكلية ولو كانت سالبة أولى وأحرى بالاعتبار عندهم من الجزئية، ولو كانت موجبة لأن قواعد العلوم كليات فافهم. عبيد. فائدة: اعلم أن ههنا اتفق المنطقيون من أولهم إلى آخرهم أن نتيجة القياس تابعة في صفة الإيجاب التي هي أشرف من السلب وفي صفة الكلية التي هي أشرف من الجزئية لأخس المقدمتين و أرزلهما يعني إن كانت إحدى مقدمتي القياس موجبة والأخرى سالبة تكون النتيجة سالبة، وإن كانت إحدى مقدمتي القياس كلية والأخرى جزئية تكون النتيجة جزئية، وإن كانت إحدى مقدمتي القياس سالبة فالنتيجة تكسب السلب من السالبة، والجزئية من الجزئية، فتكون سالبة جزئية، والسرف في ذلك أن مقدمتي القياس لما كانتا جزئي القياس، ولكل منهما مدخل في تحصيل النتيجة فيجب مراعات التوازن بينهما في تحصيل النتيجة، والمقدمة الشرفي يكفيها شرافتها الذاتية فلو كانت النتيجة تابعة لها أيضا فالتوازن بينهما بالكلية فاتبعوا النتيجة للأخس منهما ليحصل التوازن بين المقدمتين ففي إحدى هما الشرف الذاتي وفي الأخرى موافقة المطلوب وهو النتيجة لها، وهذا بحسب الجلي من النظر، وأما النظر الدقيق فيختفي أن شرف النتيجة من كل الوجوه تابع لشرف كلتا المقدمتين اللتين لهما مدخل فيها من كل الوجوه؛ لأن شرف المعلول تابع لشرف العلة فإذا فات الشرف الكلي في إحدى المقدمتين فات الشرف المطلوب من كل الوجوه؛ لأن عدم جزء من العلة يستلزم عدم المعلول كما هو المعلوم من الحكمة فيفوت الشرف الكلي للمطلوب، فكان موافقة المطلوب النتيجة للأخس لازما بالضرورة ولهذا نظائر أخر حيث قالوا: أن المركب من المستقل وغيره غير مستقل؛ لأن استقلال الكل معلول لجميع أجزائه فإذا فات استقلال جزء واحد فات استقلال الكل لعدم علته، كذا قالوا: أن حرفية جزء واحد بمعنى احتياجه إلى الخارج يستلزم حرفية الكل بمعنى الاحتياج إلى ذلك الخارج فتدبر. عبيد. [٢] قوله: مؤلف: من الأجزاء التي لا يتجزى عند المتكلمين، أو من الهيولى والصورة عند الحكماء، وذلك في البسائط، وأما من الأجسام كما في مركبات العالم، والبسائط ثلاثة عشرة: كرة تسعة أفلاك وأربع عناصر، والمركبات هي المواليد الثلاثة أي الحيوان والنبات والمعدن. عبيد.

يكروزي: (والثاني) كليتان والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية، (كقولنا: كل جسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم، فلا شيء من الجسم بقديم).

[١] وهي الصغرى الموجبة الجزئية. وهي الكبرى الموجبة الكلية. وهي النتيجة.

وَالثَّالِثُ: بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحَدَّثٌ، فَبَعْضُ الْجِسْمِ مُحَدَّثٌ. ^{أي الضرب الثالث.}

[٢] أي الضرب الرابع. هي موجبة جزئية. هذه سالبة كلية.

وَالرَّابِعُ: ^[٢] بَعْضُ الْجِسْمِ مُؤَلَّفٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الْمُوَلَّفِ بِقَدِيمٍ، فَبَعْضُ الْجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ ^[٣]. وَالْقِيَاسُ الْاِقْتِرَانِيُّ ^[٤].

[١] قوله: والثالث: أي الضرب الثالث أن تكون الصغرى موجبة جزئية، والكبرى موجبة كلية، فالنتيجة موجبة جزئية؛ لأن النتيجة تابعة لأخس المقدمتين، ومثاله. [٢] قوله: والرابع: أي الضرب الرابع وهو أن يكون الصغرى موجبة جزئية، والكبرى سالبة كلية، فالنتيجة تتبع كلا الأرزلين؛ لأن النتيجة تابعة للأخس الأرزل، فهي سالبة جزئية، سلبها مأخوذ من الكبرى، وجزئيتها مأخوذ من الصغرى، أقول: لما لم يبق للضرب الرابع شرفاً في الإيجاب في النتيجة؛ لأن النتيجة سالبة جزئية أخره من جميع الضروب المنتجة وجعله رابعاً. عبيد. [٣] قوله: بقديم: لايتوهم متوهم أن بعض الجسم قديم لأنك قد سمعت أنه لا اعتبار للمفهوم المخالف في الانتاج. عبيد. [٤] قوله: الاقتراني: قيد بالاقتراني احتراز عن الاستثنائي؛ فإن أحكامه وأقسامه سيأتي عن قريب. أقول: لما بين المصنف أقسام القياس الاقتراني الكائنة في الحملية، أراد أن يبين أقسام الاقتراني الكائنة في الشرطية والمراد منه ما لا يكون تركيبه من الحمليات المحضة، أو من الحمليات والشرطيات وأقسامه خمسة؛ لأنه إما مركب من المتصلتين، أو مركب من المنفصلتين، أو من حملية ومتصلة، أو من حملية ومنفصلة، أو من متصلة ومنفصلة. مير.

يكروزي: (والثالث) موجبتان، والصغرى جزئية، ينتج موجبة جزئية كقولنا: (بعض الجسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، فبعض الجسم حادث. والرابع) موجبة جزئية صغرى، وسالبة كلية كبرى، ينتج سالبة جزئية، كقولنا: (بعض الجسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم، فبعض الجسم ليس بقديم). وإنما رتب هذا الترتيب باعتبار النتيجة، فالضرب الأول ينتج أشرف المحصورات، وهي الموجبة الكلية لاشتمالها على الشرفين الإيجاب والكلية، والثاني ينتج السالبة الكلية، وهي أشرف من الموجبة الجزئية، لأشرف الكلية لكونه من وجوه متعددة، ككونه شاملاً ومضبوطاً ومقصوداً ونافعاً في العلوم أزيد من شرف الموجبة الجزئية، والثالث ينتج موجبة جزئية وهي أشرف من السالبة الجزئية؛ لأن فيه شرفاً واحداً وهو الإيجاب، وليس في النتيجة الرابع شيء من الشرفين. (والقياس الاقتراني) خمسة أقسام من وجه آخر؛

[١]

وَ إِمَّا مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُتَّصِلَةٍ، كَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ^[٢]،

وَكُلُّ حَيَوَانٍ فَهُوَ جِسْمٌ، يَنْتِجُ كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ جِسْمٌ^[٣]،

وَإِمَّا مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ^[٤]، كَقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ^[٥]،

(بقية) أقول: وَجْهُ الْحَوَالَةِ إِلَى كِتَابِ السِّيدِ شَرْحِ إِيسَاغُوجِي أَنْ بَيَانَ نَتِيجَةَ التَّأْلِيفِ هُنَاكَ فِي الصَّفَحَاتِ وَهَهُنَا الْبَيَاضُ لَا يَسْعَاهَا، وَأَيْضًا فَهَمُ نَتِيجَةُ التَّأْلِيفِ فِي كُلِّ الْأَضْرُوبِ لَا يَسْعَاهُ فَهَمُ الْمُبْتَدِي الْقَارِي لِهَذَا الْكِتَابِ وَلَا يَطِيقُ الْمُدْرِسُ إِفْهَامَهُ فَيَقَعُ الْاضْطِرَابُ الْعَظِيمُ لِلْمَتَعَلِّمِ وَيَقَعُ بَيْنَ الْمَتَعَلِّمِ وَبَيْنَ الْمَعْلَمِ كَيْفَ ذَلِكَ وَهَكَذَا ذَلِكَ وَرَبَّمَا يَنْجَرُ كَيْفَ ذَلِكَ وَهَكَذَا ذَلِكَ إِلَى غَضَبِ الْمَعْلَمِ وَوَجَعَ رَأْسُهُ وَأَذَى الْمَتَعَلِّمِ فَلِذَلِكَ تَرَكْتُ التَّفْصِيلَ فِي ذَلِكَ. عَيْدٌ. أقول: زَوْجُ الزَّوْجِ هُوَ مَا يَصِحُّ انْقِسَامُهُ إِلَى مَتَسَاوِيَيْنِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى كَالْأَرْبَعِ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ أَوَّلًا إِلَى الْإِثْنَيْنِ وَثَانِيًا إِلَى الْوَاحِدِ، وَزَوْجُ الْفَرْدِ هُوَ مَا لَا يَصِحُّ انْقِسَامُهُ إِلَى الْمَتَسَاوِيَيْنِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى كَالسَّتَةِ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ أَوَّلًا إِلَى الثَّلَاثَةِ، وَالثَّلَاثَةُ لَا يَنْقَسِمُ ثَانِيًا إِلَى الْمَتَسَاوِيَيْنِ، لِأَنَّهُ إِذَا قَسَمَ الثَّلَاثَةَ يَكُونُ أَحَدٌ قَسَمِيهَا إِثْنَيْنِ وَالْأُخَرُ وَاحِدًا، وَقِيلَ: زَوْجُ الزَّوْجِ هُوَ الَّذِي يَنْتَهِي إِلَى الْمَتَسَاوِيَيْنِ إِلَى الْوَاحِدِ وَيَقْبَلُ التَّقْسِيمَ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةً، فَلَا يَصْدُقُ الزَّوْجُ عَلَى الْإِثْنَيْنِ كَالثَّمَانِيَةِ فَإِنَّهَا يَنْتَهِي انْقِسَامُهُ إِلَى الْمَتَسَاوِيَيْنِ إِلَى الْوَاحِدِ وَزَوْجُ الْفَرْدِ هُوَ الَّذِي لَا يَنْتَهِي انْقِسَامُهُ إِلَى الْوَاحِدِ وَلَا يَقْبَلُ التَّصْيِفَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فَلَا إِثْنَانِ دَاخِلٌ فِي زَوْجِ الْفَرْدِ كَمَا لَا يَخْفَى مِثَالُهُ السَّتَةُ فَإِنَّهَا إِذَا نَصَفَتْ صَارَتْ ثَلَاثَةً وَلَا تَقْبَلُ مَرَّةً أُخْرَى تَنْصِيفَهُ إِلَى الْوَاحِدِ بَلْ يَنْقَسِمُ إِلَى الْوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَهُمَا لَيْسَا بِمَتَسَاوِيَيْنِ. حَاشِيَةٌ. [١] أَيْ وَ إِمَّا أَنْ يَتَرَكَّبَ الْقِيَاسُ الْاِقْتِرَانِي مِنْ مَقْدَمَةٍ حَمَلِيَّةٍ وَمَقْدَمَةٍ مُتَّصِلَةٍ سَوَاءٌ كَانَتِ الْحَمَلِيَّةُ وَالْمُتَّصِلَةُ كَبْرَى أَوْ بِالْعَكْسِ. [٢] فَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ مُتَّصِلَةٌ لِأَنَّهُ حَكَمٌ فِيهَا بِلَزُومِ الْحَيَوَانِيَّةِ عَلَى تَقْدِيرِ صَدَقَ الْإِنْسَانُ. عَيْدٌ. [٣] النَتِيجَةُ فِي هَذَا الشَّكْلِ لِأَنَّ الْخَدَّ الْاَوْسَطَ الْمَكْرَرُ هُوَ الْحَيَوَانُ فَإِذَا حُذِفَ مِنَ الْبَيْنِ بَقِيَ كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ جِسْمٌ. [٤] أَيْ الْقِيَاسُ الْاِقْتِرَانِي الْمَذْكُورُ إِمَّا أَنْ يَتَرَكَّبَ مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ سَوَاءٌ كَانَتِ الْحَمَلِيَّةُ صَغْرَى أَوْ مُنْفَصِلَةُ كَبْرَى وَ بِالْعَكْسِ. حَاشِيَةٌ. [٥] فَهَذِهِ قَضِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ لِأَنَّهُ حَكَمٌ فِيهَا بِالْعِنَادِ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْفَرْدِ وَهِيَ صَغْرَى فِي هَذَا الْقِيَاسِ. حَاشِيَةٌ. **يَكْرُوزِي:** فَهِيَ إِحْدَى أَقْسَامِ النَتِيجَةِ، وَإِنْكَانَ الزَّوْجِيَّةُ وَهِيَ مُنَحْصَرَةٌ فِي قَسْمَيْنِ كَانَ الصَّادِقُ أَحَدَ قَسْمِيهَا الْمَذْكُورِ فِي النَتِيجَةِ أَيْضًا فَيَصْدُقُ النَتِيجَةُ الْمُرَكَّبَةُ مِنَ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ قِطْعًا (و إِمَّا مِنْ حَمَلِيَّةٍ وَمُتَّصِلَةٍ كَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ جِسْمٌ، يَنْتِجُ كُلَّمَا كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ جِسْمٌ)؛ لِأَنَّ الصَّادِقَ عَلَى كُلِّ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الْاِلْزَامُ صَادِقٌ عَلَى الْمَلْزُومِ قِطْعًا. (وَإِنْ حَمَلِيَّةٌ وَمُنْفَصِلَةٌ كَقَوْلِنَا: كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ بِمَتَسَاوِيَيْنِ، يَنْتِجُ كُلُّ عَدَدٍ إِمَّا فَرْدٌ وَ إِمَّا مُنْقَسِمٌ بِمَتَسَاوِيَيْنِ)؛ لِأَنَّ الْمَتَسَاوِيَّ لِأَحَدِ الْمَعَانِدِينَ مَعَانِدٌ لِلْأُخَرِ.

وَكُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ^[١]، يَنْتِجُ كُلُّ عَدَدٍ فَهُوَ إِمَّا فَرْدٌ وَ إِمَّا

هذه المقدمة شرطية متصلة

مُنْقَسِمٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ^[٢]. وَ إِمَّا مِنْ مُتَّصِلَةٍ وَمُنْفَصِلَةٍ^[٣]، كَقَوْلِنَا: كُلَّمَا كَانَ

هذه المقدمة شرطية منفصلة

هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، وَكُلُّ حَيَوَانٍ فَهُوَ إِمَّا أَسْوَدٌ أَوْ أَبْيَضٌ، يَنْتِجُ كُلَّمَا

هذه المقدمة شرطية منفصلة

كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ إِمَّا أَبْيَضٌ وَ إِمَّا أَسْوَدٌ. وَأَمَّا الْقِيَاسُ^[٣] الِاسْتِثْنَائِيُّ

فَالشَّرْطِيَّةُ الْمَوْضُوعَةُ^[٤] فِيهِ

[١] هذه المقدمة حملية وقعت كبرى في هذا القياس وهو الشكل الأول، والزوج هو الحد الأوسط المكرر، فعبارة الكتاب هكذا: كل عدد إما فرد أو زوج، وكل زوج، وقد وقع الغلط في جميع النسخ. عبيد. [٢] أي ينتج من هذا القياس الذي هو مركب من هاتين المقدمتين اللتين أولهما منفصلة والأخرى حملية كقولنا: كل عدد فهو إما فرد أو منقسم بمتساويين. مير. [٣] ونتيجة هذا القياس منفصلة؛ لأن الحد الأوسط في الزوج، وإذا حذف من البين بقي كل عدد إما فرد أو منقسم بمتساويين. حاشية. [٣] أي القياس الاقتراضي المذكور إما أن يتركب من مقدمتين مقدمة متصلة، ومقدمة منفصلة، سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى، أو بالعكس. مير. [٣] أي القسم الخامس من القياس الاقتراضي هو ما يتركب من متصلة ومنفصلة، والقريب إلى الطبع من هذا القسم أن يكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى، واعلم أن الحد الأوسط المكرر في هذا المثال هو الحيوان، فإذا حذف من البين بقي كلما كان هذا إنسانا فهو إما أبيض أو أسود. عبيد. وحاشية. لما فرغ المصنف عن بيان القياس الاقتراضي، شرع في بيان القياس الاستثنائي فقال:

يكروزي: (و إما من متصلة ومنفصلة، كقولنا: كل ما كان هذا إنسانا، فهو حيوان، وكل حيوان إما أسود و إما أبيض، ينتج كلما كان هذا إنسانا فهو إما أسود و إما أبيض)؛ لأن إنقسام كل قسم مما صدق عليه اللازم يستلزم انقسام الملزوم، فهذه هي الأقسام الخمسة الاقترافية، و استفاء البحث في تحقيق انتاجها في المطولات، وأما القياس الاستثنائي فلا يخلو من أن يكون شرطية متصلة أو منفصلة حقيقية أو مانعة الجمع أو مانعة الخلو، فالمتصلة ينتج بوضع المقدم وضع التالي، و برفع التالي رفع المقدم إثنان والحقيقية بوضع كل من الجزئين رفع الآخر و برفع كل واحد منهما وضع الآخر أربعة

أي إثباته

إِنْ كَانَتْ مُتَّصِلَةً^[١]، فَاسْتِثْنَاءُ عَيْنِ الْمُقَدِّمِ يَنْتِجُ عَيْنَ التَّالِي^[٢]

أي إثبات عين المقدم لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم

[١] قوله: متصلة: في المتصلة أربع احتمالات: وضع المقدم، و وضع التالي، ورفع المقدم، ورفع التالي، فوضع المقدم ينتج وضع التالي، ووضع التالي لا ينتج؛ لجواز كون التالي أعم، وثبوت العام لا يستلزم ثبوت الخاص، نحو: قولنا: إن كان هذا إنسانا فهو حيوان، لكنه حيوان لا ينتج فهو إنسان، ورفع التالي ينتج رفع المقدم؛ لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم، ورفع المقدم لا ينتج، كما في الصورة المذكورة، إذا قيل: لكنه ليس بإنسان؛ فإنه لا يستلزم أنه ليس بحيوان؛ لأن انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام، وفي مانعة الجمع أيضا أربع احتمالات: وضع كل، ورفع كل، فوضع كل ينتج رفع الآخر؛ لامتناع الجمع، ورفع كل لا ينتج وضع الآخر؛ لجواز رفعهما، وفي مانعة الخلو أيضا أربع احتمالات: وضع كل، ورفع كل، فرفع كل ينتج وضع الآخر لا امتناع الخلو، ووضع كل لا ينتج؛ لجواز الجمع، وفي المنفصلة الحقيقية أيضا أربع احتمالات: وضع كل، ورفع كل، فوضع كل ينتج رفع الآخر؛ لامتناع الجمع، ورفع كل ينتج وضع الآخر لا امتناع الخلو، فالضروب المنتجة عشرة: إثنان في المتصلة، وإثنان في مانعة الجمع، وإثنان في مانعة الخلو، وأربعة في الحقيقية، وتلك عشرة كاملة، وبعض المصححين اكتفوا بالسته، ولم ينظروا إلى المنفصلة الحقيقية. عبيد. [٢] قوله: عين التالي: لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم. عبيد. يعني اگر از مقدم استثناء کنی عين تالی نتیجه دهد، و اگر از رفع تالی استثناء کنی رفع مقدم نتیجه آید، و لاءکس یعنی وضع تالی وضع مقدم نتیجه ندهد، و نه رفع مقدم رفع تالی، زیرا که انفکاک لازم از ملزوم ممتنع است، و هم چنین باوجود ملزوم وجود لازم واجب اما جائز است وجود لازم بدون ملزوم بجهت بودن لازم عام تر از ملزوم و تالی لازم است و مقدم ملزوم و تالی گاه عام از مقدم بود پس وجود عام بدون خاص جائز است. ح. **یکروزی:** و مانعة الجمع بوضع کل واحد منهما رفع الآخر فقط إثنان و مانعة الخلو برفع کل منهما وضع الآخر فقط إثنان فصار مجموع المنتجات عشرة والعقيدة ستة إثنان في المتصلة وإثناي في مانعة الجمع وإثنان في مانعة الخلو هذا هو الكلام الکلي وإلى بعض ما ذکرنا أشار بقوله (و أما القياس الإستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه إنکانت متصلة) موجبة لزومية (فإستثناء عين المقدم ينتج عين التالي) کقولنا إن کان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه إنسان ينتج أنه حيوان لأن وجود الملزوم يستلزم وجود اللازم (وإستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم) کقولنا إنکان هذا إنسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بإنسان لأن عدم اللازم يستلزم عدم الملزوم ولا ينتج إستثناء عين التالي ولا إستثناء نقيض المقدم شيئا فالإستثناء أعم من الوضع ويسمى إستثناء العين ومن الرفع ويسمى إستثناء النقيض فإن قلت هذا صحيح إذا كانت الملازمة عامة أما إذا كانت متساوية فإستثناء عين

لهذا القولان في الاستثناءين المذكورين في المتن

كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا فَهُوَ حَيَوَانٌ، لَكِنَّهُ إِنْسَانٌ فَيَكُونُ حَيَوَانًا وَ

هذا إستثناء عین المقدم فينتج عین التالي وهو قوله فيكون حيوانا

إِسْتِثْنَاءُ نَقِیْضِ التَّالِي يُنتِجُ نَقِیْضَ الْمُقَدِّمِ كَقَوْلِنَا: إِنْ كَانَ هَذَا إِنْسَانًا

لأن انتفاء اللازم هو الحيوان مستلزم لانتفاء الملزوم وهو الإنسان

فَهُوَ حَيَوَانٌ لَكِنَّهُ ^[١] لَيْسَ بِحَيَوَانٍ، فَلَا يَكُونُ إِنْسَانًا، وَإِنْ كَانَتْ مُنْفَصِلَةً

لأن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وهي ما يكون مانعة الجمع والخلو أي أحد كان لا على التعيين

حَقِيقَةً فَاسْتِثْنَاءُ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ يُنتِجُ ^[٢] نَقِیْضَ الْآخَرِ، وَاسْتِثْنَاءُ نَقِیْضِ

والا يلزم اجتماع النقيضين

والا يلزم ارتفاع النقيضين

أَحَدِهِمَا يُنتِجُ عَيْنَ الْآخَرِ ^[٣]، وَعَلَى هَذَا مَانِعَةُ الْجَمْعِ ^[٤] وَمَانِعَةُ الْخُلُو ^[٥]

[١] قوله: لكنه: رفع تالي را باستثناء اورد كه لازم است ومستلزم رفع ملزوم شده كه مقدم

است. ح. [٢] قوله: ينتج: لامتناع الجمع بينهما كقولنا: إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا

لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد وهو نقيض الآخر وكذا إذ قيل أنه فرد ينتج أنه ليس

بزوج. حاشية. [٣] قوله عين: لامتناع الخلو منهما كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا

لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد لامتناع الخلو منهما. ح. [٤] قوله مانعة: أي قضية مانعة الجمع فيها

وإن جاز الخلو كقولنا هذا الشيء إما أن يكون شجرا أو حجرا لكنه شجر ينتج أنه ليس بحجر

ولا يجوز إستثناء نقيض عين الآخر لجواز الخلو بأن يكون الشيء ولا يكون شجرا ولا حجرا

كالإنسان وغيره. ح. [٥] قوله: مانعة: أي قضية مانعة الخلو فيها وإن جاز الجمع بأن يقال زيد إما

أن يكون في البحر أو لا يفرق ينتج هذا بإستثناء نقيض أحد الجزئين بأن قلنا لكنه ليس في البحر

فينتج أنه لا يفرق وإذا إستثنت نقيض الآخر بأن قلت لكنه يفرق ينتج أنه في البحر. مير.

يكروزي: الكل ينتج عين الأخر وإستثناء نقيض كل ينتج نقيض الأخر كما في الفصول أن الحكم

قطعي في صور الأربع قلت الملازمة المتساوية في الحقيقة متلازمان فكل حكمين من الأربعة المذكورة

هي الملازمة بين المتلازمين ألا ترى أن إستلزام وجود اللازم وجود الملزوم فيها ليس من حيث أنه

لازم بل من حيث أنه ملزوم وكذا إستلزام عدم الملزوم عدم اللازم لا من حيث أنه ملزوم بل

من حيث أنه لازم (وإن كانت منفصلة حقيقية فإستثناء عين أحد الجزئين ينتج نقيض الآخر) لأن وجود

أحد المعاندين صدقا يستلزم عدم الآخر فهذا في الحقيقية ومانعة الجمع (وإستثناء نقيض أحدهما ينتج

عين الآخر) لأن عدم أحد المعاندين كذبا يستلزم وجود الآخر وهذا في الحقيقية ومانعة الخلو ولفظ

الكتاب ساكت عن التفصيل والأصل ما ذكرناه وعليه التعويل والأمثلة غير خافية.

فصل البرهان^[١] وهو قول مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج يقيني.

في اللغة الدليل هو جنس بمعنى القول ويجيء بمعنى المركب

[١] قوله: البرهان: هو أقوى أنواع الأقسية وعليه يعول في العقائد الدينية. عبيد أقول من إصطلاحات المنطق المذكورة البرهان وهو في اللغة الغلبة وفي الإصطلاح عبارة عما ذكر في المتن لمناسبة أن صاحب البرهان يغلب الخصم. نور الحكم قوله البرهان: أعلم أن أبواب المنطق الصناعات الخمس فالمنطقي كما يبحث من الصورة يبحث عن المادة فلما تم التلويح إلى مباحث الصورة أشار ههنا إلى مباحث المادة أيضا فقال من جملة الصناعات الخمس البرهان وهو قياس. حاشية قوله البرهان: درين فصل بيان مواد قياسها است وآن يا يقينيات است يا غير يقينيات است ويقين اعتقاديست جازم مطابق واقع ثابت پس از قيد اول خارج شد گمان واز ثاني جهل مركب كه بعض الشعراء بين المعنى الجهل المركب. آنكس كه نداند وبداند كه بداند در جهل مركب ابد دهر بماند و جهل بسيط. آن كس كه نداند وبداند كه نداند او اسپ خود از گنبد فيروزه جهانند. عبيد واز سوم اعتقاد شيخ وپير كه از تشكيك مشكك دور مي شود و اين پنج قسمهاي قياس را كه از روي ماده شده است صناعات خمسة نامند.

يكروزي: ومن أبواب المنطق الصناعات الخمس لأن المنطقي كما يبحث عن الصورة يبحث عن المادة فلما تم التلويح إلى مباحث الصورة أشار إلى مباحث المادة أيضا فقال من جملة الصناعات الخمس (البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقين) أعم من أن يكون ضرورية أو مكتسبة منها فالقياس جنس يتناول الأقسية الخمس والمؤلف ذكر ليعلق به قوله من مقدمات يقينية وهو يخرج الخطابة والجدل وغيرها وقوله لإنتاج اليقين غاية ذكره ليشمل التعريف على العلل الأربع فالمؤلف أشار إلى صورة بالمطابقة وإلى الفاعل بالالتزام وهو القوة العاقلة والمقدمات مادة وإنتاج اليقين غاية (واليقينيات ستة أقسام) لأن حكم العقل بها إما بلا إستعانة من الحس أو معها والأول إن لم يتوقف على وسط حاضري الذهن فهو الأوليات وإن توقف فهو قضايا قياساتها معها والثاني إما أن لا يتوقف اليقين به بعد الإحساس على شئ واحد أو يتوقف والأول المحسوسات فالإحساس إن كان بالحس الظاهر فهو المشاهدات وإن كان بالحس الباطن فهو الوجدانيات وإن توقف فالحس إما حس السمع وهو المتواترات فإنها متوقف على حكم العقل بامتناع تواطؤ المخبرين على الكذب أو غيره فإن توقف على تكرار المشاهدات فهو التجربات وإن توقف على الخدس فالخدسيات وهذا وجه الضبط لا الحصر العقلي وإلى تعدادها أشار بقوله (أحدها أوليات كقولنا الواحد نصف الإثنين والكل أعظم من الجزء) فهذا الحكمان لا يتوقفان إلا على تصور الطرفين فمن زعم أن قد يكون الجزء أعظم من الكل كما في داء الفيل فهو لم يتصور معنى الكل والجزء (ومشاهدات) وتسمى محسوسات أيضا (كقولنا الشمس مشرقة) في المدرك بالبصر (والنار محرقة) في

وَالْيَقِينِيَّاتُ أَقْسَامٌ سِتَّةٌ^[١]: أَحَدُهَا أَوْلِيَّاتٌ^[٢] كَقَوْلِنَا: الْوَاحِدُ نِصْفُ الْإِثْنَيْنِ،
مُراعى درجات العلوم كما لا يخفى

وَالْكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الْجُزْءِ^[٣]، وَمُشَاهَدَاتٌ^[٤]، كَقَوْلِنَا: الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ وَالنَّارُ
مُحْرِقَةٌ.
مثال لما يحتاج إلى حس البصر

مثال لما يحتاج إلى حس اللمس

[١] قوله ستة: وإنما انحصرت فيها لأن العقل إما أن لا يحتاج في الحكم إلى شئ غير تصور الطرفين أو يحتاج إلى شئ لا يتغيب عن الذهن أو يدل على احتياجه إلى شئ ينضم إلى العقل أو ينضم إلى المحكوم فقط أو إلى كليهما معا فالأول الأوليات والثاني الفطريات والثالث المشاهدات والرابع الحدسيات والخامس إن كان من شأنه أن يحصل بالإرهاص فهو المتواترات أو تكرار العمل فهو التجربات. شرح سلم العلوم وتفصيل هذه الحاشية هكذا اليقينيات ستة وإنما انحصرت فيها لأن العقل إما أن لا يحتاج في الحكم فيها إلى شئ غير تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الإثنين والكل أعظم من الجزء أو يحتاج إلى شئ لا يتغيب عن الذهن كقولنا الأربعة زوج لأن الشئ الذي لا يتغيب عن الذهن هو الإنقسام إلى المتساويين أو يحتاج إلى شئ ينضم إلى العقل كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة أو يحتاج إلى شئ ينضم إلى المحكوم فقط نحو نور القمر مستفاد من نور الشمس فإن المحكوم فيه يحتاج إلى تغير نور القمر من أوضاعه مع الشمس فالمحكوم وهو مستفاد يحتاج إلى ملاحظة التغير المذكور أو إلى كليهما أي العقل والمحكوم معا فالأول أوليات والثاني الفطريات والثالث المشاهدات وتسمى محسوسات أيضا والرابع الحدسيات وتسمى القضايا قياساتها معها والخامس إن كان من شأنه أن يحصل بعدم جواز العقل التواطؤ على الكذب فهي المتواترات وإن احتاج إلى تكرار العمل فهي التجربات كقولنا السقمونيا آه لانه لا يحصل اليقين بذلك مرة بل يحتاج إلى تكرار شرب السقمونيا كما لا يخفى. عبيد. [٢] قوله أوليات: وهي التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين [٣] قوله من الجزء: لأن الكل مركب من الأجزاء فهو أعظم من جزئه فيه أن الأوليات لا تحتاج إلى شئ سوى تصور الطرفين فكيف الاستدلال بقوله لأن الكل آه. [٤] وهي التي لا يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين بل يحتاج إلى المشاهدة بالحس كالحكم بأن الشمس مشرقة والنار محرقة

وَمُجَرَّبَاتٌ كَقَوْلِنَا: السَّقْمُونِيَا مُسْهَلٌ لِلصَّفَرَاءِ وَحَدَسِيَّاتٌ كَقَوْلِنَا: نُورُ
أي بعض من اليقينيات حدسيات

الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ ^[١] وَمُتَوَاتِرَاتٌ ^[٢] كَقَوْلِنَا: مُحَمَّدٌ صَلَّى
أي بعض من اليقينيات متواترات

اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدْعَى ^[٣] النَّبُوَّةَ وَأَظْهَرَ الْمُعْجَزَاتِ عَلَى يَدِهِ.

[١] قوله من نور الشمس: وليس له نور ذاتي بدلالة إزدياد نوره ونقصانه بالقرب والبعد إلى الشمس وإلا لما تغير نوره بأوضاعه مع الشمس كالكوكب الآخر. عبيد قال الإمام الرازي الحدسيات هي التي لا تحتاج إلى تكرار مشاهدة وقال السيد لا تجب المشاهدة في الحدسيات أصلا فضلا عن أن يكون فيه تكرارا بل هي عبارة عن ظهور مبادي مرتبة في الذهن دفعة واحدة فيحصل المطلوب في الذهن [٢] قوله متواترات: لا يتعين العدد في تواتر وليست الثلاثة الأخيرة بحجة على الغير لجواز أن لا يحصل لأحد أحد من الثلاثة إعلم أنه إذا كان الحد الأوسط علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في نفس الأمر فهو برهان لمي نحو هذا متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط فهو محموم فهذا محموم [٣] قوله أدعى: أقول دعوى نبوته صلعم متواترة حتى يعلم الكفار أيضا. عبيد يقول العاصي غفر له الباري أن أفراد معجزات نبينا صلعم كثيرة جدا منقولة في كتاب البخاري ومسلم وغيرهما من كتب الصحاح التسعة وغيرها بأسانيد صحيحة لا يحوم حولها شك ولا شائبة لكن أفرادها مروية بطريق الأحاديث الأحاد ومع ذلك فالقدر المشترك بينها إظهار نفس المعجزة متواتر أخبر بها ألوف من الرواة بحيث يستحل العقل إتفاقهم على الكذب لاعمدا ولا إتفاقا وهذا هو معنى التواتر كما في كتب أصول الحديث. عبيد

بكروري (ومجربات كقولنا شرب السقمونيا يسهل الصفراء) إذ لو لم يسهلها لما وقع الإسهال عقيب شربها كليا أو أكثريا فيتوقف اليقين فيها على تكرار المشاهدات (وحدسيات) أي مقدمات يحصل اليقين فيها بسنوح المبادي والمطالب للذهن دفعة واحدة وهو المعنى بالحدس ولا حركة فيه بخلاف الفكر فإنه تدريجي لا دفعي ولذا قد يكون إختلاف الناس فيه بالسرعة والبطء أما في الحدس فليس إلا بالقلة والكثرة لأنه دفعي (كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس) بواسطة تشكلاته النورية المختلفة قربا وبعدا منها (ومتواترات) وهي القضايا التي يحكم العقل فيها بواسطة السماع لأنها نقلها قوم يستحل العقل توأطئهم على الكذب مصداقه حصول اليقين (كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم أدعى النبوة وأظهر المعجزة على يده) فإنه كعلمنا على البلدان النائية والأمم الماضية.

وَقُضَايَا قِيَاسَاتِهَا مَعَهَا ^[١] كَقَوْلِنَا الْأَرْبَعَةُ زَوْجٌ ^[٢] بِسَبَبِ وَسَطٍ حَاضِرٍ فِي

والمراد كما سيقول المصنف هو الإنقسام بمتساويين

الذَّهْنِ هُوَ الْإِنْقِسَامُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ وَالْجَدَلُ ^[٣] وَهُوَ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ

والمراد من القول والمؤلف ما ذكر مرارا

مَشْهُورَةٌ ^[٤].

[١] قوله معها: يعني القياس الحاكم بصحتها مع تلك المقدمات يدركه الغبي من الناس أيضا. عبيد
[٢] پس هرگاه گفتی اربعه منقسم بود بدو عدد برابر با همدیگر وعددیكه این قسم باشد زوج
بود نتیجه ان همین براید كه اربعه زوج است [٣] قوله الجدل: حجة منتجة على سبيل الشهرة
ولا بد فيه من أن يكون مراده مشهورة أو مسلمة عند الخصم سواء كانت صادقة أو كاذبة قيل
الجدل في اللغة باعمال كردن وفي الاصطلاح قياس مركب من المقدمات المشهورة أو غير المشهورة
المسلمة وهذا يخالف ما قال المصنف عند الخصم. [٤] قوله مشهورة: كما يقال لطائف الليل أنه
سارق وقد يحسب هذه المقدمة من الوهميات إعلم أن لكل قوم مشهورات حتى يشابه الأوليات
واعلم كما أن لليقنيات ستة أنواع والمركب منها يسمونها باسم البرهان كذلك غير اليقنيات ستة
انواع والمشهورات قسم منها كما ذكر ومسلمات هي القضايا التي تكون مسلمة عند الخصم نحو
الأمر للوجوب في قوله تعالى صلّوا عليه عند من ينكر أن صلوة على النبي ليس بواجب ومنها
مقبولات نحو كرامة الأولياء حق أما معجزات الانبياء عليهم الصلوة والسلام شامل في المتواترات
وعد صاحب شرح مطالع من مقبولات التي هي قسم من غير اليقنيات وهذا هو الأمر العجيب
والجربات والحدسيات ومتواترات التي يصل إلى حد اليقين يقينيات فقط. حاشية.

بكروزي: (وقضايا قياساتها معها كقولنا الأربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الإنقسام
بمتساويين) فإن الذهن يترتب في الحال أن الأربعة منقسمة بمتساويين وكل ما كان كذلك فإنه زوج
فالأربعة زوج (و) الثاني من الصناعات الخمس (الجدل وهو قياس) جنس (مؤلف من مقدمات
مشهورة) فصل ويختلف باختلاف الأزمان والأمكنة والأقران وغيرها (والخطابة قياس مؤلف من
مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه) كنجي أوولي (أو مظنونة) معتقد فيها إعتقادا راجحا نحو كل
حائط ينتشر منه التراب وما ينتشر منه التراب فهو يهدم (والشعر قياس مؤلف من مقدمات تنبسط
منها النفس) نحو الخمر ياقوتة سيالة (أو تنقبض) نحو العسل مر مهوعة

وَالْخِطَابَةُ^[١] وَهُوَ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ مَقْبُولَةٍ مِنْ شَخْصٍ مُعْتَقَدٍ فِيهِ أَوْ
 مِنْ الْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ.

مَظْنُونَةٌ^[٢] وَالشَّعْرُ وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ^[٣] تَنْبَسُطُ مِنْهَا النَّفْسُ أَوْ

تَنْقَبِضُ وَالْمُغَالَطَةُ^[٤] وَهُوَ قِيَاسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّمَاتٍ شَبِيهَةٍ بِالْحَقِّ^[٥] أَوْ الْمَشْهُورَةِ

أَوْ مُقَدِّمَاتٍ وَهْمِيَّةٍ كَاذِبَةٍ^[٦] وَالْعُمْدَةُ هِيَ الْبُرْهَانُ لِأَغَيْرِ^[٧] وَلَيْكُنْ هَذَا أُخْرَرَسَالَةً.

[١] قوله والخطابة: أي بعض من الإصطلاحات المنطقية المذكورة الخطابة. [٢] قوله: مظنونة: ليس المراد من الظن ههنا المعنى المتعارف الذي هو قسم من التصديق بل ما يشمل الوهم أي معتقد فيها اعتقادا راجحا نحو كل حائط ينتشر منه التراب فهو ينهدم. حاشية أقول هذا ليس بلازم كما قلنا إلا أن يقال إنما قال المحشي ههنا ما قال من إرادة المعنى المتعارف لتلايئ داخل بعض أفراد هذا القسم ببعض أفراد المغالطة لكن التداخل ليس بقبيح فليكن لهذا القسم والمغالطة عموم وخصوص من وجه. عبيد. [٣] قوله: من مقدمات: ولو كانت كاذبة كان يقال الخمر ياقوتية والعسل مرْمهوع ويسمونها المخيلات أيضا لأنها لا يذعن بها النفس لكن يتأثرمنها فتتلد بها أوتتدل منها ولهذا يستعملون مثل هذه المقدمات الواعظين ليتأثرمنهم الناس. عبيد. [٤] قوله: والمغالطة: كسي را در غلط انداختن فهو بمعنى المجرد ويمكن إيقاع الغلط من الجانبين. [٥] قوله: بالحق: كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان فهذا حيوان وهذا القياس يشبه الحق لكنه غلط في الحقيقة. ح. [٦] قوله كاذبة: نحو قولنا زيد يطوف بالليل وكل من يطوف في الليل فهو سارق فزيد سارق. حاشية. [٧] قوله والعمدة: لأنه مركب من مقدمات يقينية لإنتاج يقيني والأصل في القضايا هي اليقينية فالقياس المركب منها هو الأصل. حاشية

بكرورزي: (والمغالطة) وهو (قياس مؤلف من (المشهور) وتسمى مشاغبة (أو مقدمات وهمية كاذبة) كما يقال أن وراء العالم فضاء لا يتناهي وهذا أيضا إن قوبل بها الحكم يسمى سفسطة وإن قوبل بها الجدل يسمى مشاغبة فالمغالطة منحصرة في قسمين السفسطة والمشاغبة (والعمدة) أي المعتمد عليه (هو البرهان) لا غير لأن تحصيل العقائد الحقة وتزليل العقائد الباطلة ليس إلا به (وليكن هذا آخر رسالة في المنطق) ختمنا الله بالعقائد الحقة وعصمنا الله من العقائد الباطلة وحشرنا في زمرة السعداء والصالحين وبوأنا في أعلى عليين مع النبيين والمرسلين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين والحمد لله رب العلمين.